



الأمم المتحدة

تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

١ تموز/ يوليه ١٩٩٨ - ٣٠ حزيران/ يونيه ١٩٩٩

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الرابعة والخمسون

الملحق رقم ١٣ (A/54/13)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الرابعة والخمسون
الملحق رقم ١٣ (A/54/13)

تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

١ تموز/ يوليه ١٩٩٨ - ٣٠ حزيران/ يونيه ١٩٩٩



الأمم المتحدة • نيويورك، ١٩٩٩

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات (تابع)

الفصل	الفقرات	الصفحة
	كتاب الإحالة	v
	رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة من رئيسة اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى إلى المفوض العام للوكالة	vii
الأول -	مقدمة	١
الثاني -	التطورات العامة في برامج الوكالة	٩
	ألف - التعليم	٩
	باء - الصحة	١٧
	جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية	٢٥
	دال - توليد الدخل	٣٠
	هاء - برنامج إقرار السلام	٣٢
	واو - نداء لبنان	٣٤
الثالث -	المسائل المالية	٣٥
	ألف - هيكل الأموال	٣٥
	باء - الميزانية والإيرادات والنفقات	٣٦
	جيم - الأنشطة الممولة من خارج الميزانية	٣٨
	دال - الحالة المالية الراهنة	٣٨
الرابع -	المسائل القانونية	٤٠
	ألف - موظفو الوكالة	٤٠
	باء - خدمات الوكالة وأماكن عملها	٤٥
	جيم - المطالبات المقدمة بحق الحكومات	٤٧
الخامس -	الأردن	٤٨
	ألف - التعليم	٤٨
	باء - الصحة	٤٩
	جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية	٥٠
السادس -	لبنان	٥٢
	الف - التعليم	٥٢

المحتويات (تابع)

الفصل	الفقرات	الصفحة
	باء - الصحة	٥٤
	جيم - الإغاثة والخدمات الإجتماعية	٥٥
السابع -	الجمهورية العربية السورية	٥٨
	ألف - التعليم	٥٨
	باء - الصحة	٥٨
	جيم - الإغاثة والخدمات الإجتماعية	٥٩
الثامن -	الصفة الغربية	٦١
	ألف - التعليم	٦١
	باء - الصحة	٦٢
	جيم - الإغاثة والخدمات الإجتماعية	٦٤
التاسع -	قطاع غزة	٦٧
	ألف - التعليم	٦٧
	باء - الصحة	٦٨
	جيم - الإغاثة والخدمات الإجتماعية	٦٩
المرفقات		
الأول -	جداول المعلومات الإحصائية والمالية	٧٢
الثاني -	الوثائق ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة	٨٨

كتاب الإحالة

٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

أتشرف بأن أقدم إلى الجمعية العامة تقريرني السنوي عن أعمال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، امتثالاً للطلب الوارد في الفقرة ٢١ من القرار ٣٠٢ (د - ٤) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩، والفقرة ٨ من القرار ١٣١٥ (د - ١٣) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨.

وخلال الفترة التي يشملها تقريرني، استمرت المشاكل المالية التي تعانيها الأونروا تؤثر على مستوى الخدمات التي تقدمها في ميادين عملها الخمسة إلى اللاجئين الفلسطينيين الذين يتجاوز عددهم ٣,٦ ملايين نسمة.

ويرد في مقدمة الفصل الأول موجز للأحداث والتطورات التي شهدتها المنطقة، مع إشارة خاصة إلى عمليات الأونروا في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة.

ويغطي الفصل الثاني التطورات العامة في البرامج الرئيسية التي تضطلع بها الأونروا في مجالات التعليم؛ والصحة؛ والإغاثة والخدمات الاجتماعية؛ وتوليد الدخل؛ والمشاريع الممولة من الجهات المانحة في إطار برنامج الوكالة لإقرار السلام؛ والمشاريع الممولة في إطار نداء لبنان.

ويغطي الفصل الثالث المسائل المالية، مع الإشارة إلى هيكل الأموال؛ والميزانية والإيرادات والنفقات؛ والأنشطة الممولة من خارج الميزانية؛ والحالة المالية الراهنة للوكالة.

ويتناول الفصل الرابع المسائل القانونية، وبخاصة المسائل المتصلة بموظفي الوكالة وخدماتها وأماكن عملها، فضلاً عن القيود التي تؤثر على عمليات الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويعرض الفصل الخامس معلومات عن عمليات الوكالة وثلاثة من برامجها الرئيسية في الأردن، بينما ترد معلومات مماثلة في الفصل السادس عن لبنان، وفي الفصل السابع عن الجمهورية العربية السورية، وفي الفصل الثامن عن الضفة الغربية، وفي الفصل التاسع عن قطاع غزة.

ويعرض المرفق الأول معلومات إحصائية ومالية؛ ويشير الفصل الثاني إلى الوثائق ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة.

رئيس الجمعية العامة
الأمم المتحدة
نيويورك

ووفقا للممارسة المتبعة، تم توزيع التقرير سلفا وهو في صيغة مشروع على الأعضاء العشرة في اللجنة الاستشارية للأونروا، وروعت بدقة تعليقاتهم وملاحظاتهم ذات الصلة. وجرت مناقشة مشروع التقرير مع تلك اللجنة في اجتماع عُقد في عَمَان في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وترد آراء اللجنة في رسالة موجهة إلى شخصي من رئيس اللجنة الاستشارية. وترد لاحقا نسخة من تلك الرسالة.

وقد حافظت على الممارسة المعمول بها، فعرضت تقريرتي وهو في صيغة مشروع على ممثلي حكومة إسرائيل وأوليت تعليقاتهم الاعتبار الواجب، في سياق الحالة السائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ سنة ١٩٦٧ وكذلك في سياق التطورات اللاحقة. وفيما يتصل بالمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٩٣ بأن تقيم اللجنة الاستشارية علاقة عمل مع منظمة التحرير الفلسطينية، حضر ممثل للمنظمة اجتماع اللجنة المعقود في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وتم أيضا اطلاعه على نسخة من مشروع التقرير.

(توقيع) بيتر هانسن
المفوض العام
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة
وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
في الشرق الأدنى

رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة من رئيسة
اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل
اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى إلى المفوض
العام للوكالة

نظرت اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، في اجتماعها العادي المعقود في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، في مشروع تقريركم السنوي عن أنشطة الوكالة وعملياتها خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين.

وأعربت اللجنة الاستشارية عن تقديرها البالغ للبرامج التي تضطلع بها الأونروا لمساعدة ٣,٦ ملايين من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية وغزة والضفة الغربية. وتعتبر هذه الخدمات بالغة الأهمية في كفالة الرفاه الاجتماعي - الاقتصادي المستمر للاجئين كما أنها تسهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة.

وأعربت اللجنة الاستشارية عن بالغ تقديرها للحكومات المضيفة لمواصلتها تقديم الدعم والخدمات إلى اللاجئين الفلسطينيين.

وأكدت اللجنة من جديد تأييدها لعملية السلام في الشرق الأوسط ورحبت بالاتفاق المبرم مؤخرا في شرم الشيخ بوصفه استمرارا للتقدم على ذلك الطريق، ودعت إلى بذل جهود واسعة النطاق للتوصل إلى سلام عادل وشامل على جميع المسارات. وأشارت اللجنة إلى أن من الضروري أن تواصل الأونروا جميع الخدمات التي تقدمها إلى اللاجئين الفلسطينيين إلى أن يتم التوصل إلى حل نهائي لقضية اللاجئين ويتم تنفيذه. وأعربت اللجنة عن أملها في أن يتم إحراز تقدم في حسم المسائل المقرر أن تشملها مفاوضات الوضع النهائي، بما في ذلك قضية اللاجئين، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ورأت اللجنة الاستشارية أن استمرار الحالة المالية المتعسرة للوكالة أمر بالغ الخطورة. فعلى الرغم من أن التبرعات السنوية المقدمة من بعض الجهات المانحة قد ازدادت بالقيمة المطلقة، فإن موارد الوكالة لا تزال متأزمة. ووجهت اللجنة الشكر إلى البلدان المانحة التي حافظت على مستوى تبرعاتها السنوية أو زادت، وأهابت بالجهات المانحة الأخرى أن تقدم الدعم بمستويات مماثلة لكفالة تمكين الوكالة من إنجاز ولايتها في تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين. ودعت اللجنة الأونروا إلى أن تواصل جهودها الرامية إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة لها. وإدراكا من اللجنة للأثر السلبي المتراكم لتدابير التقشف والحد من التكاليف وتخفيض الميزانية على رفاه اللاجئين الفلسطينيين، فإنها قد نهبت إلى محدودية الخيارات التي تتيح للوكالة ضغط النفقات أكثر من ذلك.

ورحبت اللجنة بقرار الوكالة تعديل وإيضاح شكل ميزانيتها للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، التي ستتخذها الأونروا أداة للتخطيط والإدارة وجمع الأموال. ويوفر الشكل الجديد مزيدا من الشفافية ويرجى أن يحسن إدارة البرامج. وأحاطت اللجنة علما بأن الوكالة تقدر أن ميزانيتها التشغيلية العادية لعام ١٩٩٩ ستكون

متعادلة من حيث الإيرادات والنفقات. بيد أن اللجنة أعربت عن قلقها من أن المبلغ الكبير للخصوم غير المسددة، المرحل من عام ١٩٩٨ إلى عام ١٩٩٩، سيوجد أزمة مالية كبيرة في الربع الأخير من عام ١٩٩٩.

وأثنت اللجنة على الوكالة لما تبذله من جهود لإدامة الشراكة مع الأطراف المعنية بأمرها عملا على إيجاد نهج تداولي وتعاوني في حل المشاكل. وفيما يتعلق بالحالة المالية للوكالة، أوصت اللجنة بأن تداوم الوكالة، في اتصالاتها مع الأطراف المعنية بأمرها، على التمييز بصورة واضحة بين ميزانيتها السنوية وحالتها المالية العامة. ومن الأعراض الدالة على سوء الحالة المالية للوكالة الصعوبات التي تكتنف تدفقها النقدي ولجوؤها إلى الاستخدام المؤقت لأموال المشاريع لتغطية المصروفات الجارية في عام ١٩٩٩.

ولاحظت اللجنة بعين التأييد التزام الوكالة المستمر بإعادة الهيكلة الداخلية وأعربت عن مساندتها التامة لما تبذلونه من جهود في هذا الصدد. وأعربت اللجنة أيضا عن أملها في أن يؤدي عمل الوحدة الجديدة لتحليل السياسات في الوكالة دورا مفيدا بصورة بيّنة في المستقبل القريب في عمليات الوكالة وتخطيطها الاستراتيجي الداخلي.

ورحبت اللجنة بالنتائج الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن ادعاءات حدوث فساد في ميدان العمليات في لبنان، والتي مؤداها عدم توفر دليل على وجود الفساد بصورة متوطدة. وحثت اللجنة الوكالة على تنفيذ ومتابعة التوصيات المقدمة في ذلك التقرير على صعيد الوكالة بأسرها. وهذا الإجراء ضروري لإزالة كل ما قد يكون عالقا من مشاعر القلق، خصوصا لدى مجتمع اللاجئين في لبنان، من تعرض عمليات الوكالة هناك للنقد من حيث الكفاءة أو التقيد بأنظمة الوكالة.

واستعرضت اللجنة أيضا الجهود التي بذلتها الوكالة حتى الآن لحسم مسألة الديون غير المسددة المستحقة للوكالة، وأهمها مستردات ضريبة القيمة المضافة غير المسددة والرسوم المرفئية المستحقة للوكالة لدى السلطة الفلسطينية وقدرها ٢١ مليون دولار، والمبلغ اللازم لتغطية النفقات المتعلقة بمستشفى غزة الأوروبي وقدره ١١,٥ مليون دولار، والمبلغ اللازم لتغطية بقية الحساب المنشأ لنقل مقر الوكالة إلى المنطقة وقدره ٥,٢ ملايين دولار. واغتبطت اللجنة لمبادرة الوكالة مؤخرا إلى تولي دور قيادي في تنشيط جهود الأطراف المعنية بأمر الوكالة لحسم تلك الديون، خصوصا منذ أن أعربت منظمة التحرير الفلسطينية/السلطة الفلسطينية بصورة إيجابية عن استعدادها لرد مدفوعات ضريبة القيمة المضافة.

ولدى نظر اللجنة الاستشارية في الفترة قيد الاستعراض، أعربت عن قلقها إزاء الصعوبات التي تواجه الأونروا نتيجة للقيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

وأعربت اللجنة عن تقديرها للدور الجوهري والهام الذي تؤديه الأونروا وموظفوها في مواصلة تقديم الخدمات إلى اللاجئين الفلسطينيين إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ونهائي. وأعربت اللجنة عن تقديرها أيضا لقيادتهم للأونروا في هذه المرحلة الصعبة. وأثنت اللجنة في الختام على جميع موظفي الوكالة الذين يبدون التزاما لا يتزعزع في الأعمال التي يضطلعون بها لصالح اللاجئين الفلسطينيين، في ظروف كثيرا ما تكون بالغة المشقة.

(توقيع) مرغريت ريفيرا هوز
رئيسة اللجنة الاستشارية

الفصل الأول

مقدمة

١ - تعتبر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) برنامجاً من أكبر برامج الأمم المتحدة في الشرق الأوسط، وهي تستخدم حوالي ٢٢ ٠٠٠ شخص وتتولى تشغيل أو دعم حوالي ٩٠٠ مرفق. وتواصل الوكالة، من خلال برامجها العادية، تقديم التعليم، والرعاية الصحية، والإغاثة، والخدمات الاجتماعية إلى ٣,٦ مليون من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الوكالة في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة. وتتضمن خدمات الوكالة التعليم الابتدائي والاعدادي؛ والتدريب المهني والتقني؛ والرعاية الصحية الأولية الشاملة، بما في ذلك صحة الأسرة؛ والإسهام في نفقات العلاج في المستشفيات؛ وخدمات الصحة البيئية في مخيمات اللاجئين؛ ومساعدات الإغاثة إلى الأسر المعيشية الشديدة العوز؛ والخدمات الاجتماعية الإنمائية للنساء والشباب والمعوقين. وتقدم الأونروا معظم هذه الخدمات مباشرة إلى المستفيدين بموازاة الخدمات التي يقدمها القطاع العام. ويسهم اللاجئون، حيثما يكون ذلك مناسباً وممكناً، في تكاليف خدمات الوكالة عن طريق التبرعات، والمشاركة في دفع النفقات، ومشاريع مساعدة الذات، والجهود التطوعية، ورسوم المشاركة. وبالإضافة إلى ذلك، تنفذ الوكالة مجموعة متنوعة من مشاريع الهياكل الأساسية وغيرها من الأنشطة في إطار "برنامج إقرار السلام" الذي تضطلع به، كما أنها تدير برنامجاً ناجحاً جداً لتوليد الدخل يعنى بمنح القروض لمشاريع الأعمال الصغرى والصغيرة.

٢ - وقد شكل الإنجاز والتكشف والقلق الطابع المميز لبيئة عمل الأونروا وإدارتها لأعمالها في الفترة ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وظلت مستويات المعيشة بين اللاجئين الفلسطينيين سيئة بوجه عام بالرغم من النمو الاقتصادي المتواضع في بعض البلدان المضيفة. أما المحيط الخارجي للأونروا فقد اتسم بالتقلب، وشهدت بعض الميادين عدداً من الحوادث التي أثرت في أنشطة الوكالة. وبالرغم من المصاعب المالية المتكررة وعدم استقرار البيئة السياسية، فإن الوكالة تمكنت من الحفاظ على الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والإغاثة والخدمات الاجتماعية لصالح اللاجئين الفلسطينيين. غير أنه لم يكن في الإمكان مواصلة هذه الخدمات إلا باستبقاء سلسلة من تدابير الكشف وخفض التكاليف التي فرضت في السنوات السابقة. ولكن حتى مع وجود هذه التدابير وتقديم تبرعات إضافية خاصة من المانحين، فإن الوكالة أنهت عام ١٩٩٨ بعجز قدره ٦١,٩ مليون دولار بالمقارنة مع الميزانية النقدية العادية البالغة ٣١٤ مليون دولار، وذلك إلى جانب استنفاد الاحتياطي النقدي واحتياطي رأس المال المتداول. وفي بداية عام ١٩٩٩، كانت الحالة المالية المتوقعة للسنة تتسم بصعوبة مماثلة، من حيث أن الوكالة واجهت من جديد نقصاً كبيراً في تمويل الميزانية العادية بحلول نهاية العام، وأزمة سيولة خطيرة بدءاً من الربع الثالث من عام ١٩٩٩. وعلى سبيل التصدي لكلتا المشكلتين، وجهت الأونروا إلى المانحين الرئيسيين في ربيع عام ١٩٩٩ نداءً دعتهم فيه إلى تقديم تبرعات إضافية، والمبادرة إلى دفع التعهدات القائمة، والنظر في أمر التعجيل بدفع تبرعاتهم لعام ٢٠٠٠. وحافظت الوكالة بصرامة على تدابير الكشف وغيرها من تدابير خفض التكاليف. وقام المفوض العام بسلسلة من الزيارات لعواصم المانحين بغية إبراز خطورة الحالة المالية

للووكالة، ومناشدة المانحين تقديم مساعدتهم في مجال جمع التبرعات. وكان رد فعل بعض المانحين إيجابيا. وبحلول منتصف عام ١٩٩٩، كانت آخر التقديرات تدل على أن الميزانية النقدية العادية للوكالة لن تنتهي لا بعجز ولا بفائض من حيث الإيرادات والمصروفات، وذلك بالرغم من أن النفقات ستكون أقل بكثير من المستوى المتوخى في ميزانية عام ١٩٩٩ المقدمة إلى الجمعية العامة. وظل دفع تبرع عام ١٩٩٩ من الجماعة الأوروبية، الذي كان لا يزال متأخرا في منتصف عام ١٩٩٩ ريثما يتم تنفيذ اتفاقية أبرمت بين الأونروا والجماعة الأوروبية لمدة ثلاث سنوات، أمرا ذا أهمية حاسمة. وكان أمل الأونروا أن الحفاظ على تدابير التقشف وإدخال تدابير إدارية معينة، من بينها نظام جديد للموظفين، سيؤدي إلى مواصلة الانخفاض الذي حصل في حجم العجز الهيكلي في عام ١٩٩٩، وبذلك سيسمح للوكالة بالعودة على مر الزمن إلى قاعدة مالية أكثر استقرارا تقدم منها خدماتها. وظل استمرار واتساق الدعم المقدم من المانحين أمرا حاسما. هذا وتبحث مالية الوكالة بمزيد من التفصيل في الفصل الثالث من هذا التقرير.

٣ - وأحرز مزيد من التقدم خلال الفترة التي يشملها التقرير في برنامج الأونروا لإعادة التشكيل والإصلاح على الصعيد الداخلي. وشاركت الوكالة في حلقة عمل لتوليد الأفكار الجديدة في مجال الإصلاح الإداري عقدت في مونترو، سويسرا، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. واستخدم التمويل المقدم من المانحين لإتاحة المساعدة التقنية في مجالات ثلاثة ترتبط بالإصلاح: تنفيذ إصلاح النظام المالي، وتحسين آليات تخطيط التعليم، وتحسين سياسات وإجراءات الشراء التي تأخذ بها الأونروا. وكان المتوقع أن يؤدي ورود تمويل إضافي من المانحين إلى وضع وتنفيذ نظام إداري جديد يشمل بنطاقه الوكالة كلها. وفي سياق نهج الشراكة الذي سعت الوكالة إلى إيجاده، عقدت الوكالة اجتماعات عادية وإعلامية مع ممثلي المانحين المحليين والحكومات المضيفة. وظلت الوكالة تبحث، في نطاق ما هو متاح من موارد محدودة، عن طرق جديدة لتحسين الأداء والكفاءة.

٤ - وعمدت الأونروا، في إطار عملية الإصلاح المستمرة التي تضطلع بها، إلى تنفيذ مبادرة رئيسية لتحسين عملية وضع ميزانيتها وطريقة عرضها فيما يتعلق بإعداد ميزانيتها للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ (انظر الإضافة لهذا التقرير). وكان الهدفان الرئيسيان اللذان استهدفتهما تلك المبادرة هما تعزيز فائدة الميزانية من حيث هي أداة للتخطيط والإدارة وجمع التبرعات وإتاحة المزيد من الشفافية. وكان أمل الأونروا أن يؤدي النهج الجديد إلى زيادة ما يتاح للوكالة من موارد المانحين، وبالتالي الحفاظ على نوعية ومستوى الخدمات المقدمة إلى اللاجئين الفلسطينيين. وفي ذلك السياق، اتجهت عملية الإعداد نحو وضع ميزانية ذات قاعدة برنامجية تتركز بنيتها بمقدار أكبر على أنشطة تقديم الخدمات التي تضطلع بها الوكالة وتندمج في الخطط البرنامجية. وكان من بين التغييرات التي أدخلت في ميزانية ٢٠٠٠-٢٠٠١ ما يلي: وضع الميزانية بناء على برنامج عمل مفصل لفترة السنتين يحدد لكل برنامج موضوعي أهدافا موجهة نحو تحقيق النتائج؛ وتوفير شروح وتبريرات أكثر تفصيلا للأنشطة المشمولة بالميزانية ولتغيير الاعتمادات المخصصة في الميزانية؛ وشمول الميزانية لمجموع الاحتياجات المالية للوكالة من أجل الأنشطة العادية التي لا تتضمن فقط الأنشطة المدرجة في الميزانية العادية بل أيضا الأنشطة المتصلة بالمشاريع غير الممولة؛ وإعادة تشكيل أبواب الميزانية وإعادة تخصيص النفقات لكي تدل بمزيد من الدقة على تكاليف الأنشطة البرنامجية؛ والاسترشاد في إعداد الميزانية بالافتراضات التخطيطية لا بالحدود القصوى للميزانية. وتأمل

الأونروا في أن يتسنى لها، باتباع نهج شامل يقوم على قاعدة برنامجية ويتطلع إلى الأمام، تحقيق التمويل الكامل لميزانياتها للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠ وتجاوز الأزمة المالية التي واجهتها في السنوات الأخيرة. وهذا يمكن من إرساء المساعدة الإنسانية الحيوية التي تقدمها الأونروا إلى اللاجئين الفلسطينيين على قاعدة مالية متينة، كما يمكن من الحفاظ على دور الوكالة بوصفها عنصرا من عناصر الاستقرار في المنطقة.

٥ - وهناك تدبير إصلاحي ذو صلة يتعلق بالطريقة التي تتصرف بها الأونروا بشأن التمويل المخصص للمشاريع. ذلك أن هذا التمويل أصبح مصدرا متزايد الأهمية من مصادر دخل الوكالة، وقد مثّل ١٧ في المائة من مجموع دخلها فيما بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٨. يضاف إلى ذلك أنه الوسيلة التي تغطي بها الوكالة ما يقرب من جميع تكاليف أصولها الرأسمالية (بناء المدارس، وتحسين مستوى المراكز الصحية، وما إلى ذلك) فضلا عن غيرها من التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات (إجراء التحسينات في الصحة البيئية، وإصلاح المآوي، وما إلى ذلك). وفي ذلك السياق، أدخلت الوكالة نهجا جديدا فيما يتعلق بالتمويل المخصص للمشاريع يضم عدة عناصر هي: إعداد مجموعة من الأولويات المحددة على نطاق الوكالة في مجال تمويل المشاريع بغية جعل تخصيص أموال المشاريع أكثر شفافية ومنهجية؛ وإنشاء مجلس لاستعراض المشاريع يتولى تمحيص المشاريع المقترحة ووضع قوائم مستكملة للمشاريع ذات الأولوية يزود بها المانحون على فترات منتظمة؛ وإدماج الاحتياجات في مجال التمويل المخصص للمشاريع في ميزانية ٢٠٠٠-٢٠٠١، وذلك لإتاحة صورة أكمل للاحتياجات ولربط الأنشطة المنفذة بالأموال المخصصة للمشاريع بالأنشطة المدرجة في الميزانية العادية. وقد تضمنت ميزانية المشاريع حوالي ٦٠ مليون دولار لتغطية الاحتياجات السنوية الجديدة في مجال التمويل المخصص للمشاريع، مما يعادل في المتوسط ما كانت تتلقاه الوكالة في السنوات الأخيرة. وكان ذلك المبلغ يمثل ١٠ في المائة من التعهدات المعلنة بالنسبة إلى الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣ في المؤتمر الثاني لدعم السلام والتنمية في الشرق الأوسط، الذي انعقد في واشنطن العاصمة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ويسعى النهج الجديد إلى زيادة مستوى التمويل المخصص للمشاريع وإمكانية التكهّن بمقداره ومدى الفعالية التي تمت بها تعبئته وتخصيصه، وذلك بهدف الحفاظ على نوعية ومستوى الخدمات المقدمة إلى اللاجئين الفلسطينيين. وفي حين أن التمويل المخصص للمشاريع بقي أمرا أساسيا بالنسبة إلى الأنشطة البرنامجية، فإن التمويل الكامل للميزانية سيظل يمثل أعلى أولويات الأونروا بالنسبة إلى فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ وما بعدها.

٦ - وقد أكملت وحدة تحليل السياسات، وهي وحدة جديدة أنشئت في المقر في غزة في منتصف عام ١٩٩٨، عددا من المهام المرتبطة بعملية الإصلاح، من بينها ما يلي: العمل لإعداد الطريقة الجديدة المبيّنة تفاصيلها أعلاه لعرض ميزانية السنتين؛ ودراسة مقارنة للمستويات التاريخية لإيرادات الوكالة ومصرفاتها، بيّنت أن متوسط الإنفاق السنوي على اللاجئ الواحد هبط من حوالي ٢٠٠ دولار في عام ١٩٧٥ إلى ٧٠ دولارا في عام ١٩٩٧؛ ودراسة عما أحدثته تدابير التقشف وخفض التكاليف التي أدخلت في النصف الثاني من تسعينات هذا القرن من أثر على خدمات الوكالة. وقد أثرت تلك التدابير في مستوى بعض خدمات الوكالة وفي نوعيتها. وهناك تدابير معيّنة، مثل تقليص ميزانية العلاج في المستشفيات، وتجميد المساعدة النقدية الطارئة وقصرها على حالات العسر الشديد، فضلا عن عدم توفر أموال كافية لتوسيع وصيانة الهيكل الأساسي التعليمي، أحس بها أكثر ما أحس مجتمع اللاجئين؛ في حين أن هناك تدابير أخرى، مثل

فرض التجميد العام المؤقت على التوظيف وخفض عدد الوظائف الدولي، أثرت أكثر ما أثرت في موظفي الوكالة، الذين أخذوا يواجهون أعباء عمل أثقل مع توقع إنجازهم نفس المستوى من النتائج بموارد مالية وبشرية محدودة. وبرغم تلك الضغوط، سعى موظفو الوكالة إلى توفير مستوى عال من الخدمات الأساسية. وقد نجحوا في هذا بوجه عام كما تدل على ذلك عدة أمور من بينها استمرار التفوق الأكاديمي لطلبة الأونروا بالقياس إلى نظرائهم في المدارس الحكومية، وأداء جهاز الرعاية الصحية التابع للوكالة. هذا ويبحث أداء البرامج الفردية وأثر تدابير التقشف بمزيد من التفصيل في الفصل الثاني.

٧ - وخلال الفترة التي يتناولها التقرير، وضعت الأونروا نظاما جديدا لموظفي المنطقة يشتمل على مجموعة محسنة من الاستحقاقات ويؤدي إلى تصحيح وضع الموظفين الذين يعملون بعقود مؤقتة منذ منتصف تسعينات هذا القرن، وأغلبهم لا كلهم معلمون. والمقرر تطبيق النظام الجديد هذا، الذي يسري أيضا على أي توظيف جديد، اعتبارا من منتصف عام ١٩٩٩.

٨ - وواصل مجتمع اللاجئين الفلسطينيين والسلطات المضيفة في جميع ميادين عمل الوكالة الإعراب عن القلق بشأن ما تم الإحساس به من تخفيض في خدمات الأونروا، وذلك بالرغم من عدم تكرار الاحتجاجات الواسعة النطاق التي اندلعت في آب/أغسطس ١٩٩٧ نتيجة لفرض تدابير التقشف وخفض التكاليف. واعتبر الكثيرون أن المصاعب المالية للوكالة وليدة دوافع سياسية تنم عن حدوث وهن في التزام المجتمع الدولي بقضية اللاجئين، وعن تقصير من جانب الأونروا في القيام بواجباتها الإنسانية. وفي بعض الحالات، كانت الاحتجاجات وليدة دوافع سياسية، حتى في الأماكن التي لم يحدث فيها تخفيض في الخدمات. وأدى استمرار انعدام أي تقدم محسوس في عملية السلام إلى اشتداد الشعور بالإحباط لدى اللاجئين الفلسطينيين. وعلى المسار الإسرائيلي - الفلسطيني، نجد بعد المفاوضات المكثفة التي أجريت بواسطة الولايات المتحدة أن مذكرة واي ريفر التي وقّعت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ اشتملت على مخطط وجدول زمني لعمليات جديدة من عمليات إعادة الانتشار وغيرها من الإجراءات المتبادلة لتنفيذ الاتفاقات السابقة. ولكن سرعان ما تلاشى التفاؤل المبدئي بهذا النجاح وحلت محله مشاعر الإحباط بعد أن بقي معظم اتفاق واي من غير تنفيذ في جور من الاتهامات المتبادلة. وازداد التوتر في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين حين مر في أيار/ مايو ١٩٩٩ الموعد النهائي لإكمال المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي على الوجه المتوخى في عملية أوسلو وذلك دون ظهور ما يشير إلى حدوث أية حركة في عملية السلام. ولم يحرز أي تقدم على المسارين السوري واللبناني لعملية السلام. غير أننا نجد بحلول منتصف عام ١٩٩٩ أن انتخاب حكومة جديدة في إسرائيل والتطورات التي حصلت في العالم العربي أحييت الأمل ودعت إلى توقع إنعاش الجهود المبذولة في سبيل السلام.

٩ - واستمرت الأونروا في التعاون مع حكومة الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والسلطة الفلسطينية في تقديم الخدمات إلى اللاجئين الفلسطينيين. وتعاونت الوكالة، حسب الاقتضاء، مع حكومة إسرائيل بشأن عدد من المسائل المتعلقة بعمليات الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة. وظلت الوكالة تثير مع السلطات الإسرائيلية مسألة ما تخضع له عملياتها من ضغوط ناشئة عن عدة أمور منها القيود المفروضة على تنقل الموظفين والسلع فيما بين الضفة الغربية وغزة وبين إسرائيل (انظر الفصل الرابع

أدناه). وقدمت السلطات المضيفة إلى اللاجئين مساعدة مباشرة بموازاة خدمات الأونروا. والوكالة ممتنة لما تقدمه السلطات المضيفة من دعم قوي للأونروا، وبخاصة لما تبذله تلك السلطات من جهود في سبيل التوعية بما تعانيه الوكالة من مصاعب مالية مستمرة والمساعدة على حل تلك المصاعب. كذلك كررت جامعة الدول العربية تأكيد دعمها لعمل الوكالة وحثت الدول الأعضاء فيها وغيرها على زيادة تبرعاتها للوكالة.

١٠ - وواصلت السلطة الفلسطينية دعم وتيسير عمل الأونروا في الأراضي المحتلة، ومن بينها مناطق الحكم الذاتي، وذلك بمد يد التعاون الملموس في التخطيط وصوغ السياسات وتوفير الخدمات في برامج كل من الأونروا والسلطة الفلسطينية. وكان لمتابعة تطوير مؤسسات السلطة الفلسطينية أثره الفعال في توسيع نطاق هذا التعاون ومداه. ومن أمثلة ذلك مستشفى غزة الأوروبي. ذلك أن الاتصالات المستمرة بين الأونروا والسلطة الفلسطينية والجماعة الأوروبية انتهت بتعيين فريق إداري دولي في منتصف عام ١٩٩٩، وسيضطلع هذا الفريق بالعمل المتطلب للتمكين من افتتاح المستشفى وإدارة عملياته المبدئية. وأدت المشاكل المالية التي تعانيها الوكالة إلى منع إحراز تقدم جديد في تنسيق بعض الخدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبخاصة في دورة التعليم (انظر الفقرة ٢٤ أدناه). ودار خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدد من المباحثات الرفيعة المستوى بين الأونروا والسلطة الفلسطينية، غير أنها لم تؤد إلى إحراز تقدم محسوس في حل مسألة رد السلطة الفلسطينية لمبالغ دفعتها الأونروا مقابل ضريبة القيمة المضافة والرسوم المرفئية وما شابهها. وفي نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٩، بلغت القيمة التراكمية لتلك الرسوم حوالي ٢١ مليون دولار. وكان من نتيجة عدم رد تلك المبالغ ووجود التزامات مالية أخرى تجاه الوكالة لم يتم الوفاء بها تضاقم الوضع المالي المقلقل للوكالة والتهديد بالإخلال ببعض الخدمات الأساسية؛ وقد أكد مانحو الأونروا الرئيسيون في شتى المحافل على أهمية الإسراع بحل مسألة ضرائب القيمة المضافة وغيرها من الرسوم غير المسددة. وبالمثل، استمرت الأونروا في العمل بصورة وثيقة مع السلطة الفلسطينية سعياً إلى حل مسألة المشاركة في المدفوعات في مستشفى قلقيلية الذي تديره الوكالة (انظر الفقرة ١٧٧).

١١ - وكانت الحالة في الضفة الغربية المحتلة متوترة في جانب كبير من الفترة المشمولة بالتقرير. ووقعت اشتباكات متقطعة بين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين وبين الفلسطينيين وجيش الدفاع الإسرائيلي أسفر بعضها عن مصرع عدد من الأشخاص. وبقيت الحالة شديدة التقلب في مدينة الخليل التي شهدت عدداً من الاشتباكات. وواصلت السلطات الإسرائيلية، بدعوى الشواغل الأمنية، فرض الإغلاق الكامل على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وفرض حظر التجول والإغلاق في عدة أماكن في الضفة الغربية، وإن كان ذلك بدرجة أقل مما كانت عليه الحال في الفترة المشمولة بالتقرير السابق (انظر الفقرتين ٩٨ و ٩٩ أدناه). وكان لتلك الإغلاقات أثر سلبي على الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية، كما أنها أعاقَت النشاط الاقتصادي، ولا سيما بمنعها العمال الفلسطينيين من العمل في إسرائيل. وظلت الضفة الغربية منقسمة إلى مناطق منفصلة غير متاخمة، تخضع المنطقة ألف منها للسيطرة الفلسطينية التامة، وتخضع المنطقة باء للسيطرة المدنية الفلسطينية ولكن للسيطرة الإسرائيلية، وتخضع المنطقة جيم للسيطرة الإسرائيلية التامة، إلا من حيث المسؤوليات المدنية التي لا تتعلق بالأراضي.

١٢ - وظلت الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية صعبة في قطاع غزة، الذي استمر سكانه في الاعتماد بشدة على فرص العمل داخل إسرائيل. وكانت الحالة الأمنية في قطاع غزة بوجه عام أقل توترا منها في الضفة الغربية، وذلك بالرغم من وقوع عدة حوادث. من ذلك أن عملية تفجير انتحارية وقعت بالقرب من مستوطنة إسرائيلية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ أدت إلى مقتل جندي إسرائيلي بالإضافة إلى القائم بالعملية وحملت على إغلاق قطاع غزة مؤقتا. ووقعت عدة حوادث أمنية أخرى ضلع فيها فلسطينيون وجيش الدفاع الإسرائيلي ومستوطنون إسرائيليون، وذلك في إطار استمرار التوتر حوالى المستوطنات. كذلك وقعت في قطاع غزة في أوائل عام ١٩٩٩ اشتباكات خطيرة بين المدنيين الفلسطينيين وبين قوات الأمن الفلسطينية فيما يتعلق بمقتل أحد ضباط الأمن الوقائي، والحكم بعد ذلك بالإعدام على ثلاثة رجال. وقد قتل أثناء عمليات الشغب اثنان من الفلسطينيين وجرح العشرات منهم، وعولج الجرحى في المنشآت الصحية التابعة للأونروا. وعاد الهدوء حين تقرر تعليق الأحكام وأنشئت لجنة تحقيق.

١٣ - وبالرغم من الإغلاقات المذكورة أعلاه، كانت حركة اليد العاملة والتجارة فيما بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٩٨ أنشط منها في عام ١٩٩٧. وفي عام ١٩٩٨، ازداد الناتج المحلي الإجمالي والناتج الوطني الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة بالقيمة الحقيقية بنسبة ٣ و ٥,٥ في المائة، على التوالي، الأمر الذي زاد الدخول زيادة هامشية لأول مرة منذ عام ١٩٩٤. وبالرغم من الانتعاش الاقتصادي النسبي في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، فإن الهبوط في متوسط النفقات الحقيقية للأسرة المعيشية استمر في عام ١٩٩٨، ويرجح أن ذلك يعود إلى اجتماع عاملين هما تراكم المديونية من جهة وارتفاع مستويات الادخار من جهة أخرى. وبالرغم من الانتعاش الاقتصادي المتواضع، فإن جماعات اللاجئين ظلت تعد من بين أفقر الفئات في المجتمع الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة، حيث يعيش ما يقدر بـ ٤٠ في المائة من السكان في حالة فقر. ومن حيث أن اللاجئين المسجلين يشكلون أكثر من ثلاثة أرباع السكان في قطاع غزة، وهي نسبة تفوق نسبتهم في أي من ميادين عمليات الوكالة، فإن الأونروا قامت بدور رئيسي في توفير الخدمات في ذلك القطاع. وقد سعت الأونروا إلى تخفيف المشاق التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون عن طريق طائفة متنوعة من خدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية ومن خلال برنامجها لتوليد الدخل. ويعتبر هذا البرنامج، المركز بالدرجة الأولى على قطاع غزة، واحدا من البرامج الرائدة في هذا الميدان في الشرق الأوسط، من حيث أنه يشمل بنطاقه أفقر فئات المجتمع وأكثرها حرمانا، بمن فيهم النساء. وإذا وضعنا في الاعتبار أن معدلات السداد تتجاوز ٩٥ في المائة، لتبيّن لنا أن البرنامج لم يتمكن فقط من دفع تكاليفه بنفسه بل أيضا من زيادة عدد المستفيدين وتوسيع نطاق الأنشطة. وبلغت ميزانية الأونروا البرنامجية العادية لعام ١٩٩٩ لميداني قطاع غزة والضفة الغربية ١٠٣,٥ مليون دولار (٩٨,٨ مليون دولار في عام ١٩٩٨) و ٥٦,١ مليون دولار (٥٤,١ مليون دولار في عام ١٩٩٨) على التوالي.

١٤ - وشهدت جماعة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، وهي أكبر تلك الجماعات في أي من ميادين العمليات، سنة انتقال بعد وفاة الملك حسين في شباط/فبراير ١٩٩٩، وما أعقبها من تتويج نجله الملك عبد الله الثاني. ويتمتع اللاجئون الفلسطينيون بالمواطنة الكاملة في الأردن، الأمر الذي يتيح لهم الاستفادة من الخدمات الحكومية والمساعدات الإنمائية الرامية إلى تحسين الحالة الاجتماعية - الاقتصادية للبلاد. وظلت العلاقات بين الأونروا وبين حكومة الأردن ممتازة، وتمتعت الأونروا بتعاون وثيق في كثير من

المجالات وبدعم إيجابي من الحكومة لأنشطتها. وأفادت الحكومة أن ما أنفقته خلال الفترة المشمولة بالتقرير لصالح اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين بلغ ٣٢٣ مليون دولار انصب أغلبها على التعليم، والإيجارات والمرافق العامة، والإعانات وحصص الإعاشة، وخدمات المخيمات، والرعاية الصحية، والأمن العام، والخدمات الاجتماعية. وبلغت ميزانية الوكالة البرنامجية العادية لعام ١٩٩٩ لميدان الأردن ٧٥ مليون دولار (٧٣,٨ مليون دولار في عام ١٩٩٨).

١٥ - وعانت جماعة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وهي أكثر تلك الجماعات حرماناً في أي من ميادين العمليات، من ظروف معيشية وسكنية متدنية، وقيود على التنقل، ومعدلات بطالة مرتفعة. ورحب الفلسطينيون بقرار الحكومة اللبنانية الجديدة في أوائل عام ١٩٩٩ إلغاء سلسلة من القيود المفروضة على سفر اللاجئين الفلسطينيين. وتمثلت صعوبة الحالة الاجتماعية - الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان في ارتفاع نسبة حالات العسر الشديد المسجلة لدى الوكالة (انظر الفقرة ١٥٠ أدناه). وظلت الأونروا أكبر مقدم للخدمات في مجالات التعليم الأساسي، والصحة، والإغاثة، وللخدمات الاجتماعية إلى اللاجئين الفلسطينيين، الذين تضيق أمامهم سبل الاستفادة من الخدمات الحكومية وتقيّد مواردهم المالية المحدودة إمكانية استفادتهم من الخدمات الخاصة المرتفعة التكاليف. وظل اللاجئون الفلسطينيون يتخذون موقفاً سلبياً من أي شيء يرون فيه انتقاصاً من خدمات الأونروا، وعمدت بعض الجماعات الفلسطينية في صيف عام ١٩٩٨ إلى تنظيم سلسلة من الاحتجاجات السلمية، ولا سيما في منطقتي صيدا وصور، طالبوا فيها بتحسين خدمات الوكالة. وعقب تحسين مرافق جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية، وتيسيراً لحصول اللاجئين الفلسطينيين على الخدمات، اتخذت الوكالة ترتيبات تتيح استعمال مستشفيات جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية في لبنان. واستمرت السلطات اللبنانية في حظر البناء في مخيمات معيثة من مخيمات اللاجئين، كما كان دخول مواد البناء إلى بعض المخيمات الأخرى والبناء فيها يخضعان لترخيص عسكري لم يكن يمنح على الدوام، علماً بأن واحداً من مشاريع الأونروا الرئيسية عانى تأخيرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير كلها بسبب تلك التدابير. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٩، أقامت السلطات نقاط تفتيش وحواجز قيدت الانتقال إلى مخيم عين الحلوة ومنه، وذلك على أثر وقوع عدد من حوادث العنف، ولا سيما قتل أربعة من كبار القضاة في محكمة صيدا. وقامت منازعات داخلية بين الفلسطينيين انتهت بقتل عدد من الأشخاص، كما قامت حوادث عنف أخرى داخل المخيمات. وظلت الحالة الجارية في جنوب لبنان تؤثر على الحالة الأمنية في بقية البلاد، ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى الإخلال بعمليات الوكالة. وفي خريف عام ١٩٩٨، طلبت الأونروا مساعدة مكتب الرقابة الداخلية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة للتحقيق في المزاعم القائلة بوجود فساد في عمليات الوكالة في لبنان، وهي مزاعم رددتها الصحافة اللبنانية وغيرها، ولكن تبين بعد تحقيق مستفيض أن لا أساس لها من الصحة. واحتفظت الأونروا بعلاقة بناءة مع حكومة لبنان، التي أفادت أن ما أنفقته خلال الفترة التي يغطيها التقرير لصالح اللاجئين الفلسطينيين بلغ ٥ ملايين دولار شملت التعليم، والإدارة، والإسكان، وذلك خلاف نفقات إضافية شملت بنوداً أخرى. وبلغت ميزانية الوكالة البرنامجية العادية لعام ١٩٩٩ لميدان لبنان ٤٦,٦ مليون دولار (٤٥,٣ مليون دولار في عام ١٩٩٨).

١٦ - وواصلت الأونروا التعاون مع حكومة الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بتقديم الخدمات إلى اللاجئين. وأفادت الحكومة أن ما أنفقته خلال الفترة التي يغطيها التقرير لصالح

اللاجئين الفلسطينيين بلغ ٥٣,٥ مليون دولار شملت التعليم، والخدمات الاجتماعية، والخدمات الصحية، والإسكان والمنافع، والأمن، وتكاليف التوريد، والإدارة، وغير ذلك من البنود. وبلغت ميزانية الوكالة البرنامجية العادية لعام ١٩٩٩ لميدان سوريا ٢٣,٨ مليون دولار (٢٣,٣ مليون دولار في عام ١٩٩٨).

١٧ - وحافظت الأونروا على التعاون الوثيق مع عدد من وكالات الأمم المتحدة، من بينها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية. وتعاونت الوكالة أيضا مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية في الميادين الخمسة لعمليات الوكالة. وحرص المفوض العام، بصفته موظف الأمم المتحدة المكلف بتوفير الأمن والحماية العامين لموظفي الأمم المتحدة وأفراد أسرهم في إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، على المحافظة على الاتصالات مع هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. واستمرت الأونروا أيضا في المشاركة في هياكل تنسيق المعونة المتعددة الأطراف للضفة الغربية وقطاع غزة التي يتولى تسييرها مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة.

١٨ - لقد كانت الفترة المشمولة بالتقرير فترة تحديات وبضع انتكاسات، ولكنها كانت أيضا فترة منجزات كثيرة لصالح مجتمع اللاجئين وموظفي الأونروا. وظلت الوكالة تشكل مصدر استقرار ورمزا للاستمرار في بيئة إقليمية صعبة. وقد أمكن للأونروا، وهي آخذة في الاستعداد للاحتفال بمرور خمسين سنة على عملياتها، أن تتأمل مرة أخرى في إسهامها الملموس في تعليم أجيال جديدة، وحفظ صحة مجتمع اللاجئين الفلسطينيين، وتزويد طائفة من أفقر الناس في المنطقة بما هم بأمر الحاجة إليه من الإغاثة الأساسية والخدمات الاجتماعية. وظل توفير خدمات تتسم بالفعالية والكفاءة يشكل أعلى أولويات الأونروا؛ وإذا أخذنا بهذا المقياس يتبين لنا أن الوكالة كانت ناجحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير وإن بدا أن مصاعبها المالية تطفئ على منجزاتها.

الفصل الثاني

التطورات العامة في برامج الوكالة

ألف - التعليم

١٩ - الأهداف - إن مهمة البرنامج التعليمي هي مساعدة أطفال وشباب اللاجئين الفلسطينيين على اكتساب المعارف والمهارات الأساسية اللازمة لهم لكي يصبحوا أعضاء منتجين في مجتمعاتهم بحسب حاجاتهم وهويتهم وتراثهم الثقافي. وتحقيقاً لهذا الغرض، فإن الأونروا تزود اللاجئين الفلسطينيين بالتعليم العام للمرحلتين الابتدائية والإعدادية وكذلك، على أساس محدود في لبنان فقط، للمرحلة الثانوية. وهي تتيح لشباب اللاجئين الفلسطينيين برنامجاً لإعداد المعلمين حتى المرحلة الجامعية فضلاً عن الدراسة أثناء الخدمة لمعلمي الأونروا. ويرمي التعليم المهني والتقني الذي تقدمه الوكالة كما ترمي برامجها التدريبية إلى تمكين اللاجئين الفلسطينيين الشباب من أن يصبحوا مواطنين منتجين وأن يسهموا في الرفاه الاجتماعي - الاقتصادي لمجتمعاتهم.

٢٠ - التعليم الابتدائي والإعدادي - يتألف برنامج التعليم الأساسي للأونروا من مرحلة ابتدائية مدتها ست سنوات ومرحلة إعدادية مدتها ثلاث سنوات أو أربع بحسب نظام التعليم للسلطات المضيفة. وتتاح مرحلة ثانوية مدتها ثلاث سنوات في المدارس الثانوية الثلاث التابعة للأونروا في لبنان. وفي السنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٩، كان هناك ما مجموعه ٧١٦ ٤٥٨ تلميذاً يدرسون في ٦٥٠ مدرسة تابعة للأونروا في الميادين الخمسة لعملياتها (انظر المرفق الأول، الجدول ٤). كما أن هناك ٣٦٧ ١ تلميذاً في المدارس الثانوية الثلاث التابعة للوكالة في لبنان. وازداد مجموع عدد الملتحقين بالمدارس بـ ٤٤٨ ١١ تلميذاً، أي بنسبة ٢,٦ في المائة، على مدى السنة الدراسية ١٩٩٧/١٩٩٨. ولم تكن الزيادة في عدد الملتحقين موزعة بانتظام؛ فقد ظلت الزيادة سريعة في غزة (٦ في المائة)، ومعتدلة في الضفة الغربية ولبنان (٣,٩ و ٤,٣، على التوالي)، ومنخفضة في الجمهورية العربية السورية (١,٣ في المائة). وظل عدد الملتحقين يتناقص في الأردن (حيث بلغت نسبة النقصان ١,٤ في المائة). وفي حين أن السبب الرئيسي للزيادة الإجمالية هو النمو السكاني الطبيعي للاجئين، فإن هناك عوامل أخرى أسهمت فيها أيضاً من بينها: تنقل العائلات الفلسطينية داخل منطقة عمليات الوكالة، وبخاصة من الأردن إلى قطاع غزة والضفة الغربية؛ ونقل تلاميذ لاجئين من مدارس الوكالة إلى مدارس حكومية في الأردن؛ ونقل تلاميذ لاجئين من مدارس خاصة تتقاضى أجور تعليم إلى مدارس الوكالة في لبنان. وضم كل من ميداني الأردن وغزة ما يقرب من ثلث مجموع التلاميذ الملتحقين بمدارس الوكالة، في حين أن الميادين الثلاثة الأخرى مجتمعة ضمت الثلث الباقي. واستمر الجهاز المدرسي للأونروا في الحفاظ على التوازن التام بين الجنسين من حيث أن الإناث يشكلن ٤٩,٩ في المائة من مجموع التلاميذ. وبموجب اتفاقات تبادل قائمة معقودة بين الأونروا والسلطات المضيفة بشأن توفير التعليم المدرسي للتلاميذ المقيمين في مناطق نائية، أفيد أن ٧٤٥ ١٢٣ تلميذاً لاجئاً التحقوا بمدارس حكومية، وبخاصة في المرحلتين الابتدائية والإعدادية. وفي المرحلة الثانوية، كان هناك نحو ٨٢٣ ٥٩ تلميذاً لاجئاً

يدرسون في مدارس حكومية وخاصة. كذلك كان هناك نحو ٥٠٥ ٤٣ تلاميذ من غير اللاجئين ملتحقين بمدارس الأونروا.

٢١ - المعلمون التعاقديون - بدءاً بغزة في عام ١٩٩٤، أدت التقييدات المالية والزيادة المطردة في عدد الملحقين بمدارس الأونروا إلى إجبار الوكالة على توظيف معلمين على أساس تعاقدى بمعدلات أجر تقل عن معدلات أجر وظائف الوكالة المعادلة لها. وكان من نتيجة فرض التجميد العام للتوظيف في آب/أغسطس ١٩٩٧ مد نطاق الاستعانة بالمعلمين التعاقديين إلى الضفة الغربية. وفي أثناء ذلك، عمدت ميادين الأردن وسوريا ولبنان هي أيضا إلى توظيف معلمين إضافيين بأجور يومية أو في إطار المساعدة المؤقتة. وقد اقتضى الأمر الإبقاء على هذه التدابير في السنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٩ بالنظر إلى تدهور الحالة المالية للوكالة. ولولا هذه التدابير لما كان للأونروا خيار غير إحصاء أبواب مدارسها في وجه التلاميذ من اللاجئين الفلسطينيين. إلا أن الوكالة عمدت بدلا من ذلك إلى الاستعانة بالمعلمين التعاقديين لإبقاء أبواب مدارس الأونروا مفتوحة أمام التلاميذ من اللاجئين الفلسطينيين بالرغم من استمرار الأزمة المالية. وقد أدخلت الأونروا بعض التحسينات على شروط عمل أولئك المعلمين، وبدأت في تزويدهم بالتدريب أثناء الخدمة للحفاظ على نوعية التعليم. وفي السنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٩، كان هناك ٨٧٠ معلما تعاقديا في ميدان غزة (شكلوا ٢١,٢ في المائة من القوة العاملة في مجال التعليم في ذلك الميدان)؛ و ٢٣٦ معلما تعاقديا و ٣٠ معلما بأجور يومية في الضفة الغربية (١٦,٢ في المائة)؛ و ٤٢٣ معلما يعمل بأجور يومية وفي إطار المساعدة المؤقتة في ميادين الأردن وسوريا ولبنان مجتمعة (٥,٨ من مجموع القوة العاملة في مجال التعليم).

٢٢ - نظام الفترتين - إزاء الزيادة المستمرة في عدد التلاميذ نتيجة للنمو السكاني، مشفوعة بقلّة الأموال المخصصة لتشديد مباني مدرسية إضافية، اضطرت الأونروا من زمن طويل إلى اللجوء إلى إدارة المدارس على أساس نظام الفترتين، أي إيواء مدرستين مستقلتين إداريا في مبنى واحد. ونظرا إلى ما كان لتلك الممارسة من أثر سلبي على التعليم، فإن أمل الأونروا كان الإقلال من عدد مثل هذه المدارس. وبالرغم من البرنامج الموسع لبناء المدارس المضطلع به في إطار برنامج إقرار السلام منذ عام ١٩٩٣، فإنه لم يحصل تحسن ذو شأن في معدل اللجوء إلى نظام الفترتين فيما بين السنة الدراسية ١٩٩٢/١٩٩٣ (٧٥ في المائة) وبين السنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٩ (٧٤,٥ في المائة). لا بل اضطرت الأونروا إلى استبقاء سياسة الفترتين لتجنب الأخذ بنظام الفترات الثلاث. وكانت الوكالة تؤثر تجنب نظام الفترتين الذي يقلل من الوقت المخصص للتعليم، ويستغني عن الأنشطة اللامنهجية، ويزيد من تكاليف الصيانة. ولكنها اضطرت إلى المحافظة على نظام الفترتين لتكفل الإمكانية الكاملة لدخول مدارسها وتحقيق فعالية الكلفة. غير أن الوكالة ستستمر في إدارة المدارس على أساس الفترة الواحدة كلما أمكن ذلك.

٢٣ - البنية الأساسية للتعليم - ظلت البنية التعليمية الأساسية للوكالة بحاجة إلى تحسينات رئيسية لمواصلة استقبال الملحقين الجدد بالمدارس وتوفير بيئة مرضية للتعلم. وبالرغم من النتائج الملحوظة المتحققة في إطار برنامج إقرار السلام، فإن نمو عدد الملحقين تجاوز سعة مدارس الوكالة. وفيما بين السنتين الدراسيتين ١٩٩٣/١٩٩٤ و ١٩٩٨/١٩٩٩، ازداد عدد المباني المدرسية بنسبة ٠,٧ في المائة وعدد المدارس بنسبة ١,٦ في المائة، في حين أن عدد الملحقين الجدد ازداد بنسبة ١٥ في المائة. يضاف إلى

ذلك أنه بالنظر إلى أن الكثير من مدارس الأونروا بنيت في خمسينات أو ستينات هذا القرن، فقد تصدعت إلى حد لا ينفع معه إصلاح، وهذه مشكلة يزيد من حدتها الافتقار إلى أموال تكفي للصيانة السليمة، ولا سيما في ميداني الأردن وغزة. وكان معنى الافتقار إلى الموارد اللازمة لتوظيف المعلمين أو بناء المدارس الجديدة والمزيد من غرف الدراسة أن الاكتظاظ مستمر داخل الجهاز التعليمي للوكالة، بحيث بلغ متوسط معدل عدد التلاميذ في غرفة الدراسة الواحدة ما يقرب من ٤٤ في السنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٩، الأمر الذي يشكل سادس زيادة على التوالي. وكان المعدل على أعلاه في غزة (٥٠ تقريباً) وعلى أدناه في الضفة الغربية (حوالي ٣٨). وسعت الأونروا إلى معالجة النواقص في بنيتها التعليمية الأساسية بالحصول على تمويل من التمويل المخصص للمشاريع لتحسين وتوسيع مرافقها التعليمية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكملت الوكالة تشييد أربعة مباني مدرسية و ١٢ غرفة دراسة إضافية للحلول محل غرف غير مستوفية لشروط السلامة وتجنب اللجوء إلى نظام الفترات الثلاث. وقد أجريت تحسينات واسعة على خمس مدارس، وتم بناء سبع وحدات مراحيض، و ١٢ خزاناً للمياه، ومقصفين.

٢٤ - المدارس المستأجرة - اضطرت الأونروا في الماضي إلى إيواء بعض مدارسها في أبنية مستأجرة، تقع في أغلبها خارج مخيمات اللاجئين. وبالنظر إلى أن هذه الأبنية المستأجرة لم تصمم لتكون مدارس، فهي تفتقر بصورة عامة إلى حيز كاف لغرف الدراسة، والمكتبات، والمختبرات، والغرف المخصصة للحواشيب، والملاعب، وكذلك إلى الإضاءة والتهوية السليمتين. وقد أدت تلك الحالة إلى التضييق على التلاميذ والمعلمين والموظفين الآخرين وزيادة التكاليف بحدها من عدد التلاميذ الذين يمكن إيواؤهم في كل غرفة من غرف الدراسة. وفي السنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٩، كان متوسط معدل عدد التلاميذ في غرفة الدراسة الواحدة في المدارس المستأجرة ٣١ تلميذاً بالمقارنة مع ما يقرب من ٤٦ تلميذاً في المدارس المبنية من قبل الوكالة. والاستعاضة عن الأبنية المستأجرة بمدارس مبنية بحسب مواصفات الوكالة تؤدي إلى توفير بيئة للتعليم أفضل بكثير وخفض التكاليف الجارية للتلميذ الواحد بالنظر إلى إمكان إيواء عدد أكبر من التلاميذ مقابل نفس العدد من المعلمين والموظفين الآخرين. وفي عام ١٩٩٨، حددت الأونروا لنفسها هدف الاستعاضة عن كل الأبنية المدرسية المستأجرة بمدارس مبنية من قبل الوكالة وذلك رهناً بتوفر أموال من الأموال المخصصة للمشاريع فضلاً عن توفر المواقع. وقد نجحت الوكالة عن طريق برنامج إقرار السلام في خفض عدد الأبنية المستأجرة من ٩٤ في السنة الدراسية ١٩٩٣/١٩٩٤ إلى ٧٤ في السنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٩، أي أنها حققت انخفاضاً نسبته ٢١,٣ في المائة. وكانت تلك الأبنية المستأجرة الـ ٧٤ تؤوي ١٠٤ مدارس كانت أكثر نسبة منها موجودة في ميداني لبنان والضفة الغربية بالنظر إلى الانتشار الجغرافي للاجئين الفلسطينيين في هذين الميدانين.

٢٥ - التعليم العلاجي والخاص - واصلت الوكالة إدارة برامج مصممة خصيصاً للحفاظ على مستويات الإنجاز وتمكين الطلاب البطيئين التعلم والتلاميذ الذين يواجهون صعوبات في التعلم من الاستفادة الكاملة من خدمات التعليم الأساسي التي تقدمها الوكالة. وتضمنت التدابير التعويضية للتلاميذ فصولاً دراسية علاجية، وساعات دراسية إضافية اختيارية، وبرامج سمعية - بصرية، ومواد لإغناء المنهج الدراسي، ومجموعة مواد للتدريس الذاتي. وفي السنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٩، استفاد من هذه الأنشطة ٦٠٠ تلميذاً بطيء التعليم، و ٤٢٠ تلميذاً مصنفاً كحالات بحاجة إلى علاج، و ٧ أطفال مكفوفين البصر، و ٥٩ طفلاً

أصم. وبالنظر إلى عدم توفر تمويل مستدام للتعليم الخاص من الأموال المخصصة للمشاريع، عمدت الوكالة إلى استطلاع الطرق الكفيلة بتزويد جميع الأطفال الذين يواجهون صعوبات في التعلم بالمساعدة دون تكبد تكاليف إضافية وذلك باستخدام ما لدى الوكالة حالياً من موارد وخبرة.

٢٦ - المجالس المدرسية - أنشئت مجالس مدرسية في ٦٠٠ من مدارس الوكالة في الميادين الخمسة لعملياتها. ويتألف كل مجلس من ١٠ أعضاء، أي المعلم الأول (رئيساً)، وثلاثة معلمين، وثلاثة أعضاء يختارون من المجتمع المحلي، وثلاثة طلاب. والغرض من إنشاء المجالس إقامة التعاون بين المدارس وبين المجتمع المحلي، وتعزيز دور المدرسة داخل البيئة المحلية، واستخدام موارد كل من المدرسة والمجتمع المحلي على الوجه الأمثل.

٢٧ - التدريب المهني والتقني - بلغ عدد الملتحقين بمراكز الأونروا الثمانية للتدريب المهني والتقني في الميادين الخمسة لعملياتها ٦٥٥ ٤ في السنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٩، أي بزيادة قدرها ٩٥ على السنة السابقة (انظر المرفق الأول، الجدول ٥). وعلى مستوى ما بعد المرحلة الإعدادية، تم توفير ٢٢ دورة تدريبية مهنية أمدها سنتان للذكور في حرف البناء والكهرباء والالكترونيات والميكانيكا وأشغال المعادن، وللإناث في تصفيف الشعر وصنع الملابس الجاهزة والخياطة. أما على مستوى ما بعد المرحلة الثانوية، فقد تم توفير ٢٨ دورة تقنية/شبه مهنية أمدها سنتان لتدريب الذكور والإناث في طائفة متنوعة من المهارات التقنية وشبه الطبية والتجارية. وقد شكلت النساء ٣٠,٥ في المائة من جميع المتدربين، و ٦٢,٢ في المائة من المتدربين في الدورات التقنية/شبه المهنية. وتتفاوت الدورات من مركز إلى مركز بحسب تفاوت احتياجات سوق العمل المحلية ومدى توفر فرص التدريب في المؤسسات الأخرى. وبالنظر إلى التقييدات المالية، فإن الوكالة لم تتمكن من إدخال دورات جديدة أو توسيع طاقة استيعاب الدورات القائمة إلا بحذف دورات أخرى. وقد أدخلت أربع دورات جديدة خلال السنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٩: دورة للتصميم التخطيطي في مركز تدريب المرأة في رام الله للحلول محل الدورة المخصصة لأعمال السكرتارية وتنظيم السجلات الطبية؛ ودورات لنظم الحواسيب والمعلومات والمسح الكمي للحلول محل الدورتين المخصصتين للأشغال الميكانيكية/ اللحام وصنع الألومنيوم ومهنة المساعد المعماري في مركز التدريب في غزة؛ ودورة للتحكم الالكتروني والتطبيقات الحاسوبية للحلول محل الدورة المخصصة للالكترونيات في مركز التدريب في دمشق. وبالإضافة إلى الدورات التدريبية التي تستغرق سنتين، فإن الوسائل الرئيسية التي استخدمت في الإعداد للوظائف في مراكز التدريب التابعة للوكالة في الأردن ولبنان والضفة الغربية هي دورات تدريبية قصيرة الأمد تستغرق ما بين ستة أسابيع و ٤٠ أسبوعاً وتنظم على أساس خاص بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية أو السلطة الفلسطينية. وخلال السنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٩، التحق ٣٤٦ متدرباً بأربع عشرة دورة قصيرة الأمد تقدم تدريباً في المجالات التالية: كهربائيات السيارات، ومهارات السكرتارية التنفيذية، وتقنيات البناء، وصنع الألومنيوم، ونظم التحكم العددي في خراطة المعادن، والإسعافات الأولية، واللغة العبرية، واللغة الانكليزية، والبرامج الحاسوبية، وخدمة أجهزة تكييف الهواء، وصيانة المعدات المنزلية، وكي الملابس، واللحام، وصنع الأنابيب، وأشغال قوالب الخرسانة، والرسم الفني. وتولت الوكالة أيضاً رعاية ٢٥ طالباً من اللاجئين الفلسطينيين في دورات للتدريب المهني في مؤسسات خاصة في الضفة الغربية، وذلك بالدرجة الأولى بتمويل من الأموال المخصصة للمشاريع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكمل العمل أو كان جارياً في عدة

مشاريع لإنشاء أو تجهيز أو تجديد أو تحسين مستوى الورش وغيرها من المرافق التدريبية. وحسنت الأونروا مستوى المعدات لدوراتها الأربعة المخصصة للكهربائيات في مركز التدريب الواقع في سبلين، لبنان، كما أنها حسنت مستوى المعدات والأدوات لورشها المخصصة للنجارة وصنع الأثاث في مركز التدريب الواقع في دمشق. يضاف إلى ذلك أن العمل كان جارياً من أجل إنشاء مراكز حاسوبية في جميع مراكز التدريب باستثناء قلنديا وذلك بتمويل من الأموال المخصصة للمشاريع.

٢٨ - مراكز التدريب - أتاحَت مراكز التدريب الثمانية التابعة للأونروا ٢٢ دورة حرفية، من بينها دورات للتدريب على ميكانيكا الديزل ومعدات البناء، وميكانيكا السيارات، وتصليح هياكل السيارات، وميكانيكا الديزل والآلات الزراعية، والتركيبات الكهربائية العامة، والنظم الكهربائية للسيارات، وتشبيد المباني، والحرف الفنية، والنجارة وصنع الأثاث، وصقل المباني وتزيينها، والتبريد وتكييف الهواء، والسمكرة والتدفئة المركزية، وصيانة المعدات المكتبية، وصيانة أجهزة الراديو/التلفزيون، والحدادة، ولحام الصفائح المعدنية، وصنع الألومنيوم، واللحام وصنع الأنابيب (لسنة واحدة)، والصنع بالآلات/اللحام وصنع الألومنيوم، وصيانة الآلات (لسنة واحدة وسنتين)، وخياطة وإنتاج الملابس، وتصفيف الشعر والتجميل. وكانت الدورات التقنية/شبه المهنية الثماني والعشرون تتألف مما يلي: البرمجة وقواعد البيانات الحاسوبية، ونظم المعلومات الحاسوبية، والإعداد لمهنة مساعد المهندس المعماري، والهندسة المعمارية، والرسم الميكانيكي، والمسح الكمي، وإنتاج السيراميك، والإعداد لمهنة مساعد مهندس التصميم الداخلية، والتصاميم التخطيطية، والإعداد لمهنة مساعد المهندس المدني، والهندسة المدنية، ومسح الأراضي، والالكترونيات الصناعية، والتحكم الالكتروني والتطبيقات الحاسوبية، وإدارة الأعمال، والممارسات الدارجة في قطاع الأعمال والمكاتب، وأعمال السكرتارية وإدارة المكاتب، والأعمال المصرفية والإدارة المالية، والتسويق والإدارة المالية، والإعداد لمهنة مساعد الصيدلي، والإعداد لمهنة الإخصائي التقني للمختبرات الطبية، والتمريض، وصحة الأسنان، وأعمال السكرتارية وتنظيم السجلات الطبية، والإعداد لمهنة إخصائي العلاج الطبيعي، والإعداد لمهنة الإخصائي الاجتماعي، والتعليم قبل المدرسي (رياض الأطفال)، والإدارة المنزلية والمؤسسية.

٢٩ - كلية العلوم التربوية وفروعها - واصلت الفروع الثلاثة لكلية العلوم التربوية في الأردن والضفة الغربية تزويد المعلمين بالتدريب قبل الخدمة والتدريب أثناء الخدمة الذي يؤدي إلى الحصول على أول مستويات الشهادة الجامعية وذلك في إطار تحسين مؤهلات أعضاء ملاك التعليم التابع للأونروا بغية الوفاء بالمعايير المنقحة التي وضعتها حكومة الأردن والسلطة الفلسطينية. ويؤدي برنامج التدريب قبل الخدمة الذي يستغرق أربع سنوات إلى منح شهادات جامعية في التدريس، واللغة العربية، واللغة الانكليزية، والرياضيات، والعلوم، والتعليم المهني، والتربية الإسلامية؛ وقد تم توفيره لـ ٨٨٠ من خريجي الدراسة الثانوية، بينهم ٦٣٥ فتاة، وذلك في مركز التدريب في عمان وفي مركزي التدريب للشبان والشابات في رام الله. أما برنامج التدريب أثناء الخدمة الذي يستغرق ثلاث سنوات والذي تم توفيره في مركز التدريب في عمان فلم يستفد منه غير ٦٥٩ من المعلمين العاملين التابعين للأونروا الذين يحملون دبلوم إنهاء سنتين من إعداد المعلمين، بينهم ٣٠٥ نساء، وذلك بغية رفع مستوى مؤهلاتهم إلى أول مستويات الشهادة الجامعية، مع التخصص في التدريس، واللغة العربية أو التربية الإسلامية (انظر المرفق الأول، الجدول ٥). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تخرج ١٨٥ طالبا من برنامج التدريب قبل الخدمة و ٢٠٦ طلاب من برنامج التدريب أثناء

الخدمة. ومن بين خريجي برنامج التدريب قبل الخدمة البالغ عددهم ٥٦٣، وظفت الوكالة ٨٩ لسد احتياجات التوظيف في ميداني الضفة الغربية والأردن. وبالنظر إلى الصعوبات المواجهة في توظيف معلمين مؤهلين للمرحلة الابتدائية في لبنان، أعادت الوكالة افتتاح دورة صغيرة لتدريب المعلمين قبل الخدمة في مركز التدريب في سبلين. وعمد فرعاً كلية العلوم التربوية في رام الله إلى تنظيم مؤتمر تربوي عن المنهاج الدراسي الفلسطيني وتحديات القرن الحادي والعشرين. واجتذب المؤتمر جمهوراً واسعاً من بين القطاعين العام والخاص وقطاع المنظمات غير الحكومية.

٣٠ - معهد التربية - فيما يتجاوز الأهداف المحددة لبرنامج كلية العلوم التربوية، أتاح الأونروا أيضاً التدريب أثناء الخدمة لتعزيز وتحسين الكفاءة المهنية للمعلمين، والمعلمين الأول، ومديري المدارس التابعين للوكالة عن طريق معهد التربية التابع للأونروا واليونسكو. وجرى التدريب بالتعاون مع المراكز الخمسة لتنمية التعليم. وفي ١٩٩٨/١٩٩٩، بلغ مجموع عدد المعلمين، والمعلمين الأول، ومديري المدارس الملتحقين ببرامج التدريب أثناء الخدمة في الميادين الخمسة ١١٩ ٨، كان ٥٢٧ منهم يتلقون التدريب في دورات يتراوح أمدّها من سنة واحدة إلى سنتين، في حين أن الـ ٥٩٢ الباقين كانوا معلمين تعاقديين في الضفة الغربية وقطاع غزة يتلقون التدريب في دورات أمدّها شهران. وركز أحد أنشطة تدريب المعلمين أثناء الخدمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير على إقامة نظام لرصد إنجاز الطلاب في دورة التعليم الأساسي. وشملت الأنشطة الأخرى من أنشطة التدريب أثناء الخدمة تخطيط برامج التدريب وتنظيمها وإعدادها، وإنتاج مواد تدريسية سمعية - بصرية. ويصدر معهد التربية مرتين في السنة دورية تربوية بعنوان "مجلة الطالب والمعلم" بهدف تعزيز أعمال البحث لدى التربويين التابعين للوكالة، وتعريف المتدربين بالمنهجيات والاتجاهات الأخيرة في مجالي التعليم وإعداد المعلمين. وبالإضافة إلى التدريب الذي نظمه معهد التربية، جرى تنظيم وتنفيذ عدة دورات أخرى على أساس خاص في الميادين. وفي الجمهورية العربية السورية، أعيد افتتاح دورة تدريبية للمعلمين الذين يحملون شهادة الدراسة الثانوية في ١٩٩٨/١٩٩٩، أي بعد ثماني سنوات من تعطيلها، وذلك على سبيل مواجهة عجز الوكالة عن اجتذاب معلمين مدرّبين حائزين لدبلومات. يضاف إلى ذلك أن الكثيرين من المعلمين والمعلمين الأول والمدرّبين استمروا في متابعة التدريب في الجامعات المحلية بناءً على مبادراتهم الشخصية.

٣١ - المنح الجامعية - ابتداءً من ١٩٩٧/١٩٩٨، اضطرت الأونروا إلى وقف إسهامها من الميزانية العادية في البرنامج الفرعي للمنح الدراسية وذلك بسبب القيود المفروضة على الميزانية. ومع هذا فإن الوكالةواصلت دعم بعض الدارسين بتمويل من الأموال المخصصة للمشاريع، إلى حين تخرجهم. أما أصحاب المنح الدراسية السابقون الذين كانت منحهم تمول من الميزانية العادية، وعددهم ١٨٥، فقد تركوا دون دعم مالي، وقد تتعرض دراساتهم المقبلة للخطر. وقد تخرج ما مجموعه ١٦٧ من أصحاب المنح الدراسية في ١٩٩٨/١٩٩٩. وبلغ عدد أصحاب المنح الذين وصلوا دراساتهم ٨٦٦، بينهم ١٨٥ من الذين كانت الوكالة تقدم دعماً مباشراً إليهم. ومن بين هؤلاء الدارسين البالغ عددهم ٨٦٦، بلغ عدد الإناث ٣٩٨. وكان أصحاب المنح يدرسون في ٤٤ جامعة في ١١ بلداً من بلدان الشرق الأوسط. وكانت المجالات الرئيسية التي يتابع فيها متلقو المنح دراساتهم هي: الهندسة (٢٦ في المائة)، والطب (٢٧ في المائة)، والصيدلة (٢٢ في المائة)، وطب

الأسنان (١١ في المائة)، إلى جانب تخصصات أخرى شكّلت نسبة الـ ١٤ في المائة المتبقية. وتفاوتت قيم المنح من ٢٥٠ دولاراً إلى ١ ٥٠٠ دولار في السنة، وذلك وفقاً للرسوم الدراسية.

٣٢ - التنسيق للوظائف والتوجيه المهني - سعت الأونروا إلى تيسير توفير فرص العمل لخريجي اللاجئين الفلسطينيين من مراكز التدريب التابعة للوكالة وغيرها من المؤسسات التعليمية المحلية والخارجية على السواء. وقد قدم التوجيه المهني للتلاميذ في المدارس الإعدادية التابعة للوكالة والمدارس الثانوية الحكومية وذلك لإطلاعهم على الدورات التدريبية المتاحة في مراكز التدريب التابعة للوكالة، ولمساعدتهم على اختيار المهنة المناسبة. وكانت الوكالة تواصل متابعة إمكانيات توظيف خريجائها وأدائهم الوظيفي بعد فترة العمل المبدئية. ومن بين خريجي ١٩٩٦/١٩٩٧ من مراكز التدريب المهني التابعة للوكالة البالغ عددهم ٢ ٠٩٧، كان ٧٣٨ ١، أي ٨٣ في المائة، يعملون في عام ١٩٩٨. وفي فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، كان ١ ٦٠٠ من هؤلاء الخريجين يعملون في أسواق العمل المحلية، و ٣٠٠ آخرون منهم يعملون في منطقة الخليج. وقامت مكاتب الوكالة المعنية بالتنسيق للوظائف والتوجيه المهني بتيسير عمل فرق التوظيف، والمساعدة على الملاءمة بين طالبي التوظيف والشواغر، وتعريف طالبي التوظيف بفرص العمل المتاحة. وكانت الأونروا تضطلع أيضاً بدراسات استقصائية دورية لطلبات السوق بغية تحقيق توافق أفضل بين الدورات التدريبية ومتطلبات الوظائف.

٣٣ - ميزانية البرنامج وإدارته - ظل برنامج التعليم أكبر مجال مفرد من مجالات أنشطة الوكالة، من حيث أن ملاك التعليم بأعضائه البالغ عددهم ٩١٥ ١٣ (وهو عدد يشمل المعلمين والموظفين الإداريين ولكنه لا يشمل موظفي الدعم) يمثل نحو ٦٨ في المائة من جميع موظفي الوكالة. وكانت ميزانية التعليم البالغة ٣ ١٦٠ مليون دولار لعام ١٩٩٨ تمثل ما يقرب من نصف الميزانية الإجمالية للوكالة. وفي عام ١٩٩٨، بلغت النفقات الفعلية ١٤٧,٥ مليون دولار، أي ما يزيد بقليل عن ٥٨ في المائة من مجموع نفقات الوكالة. والمتوقع أن تكون نفقات الوكالة على برنامج التعليم لعام ١٩٩٩ أقل بكثير من ميزانية الـ ١٦٤,٩ مليون دولار بسبب تدابير التقشف وغيرها من تدابير خفض التكاليف المتخذة على سبيل الاستجابة لوجوه النقص في التمويل. وفي جميع الميادين عدا ميدان غزة جمعت من التلاميذ والمتدربين تبرعات إسمية اختيارية بغية تحسين المرافق والمعدات في المدارس ومراكز التدريب. وفي ١٩٩٨/١٩٩٩، بلغ إجمالي ما جمع من تبرعات ٥٣٠ ٦١١ دولاراً. وتضمنت الأنواع الأخرى من الدعم المقدم من المجتمعات المحلية إلى برنامج التعليم هبات شملت المعدات، والأثاث واللوازم، وأراضي في ميداني الجمهورية العربية السورية والصفة الغربية، وأجهزة استنساخ فوتوغرافي، وآلات تسجيل شريطية، وأجهزة فيديو، وأجهزة علوية لإسقاط الضوء، والحواسيب الشخصية، وأجهزة الطباعة، وهبات أخرى، وقد بلغ مجموعها كلها ما يقرب من ١,٨ مليون دولار. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٩، أنجز فريق استشاري يموله مانحون والأونروا وضع خطة عمل أمدها خمس سنوات تشمل تخطيط التعليم، وتطوير ملاكات الموظفين والإداريين، والتعليم المهني والتقني، ونظم المعلومات المتصلة بإدارة التعليم، وشؤون الموظفين، والمسائل المالية. ويتطلب تنفيذ المشاريع التي تمخضت عنها تلك الاستشارة أموالاً إضافية من الأموال المخصصة للمشاريع. وبمعمونة أموال مقدمة من مانحين، بدأت في آب/أغسطس ١٩٩٨ مبادرة في مجال تكنولوجيا المعلومات الحاسوبية الغرض منها إنشاء مختبرات حاسوبية في كل مركز من مراكز التدريب المهني عن طريق: تجديد أمكنة العمل القائمة، واقتناء المعدات والبرامج

الحاسوبية اللازمة، وتوفير موظفين مؤهلين لتدريب الطلاب في التطبيقات الحاسوبية في شتى ميادين التخصص.

٣٤ - أثر التدابير التقشفية - إن تدابير التقشف القائمة منذ عام ١٩٩٣ حدثت من قدرة برنامج التعليم على التوسع بمعدل يتناسب مع عدد المستفيدين. وتوخيا للحفاظ على نوعية التعليم واستخدام الموارد بأكبر قدر من فعالية الكلفة، اعتمدت الأونروا نهجا متكاملا يستند إلى زيادة حجم غرف الدراسة، واستبقاء الأخذ بنظام الفترتين، وتوظيف المعلمين على أساس تعاقدى، واستبدال المباني المستأجرة بمباني تفي بمعايير الوكالة. غير أنه لم يكن من الممكن تنفيذ بعض التدابير دون ترتب نتائج سلبية على نوعية التعليم، بما في ذلك نقصان التعامل ما بين التلاميذ والمعلمين، وازدياد أعباء العمل على موظفي التعليم والإشراف، ومواجهة الصعوبات في توظيف المعلمين المؤهلين على أساس تعاقدى أو بأجور يومية. كذلك أعاققت القيود المالية جهود الوكالة الرامية إلى مساهمة إصلاحات التعليم التي أدخلتها السلطات المضيفة، ولا سيما منها لإدخال الصف العاشر في الضفة الغربية وغزة، الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين نظام التعليم الذي تطبقه الأونروا ونظم التعليم التي تطبقها السلطات المضيفة، وتقويض الجهود الرامية إلى المواءمة بينهما. وفي لبنان، لم يكن في الواسع إدخال تغييرات في المنهج الدراسي وشراء كتب مدرسية جديدة إلا بتمويل من الأموال المخصصة للمشاريع بالنظر إلى أنه لم يكن من الممكن تغطية المصاريف المترتبة على ذلك من الميزانية العادية. وبالرغم من زيادة قدرة برنامج التدريب المهني والتقني زيادة طفيفة منذ عام ١٩٩٣، فإنه كان ذا فائدة مباشرة لنسبة متناقصة من شباب اللاجئين بسبب النمو الطبيعي في عدد اللاجئين، ولم يتمكن من مواجهة الطلب على التدريب. ولم يمكن إتاحة أموال من الميزانية العادية لإدخال دورات تدريبية مهنية إضافية. وعلى هذا فقد ظل إدخال دورات جديدة غير ممكن إلا بحذف دورات أخرى. كما أن لوازم التدريب بقيت على مستواها المنخفض الذي كانت عليه في ١٩٩٧/١٩٩٨، وذلك بالرغم من ازدياد عدد أماكن التدريب. ومن بين تدابير التقشف الأخرى التي أثرت في برنامج التعليم التجميد العام للتوظيف الذي أدخل في آب/أغسطس ١٩٩٧، وتخفيض مخصصات صيانة المباني.

٣٥ - التعاون مع السلطات المضيفة - واصل برنامج الأونروا للتعليم الأساسي في جميع ميادين عملياتها اتباع نظم التعليم للسلطات المضيفة. وقد استتبع التغييرات الحاصلة في برامج التعليم التي تطبقها السلطات المحلية إدخال مثل تلك التغييرات في مدارس الأونروا. وأهم مسألة في هذا الخصوص هي تمديد دورة التعليم الأساسي في الضفة الغربية وقطاع غزة من تسع سنوات إلى عشر، وهو أمر لم تستطع الوكالة أن تطبقه بسبب التقييدات المالية. وإزاء عدم توفر الأموال لدى الوكالة، وفي سياق الطلبات المتكررة من السلطة الفلسطينية، واصلت السلطة استيعاب طلاب الصف العاشر في مدارسها. ومن المقرر إدخال منهج دراسي جديد للسلطة الفلسطينية في السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١ للحلول محل المنهج الدراسي الأردني في الضفة الغربية والمنهج الدراسي المصري في قطاع غزة. وفي الجمهورية العربية السورية، يجري بالتدريج إدخال خطة دراسية جديدة، ومنهج دراسي جديد، وكتب مدرسية جديدة للدورتين الدراسيتين الابتدائية والإعدادية. وطبقت الصيغة الجديدة للصف الثاني الابتدائي بالكامل في مدارس الأونروا في ١٩٩٨/١٩٩٩، في حين أن الصيغة الجديدة للصف الثالث الابتدائي طبقت جزئيا في الفترة نفسها في مدارس الوكالة والمدارس الحكومية على السواء. وفي لبنان، أدخل نظام تعليم ومنهج دراسي

جديدين وكتب مدرسية جديدة للدورات الدراسية الابتدائية والإعدادية والثانوية في ١٩٩٨/١٩٩٩. ومن ثم اضطرت الأونروا إلى ترقية تلامذة المرحلة التمهيديّة (روضة الأطفال) إلى الصف الثاني مباشرة لأن المستوى التمهيدي لم يعد له وجود في الهيكل الجديد. وأدخلت الأونروا خطة لسد ما نجم عن ذلك من ثغرة في المعارف بين المستوى التمهيدي ومستوى الصف الثاني الابتدائي. وطبقت مناهج دراسية جديدة في الصفوف الأولى والرابعة والسابعة والعاشر (وهذه الأخيرة في لبنان فقط) في جميع مدارس الأونروا في عام ١٩٩٨/١٩٩٩. وتم توفير جميع الكتب المدرسية الجديدة لمدارس الأونروا بالاستعانة بموارد الصندوق العام كما جرى تدريب المعلمين المعنيين على تنفيذ التغييرات المدخلة في المناهج الدراسية. وواصل موظفو الوكالة المشاركة فيما اضطلعت به السلطات المضيفة من أنشطة في مجال تطوير التعليم. ففي الضفة الغربية وغزة، اجتمعت لجنة التنسيق المشتركة بين الأونروا ووزارة التربية والتعليم للسلطة الفلسطينية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وبحث طائفة بأكملها من القضايا من بينها الكتب المدرسية، والمباني المدرسية، وتدريب المعلمين أثناء الخدمة، وإعداد المنهج الدراسي الفلسطيني الجديد. وزودت الأونروا السلطة الفلسطينية بعدة برامج لتدريب المعلمين أثناء الخدمة وما يتصل بها من مواد التدريس. وجرى تدريب موظفي وزارة التربية والتعليم للسلطة الفلسطينية على استعمال المواد السمعية - البصرية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت لجنة جديدة للتعاون التقني بين الأونروا ووزارة التعليم العالي للسلطة الفلسطينية والمقرر أن تعقد أول اجتماع لها في خريف عام ١٩٩٩. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، شارك موظفو الوكالة أيضا في إعداد استراتيجية جديدة للتدريب المهني وفي استكمال مناهج دورات التدريب المهني في بعض الكليات المحلية. وكانت الأونروا ممثلة كعضو كامل الأهلية في مجلس التعليم الوطني في الأردن، كما أن الوكالة شاركت في كل اجتماعات مديري التعليم في الجمهورية العربية السورية.

٣٦ - التعاون مع اليونسكو والجامعة العربية - إن برنامج التعليم الذي تطبقه الأونروا يدار بالتعاون مع اليونسكو، التي زودت الأونروا بسبعة من كبار الموظفين الإداريين والتقنيين، من بينهم مدير دائرة التربية والتعليم. وقد شغل ثلاثة من هؤلاء المديرين وظائف دولية أتاحتها اليونسكو على أساس عدم استرداد تكاليفها، وشغل الأربعة الآخرون وظائف محلية غطت تكاليفها اليونسكو. وشاركت الأونروا، بتمويل من اليونسكو، في مشروع اليونسكو لجنوب شرقي البحر الأبيض المتوسط، الذي عقد اجتماعا في تموز/يوليه ١٩٩٨ لبحث موضوع "الماء في بيئتنا". وشاركت أربع عشرة مدرسة من مدارس الأونروا في تنفيذ صحائف عمل تتعلق بهذا المشروع وفي أنشطة تثقيفية أخرى ذات صلة. وتولت اليونسكو تمويل خبير استشاري في آذار/مارس - حزيران/يونيه ١٩٩٩ للمساعدة في العمل الذي تقوم به مجموعة من الخبراء الاستشاريين المنتمين إلى الأمم المتحدة لوضع خطة عمل لبرنامج التعليم أمدها خمس سنوات. وعقد في القاهرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ الاجتماع المشترك السنوي الثامن بين الأونروا ومجلس الجامعة العربية بشأن تعليم الأطفال الفلسطينيين.

باء - الصحة

٣٧ - الأهداف - إن الهدف الأساسي للبرنامج الذي تطبقه الأونروا في مجال الصحة هو حماية الحالة الصحية للاجئين الفلسطينيين وحفظها وتعزيزها وسد احتياجاتها الأساسية، وذلك على نحو يتفق مع مبادئ

منظمة الصحة العالمية ومفاهيمها ومعاييرها لخدمات الصحة العامة في المنطقة. وقد ركز نهج الأونروا الاستراتيجي تجاه الصحة على الحفاظ على الاستثمار المستدام المتحقق في مجال الرعاية الصحية الأولية، وتحسين نوعية الخدمات الصحية الأساسية المقدمة إلى اللاجئين الفلسطينيين وذلك في حدود الموارد المتاحة، وكفالة انسجام سياساتها ومعايير خدماتها الصحية مع السياسات ومعايير الخدمات الصحية للحكومات المضيفة والسلطة الفلسطينية.

٣٨ - الرعاية الأولية - ظل برنامج الأونروا للرعاية الصحية مركزا على الرعاية الصحية الأولية الشاملة، بما فيها مجموعة كاملة من خدمات الرعاية الصحية للأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة؛ وخدمات الصحة المدرسية وأنشطة التثقيف الصحي والتوعية الصحية؛ والخدمات الطبية للمرضى الخارجيين؛ والوقاية من الأمراض السارية وغير السارية، مثل البول السكري وارتفاع ضغط الدم، ومكافحتها؛ والرعاية التخصصية مع التأكيد على الأمراض النسائية والتوليد، وطب الأطفال وأمراض القلب. وجرى تقديم هذه الخدمات من خلال شبكة الوكالة المؤلفة من ١٢٢ مرفقا من مرافق الرعاية الصحية الأولية تشتمل على ٨٩ مركزا صحيا؛ و ٢٣ نقطة صحية تقدم طائفة واسعة من خدمات الرعاية الصحية بدوام جزئي؛ و ١٠ مراكز لصحة الأم والطفل تقدم خدمات شاملة في مجال صحة الأسرة، مدعومة بخدمات أساسية مثل مرافق الأشعة السينية ومرافق المختبرات (انظر المرفق الأول، الجدول ٦).

٣٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت مرافق المرضى الخارجيين التابعة للوكالة ٥,٤ مليون زيارة طبية و ٥,٥ مليون زيارة تتصل بطب الأسنان فضلا عن ١,١ مليون زيارة لأغراض التمرير كالتضميد وأخذ الحقن. وتم أيضا توفير اللوازم الطبية الأساسية، والتغذية التكميلية للفئات الضعيفة، وتأهيل العاهات الجسدية في إطار برنامج الرعاية الصحية الأولية.

٤٠ - صحة الأسرة - ظلت صحة الأسرة محل تأكيد بوصفها جزءا لا يتجزأ من برنامج الأونروا العادي للصحة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت مستوصفات ومراكز صحة الأم والطفل التابعة للأونروا رعايتها إلى حوالي ٥٦٣ ٢١٤ طفلا دون الثالثة من أعمارهم، يمثلون ما يقرب من ستة في المائة من عدد اللاجئين المسجلين، وإلى ٢٣٤ ٦٨ من الحوامل اللواتي شكلن نحو ٥٦ في المائة من حالات الحمل المتوقعة بين اللاجئين اللائي هن في سن الإنجاب بناء على المعدلات الأولية الحالية للولادات. وجرى تسجيل ما يربو على ٧٠٠ ٢٠ امرأة متقبلة لتنظيم الأسرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبذلك ازداد مجموع عدد النساء المستفيدات من خدمات توظيف الأسرة التابعة للوكالة إلى أكثر من ٤٠٠ ٦٦. وازداد عدد المراكز الصحية التي تصرف الأجهزة الرحمية من ٧٤ في منتصف عام ١٩٩٧ إلى ٧٧ في منتصف عام ١٩٩٨. وتحققت أعلى معدلات التغطية في مجال صحة الأسرة في قطاع غزة بسبب تيسير إمكانيات الاستفادة من مرافق صحة الأم والطفل للاجئين. واستمر برنامج صحة الأسرة في التأكيد على الاستثمارات الفعالة من حيث الكلفة في الموارد البشرية بغية تحسين نوعية الرعاية. ويجري توفير التدريب المكثف لرفع مستوى مهارات الموظفين وذلك داخل الوكالة وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والجامعات المحلية. وتعزز التقدم المحرز في سبيل وضع برنامج شامل لصحة الأمومة وتنظيم الأسرة نتيجة للتبرعات الإضافية المقدمة بموجب اتفاقية السنوات الثلاث المبرمة بين الأونروا والجماعة الأوروبية. وقد استخدمت تلك التبرعات

بصورة رئيسية لتغطية تكاليف الموظفين، ورفع مستوى المعدات الطبية في مستوصفات صحة الأم والطفل، وشراء لوازم منع الحمل. وواصلت الوكالة تنفيذ نظامها لمراقبة وفيات الأمهات بغية المساعدة على خفض ما يرجع منها إلى أسباب يمكن تلافيها. وتم إيجاد مؤشرات أداء وتطبيقها لقياس ما تحرزه الخدمات السابقة للولادة والخدمات اللاحقة للولادة وخدمات تنظيم الأسرة من تقدم من حيث التغطية والنوعية. وفي إطار البحوث الرامية إلى تقييم الحالة الصحية للاجئين، واصلت الوكالة دراساتها الرامية إلى تقييم نوعية رعاية الطفل، وهي دراسات بينت أن معظم جوانب الوقاية من الرعاية التي تقدمها الأونروا هي بوجه عام عالية المستوى. وفي الاجتماعات المعقودة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لرعاية منظمة الصحة العالمية وغيرها من منظمات الصحة، ما زالت خبرة الوكالة الميدانية في مجالي الصحة الإنجابية وصحة الأسرة تعتبر مصدرا رئيسيا من مصادر القوة في إيجاد استراتيجيات تدخل مناسبة لتحسين المعايير في المنطقة كلها.

٤١ - الوقاية من الأمراض ومكافحتها - بذلت الأونروا جهودا خاصة لمواصلة ومتابعة تطوير برنامج فعال للوقاية من الأمراض ومكافحتها. وقد اشتملت الأنشطة على ما يلي: مكافحة الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات، كشلل الأطفال والكزاز؛ والوقاية من الأمراض التي تحمل بناقل وتنتشر بواسطة أبقية بيئية، كالحمى المتموجة والطفيليات المعوية؛ والوقاية من الأمراض المعدية التي أخذت في الظهور حديثا كفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ ومكافحة الأمراض المعدية العائدة إلى الظهور، كالتدرن الرئوي؛ والوقاية من الأمراض غير السارية المرتبطة بأسلوب الحياة، كالبول السكري، وارتفاع ضغط الدم، وأمراض القلب، والسرطان، ومكافحة تلك الأمراض (انظر المرفق الأول، الجدول ٧). وتحقيقا لهذا الغرض، حافظت الوكالة على تغطية مثلى بالتحصين من الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات، وشاركت في عام ١٩٩٩ في جولتين من الجهود الوطنية للتحصين بهدف القضاء على شلل الأطفال في منطقة عملياتها كلها، وذلك في سياق استراتيجية إقليمية لمنظمة الصحة العالمية تنفذ بالتنسيق مع السلطات الصحية المحلية. وقد عمدت الأونروا، باستخدام لقاحات تبرعت بها اليونيسيف، إلى تحصين ١١٥ ٢١٤ طفلا دون الخامسة من عمره من أطفال اللاجئين في الجولتين. ونقحت الوكالة سياساتها في مجال التحصين بما يتفق مع استراتيجيات منظمة الصحة العالمية وبرامج التحصين الوطنية، كما اتخذت خطوات ترمي إلى تعزيز نظام مراقبتها للأمراض السارية، بما فيها الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات. وتم التأكيد بشكل خاص على تعزيز تدابير مراقبة ومكافحة التدرن الرئوي، وتنسيق تلك التدابير مع التدابير التي تتخذها سلطات الصحة العامة في منطقة العمليات كلها، وذلك بالاستناد إلى استراتيجية المعالجة القصيرة الأمد القائمة على الملاحظة المباشرة. وضمت الوكالة قواها إلى مقدمي الرعاية الصحية الآخرين في الضفة الغربية وقطاع غزة لدى الشروع في عمليات التنفيذ المتصلة بعنصر الصحة العامة من عناصر برنامج لمراقبة ومكافحة الحمى المتموجة وضعته السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٧ بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتم توفير رعاية خاصة، تشمل إدارة مرضى البول السكري وارتفاع ضغط الدم، عن طريق جميع المراكز الصحية التابعة للوكالة، واستفاد من تلك الرعاية ٣٥٩ ٧٤ مريضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستمر إيلاء اهتمام خاص لاكتشاف وإدارة الاضطرابات الناشئة عن المغذيات الدقيقة، ولا سيما منها فقر الدم الناجم عن نقص الحديد، الذي لا يزال واسع الانتشار بين الأطفال الذين لم يبلغوا سن دخول المدارس والنساء اللائي هن في سن الإنجاب.

٤٢ - التثقيف الصحي - واصلت الأونروا تنفيذ طائفة واسعة من أنشطة التثقيف الصحي الرامية إلى التشجيع على الأخذ بأسلوب صحي في الحياة وزيادة الوعي العام داخل مجتمع اللاجئين. وخلال الفترة المستعرضة، أعيد تحديد النهج الاستراتيجي الذي تتبعه الوكالة تجاه التثقيف الصحي. فقد أعيد توزيع الموظفين، وأدمجت الأنشطة داخل برنامج الوكالة للرعاية الصحية الأولية على مستوى المركز الصحي، وكذلك داخل الأنشطة المدرسية التربوية. وأتيحت اجتماعات لإسداء المشورة كما أتيحت برامج سمعية بصرية على أساس مستمر لمرتادي المراكز الصحية. واستهدف تلاميذ المدارس من خلال أنشطة مخططة ينظمها مرشد صحي في كل مدرسة من مدارس الوكالة، كما نظمت من آن إلى آخر حملات للتثقيف الصحي المجتمعي، ولا سيما في المخيمات. وشملت الموضوعات المعالجة قضايا صحة الأسرة، والإدارة المنزلية للأمراض الشائعة بين الأطفال، والتشجيع على الأخذ بأساليب صحية في الحياة، وتجنب السلوك المضر بالصحة. وبالإضافة إلى ذلك، جرى الاحتفال بجميع الأيام الدولية المخصصة للصحة - مثل يوم الصحة العالمي واليوم العالمي للامتناع عن التدخين واليوم العالمي لمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) - عن طريق تنظيم الأنشطة في منشآت الوكالة داخل المخيمات وخارجها وعلى صعيد المجتمعات المحلية. واستؤنف في ١٩٩٩/١٩٩٨ البرنامج التثقيفي المتمركز حول الشباب للوقاية من استعمال التبغ، وهو برنامج كان قد أدخل بنجاح في المدارس الإعدادية التابعة للأونروا في السنة ١٩٩٧/١٩٩٦، كما جرى توسيع نطاقه ليشمل أطفال الصف السادس وما فوقه. وبدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، استبقى البرنامج المدرسي المتعدد القطاعات للتثقيف الصحي بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لصالح أطفال المدارس في الصفين التاسع والعاشر، كما جرى توسيع نطاقه ليشمل ما يتبع الأونروا من مراكز التدريب المهني والتقني، وكليات العلوم التربوية، ومراكز البرامج المعنية بالمرأة.

٤٣ - الرعاية الثانوية - قدمت الأونروا المساعدة في مجال الرعاية الأولية عن طريق رد جزء من التكاليف المترتبة على العلاج في المستشفيات الحكومية أو مستشفيات المنظمات غير الحكومية و/أو بناء على اتفاقات تعاقدية مع مستشفيات المنظمات غير الحكومية أو المستشفيات الخاصة، وذلك بحسب ميدان العمليات. كذلك وفرت الوكالة الرعاية الثانوية بصورة مباشرة في مرفق واحد في الضفة الغربية، هو مستشفى قلقيلية الذي يضم ٤٣ سريرا. ولا يزال عجز التمويل يعرض استدامة برنامج العلاج في المستشفيات للخطر، الأمر الذي جعل الإدارة الناجعة للموارد النزرة تحتل أعلى مراتب الأولوية. وهذا ما دعا إلى الإبقاء على ما أدخل في السنوات السابقة من معايير مشددة في حالة المرضى ومعدل قياسي للمشاركة في دفع التكاليف تبلغ نسبته ٢٥ في المائة. ولم يتسن في لبنان الحفاظ على المستوى الراهن من خدمات العلاج في المستشفيات إلا عن طريق مساهمات خارجة عن الميزانية لولا توفرها لما كان ثمة مناس من تقليص الخدمات بشكل خطير. وبالنظر إلى الضغط الشديد الذي يزرح تحته برنامج العلاج في المستشفيات، فإن المرجح أن أي تدابير أخرى لاحتواء التكاليف تعرض أرواح اللاجئين المعوزين للخطر، وبخاصة في لبنان، في الوقت الذي تهدد فيه استدامة بعض مستشفيات المنظمات غير الحكومية التي تعتمد على عقود مع الأونروا، وذلك مثل مستشفى أوغستا فكتوريا في القدس.

٤٤ - بناء القدرات - استمرت الوكالة في التأكيد على تنمية الموارد البشرية لأغراض الصحة عن طريق التدريب الأساسي وأثناء الخدمة وبعد التخرج من الجامعة باعتباره عنصراً أساسياً في تحسين كفاءة البرامج ونوعية الرعاية. وتهدف مواصلة التدريب أثناء الخدمة إلى رفع مستوى مهارات الموظفين إلى ما يفي بمعايير محددة. وشمل هذا التدريب تنفيذ الاستراتيجيات الصحية، والبروتوكولات المعتادة للإدارة في مجالات صحة الأسرة، والوقاية من الأمراض ومكافحتها، والتقنيات المخبرية، ونظم المعلومات الإدارية، والإدارة الإجمالية للنوعية. واستمر العمل في الجامعات المحلية على تشجيع التدريب ما بعد الجامعي في مجال الصحة العامة. وتولت الأونروا رعاية تدريب سبعة موظفين فنيين في جامعة بير زيت، والجامعة الأمريكية في بيروت، والجامعة الأردنية للعلم والتكنولوجيا. وتابع ستة موظفين طبيين آخرين دورة تدريبية قصيرة الأمد في مجال الصحة المجتمعية أتيحت للسنة الثالثة على التوالي في اليابان. واستمرت الوكالة في التماس جميع الوسائل الممكنة للحفاظ على الخدمات الأساسية في حدود ما هو متاح من موارد بشرية ومالية نذرة. وتحقيقاً لهذا الغرض، تابعت الوكالة مبادرتين لتعزيز فاعلية موظفيها الإداريين في المستويين الرفيع والمتوسط. وكانت إحدى المبادرتين ذات صلة بمهارات وقدرات موظفي الصحة في مجالات علم الأوبئة، والصحة الإنجابية، والإدارة، وقد جرى إعدادها وتنفيذها بالتعاون مع مركز التعاون التابع لمنظمة الصحة العالمية والموجود في مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها الواقعة في أطلانطا، الولايات المتحدة الأمريكية؛ أما المبادرة الأخرى فقد عُنيت بوضع مواد للتعليم المفتوح ووحدات نموذجية تدريبية بشأن رعاية صحة الأم، ونظم المعلومات الإدارية، والإدارة الإجمالية للنوعية، وقد جرى إعدادها بالتعاون مع جامعة كنغستون، المملكة المتحدة (انظر الفقرة ١٩٨ أدناه). ومن أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ اشترك مديرو برامج من الميادين الخمسة لعمليات الأونروا ووزارة الصحة الفلسطينية في حلقتي عمل للتدريب في مجالي علم الأوبئة وإسداء المشورة بشأن الصحة الإنجابية نظمتا بالتعاون مع مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها. وتمثل هاتان الحلقتان، اللتان تم تمويلهما بتبرع خاص، المرحلة الثانية من برنامج شامل لبناء القدرات لصالح الموظفين الفنيين الفلسطينيين. وقد ركز البرنامج على إعداد خمسة مشاريع للبحوث المتصلة بالخدمات الصحية في مجالي الصحة الإنجابية والأمراض غير السارية صممتها أفرقة ميدانية خلال الجولة الأولى من حلقتي العمل؛ وتعزيز المهارات الحاسوبية لأغراض التطبيقات المتصلة بعلم الأوبئة؛ وإعداد مواد تدريبية مناسبة للموظفين العاملين على مستوى توفير الخدمات. وفي شباط/فبراير ١٩٩٩، شارك موظفون من الأونروا والدول الأعضاء في مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لشرقي البحر الأبيض المتوسط في حلقة عمل للتدريب في مجال الإدارة الإجمالية للنوعية نُظمت بالتعاون مع مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها واشتركت في رعايتها منظمة الصحة العالمية. والأهداف النهائية لذلك البرنامج الشامل تكوين فريق أساسي من الموظفين الذين يمكنهم اكتساب المعارف والمهارات ونقلها إلى غيرهم من الموظفين؛ وتقييم مدى ملاءمة وأهمية العناصر المختلفة التي يتألف برنامج الصحة منها؛ وإدخال تعديلات تؤدي إلى زيادة كفاءة نظام الوكالة للرعاية الصحية وفعاليتها من حيث التكاليف.

٤٥ - البنية الأساسية للصحة - استمرت الأونروا، بالاستعانة بالأموال المخصصة للمشاريع الواردة في إطار برنامج إقرار السلام، في استصلاح أو استبدال المرافق الصحية التي تدهورت إلى حد يتجاوز إمكان ترميمها بصورة اقتصادية بسبب الافتقار إلى الأموال اللازمة للصيانة الوقائية. وسعت الوكالة إلى الحصول من برنامج إقرار السلام على مزيد من التبرعات لتغطية تكاليف استبدال عدة مرافق صحية كائنة في أماكن غير

مرضية واستصلاح سواها. وقد ساعد بناء مرافق الرعاية الصحية الأولية ورفع مستواها وتجهيزها على تحسين معايير الخدمات وحركة المرضى، الأمر الذي كان له أثره الملحوظ على نوعية الرعاية فأدى بذلك إلى التعويض جزئيا عن الآثار السلبية لتدابير التقشف.

٤٦ - الصحة البيئية - استفاد ما يربو على ١,١ مليون لاجئ فلسطيني في ٥٩ مخيما رسميا في الميادين الخمسة لعمليات الأونروا من خدمات الصحة البيئية التي قدمتها بالتعاون مع البلديات المحلية. وقد شملت الخدمات التخلص من قاذورات المجاري، وتصريف فائض مياه الأمطار، وتوفير المياه الصالحة للشرب، وجمع القمامة والتخلص منها، ومكافحة انتشار الحشرات والقوارض. وواصلت الوكالة القيام بدور ناشط، وبخاصة في قطاع غزة، في تخطيط وتنفيذ مشاريع واسعة النطاق لإنشاء شبكات للمجاري والصرف وتوفير المياه في المخيمات فضلا عن توسيع قدرتها في مجال جمع النفايات الصلبة والتخلص منها. وقامت الوكالة، بعد إنشاء برنامجها الخاص للصحة البيئية في غزة في عام ١٩٩٣، بدراسات جدوى مفصلة بشأن المجاري، والتخلص من مياه الأمطار، وتصريف النفايات الصلبة بلغت كلفتها ١,٥٦ مليون دولار، ونفذت مشاريع بلغت كلفتها أكثر من ١٨,٥٨ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك مشاريع ودراسات لا تزال جارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بلغت تكاليفها ٥,٧٢ مليون دولار. وهناك مشاريع مقترحة يتوقف تنفيذها على توفر تبرعات إضافية تبلغ تكاليفها نحو ٢١,٥٥ مليون دولار، وبذلك يصبح مجموع الاستثمارات الرأسمالية في القطاع منذ عام ١٩٩٣ أكثر من ٤٠ مليون دولار. وساعد فريق للتصميم من غزة في إعداد رسومات مفصلة لمشروع تحسين مخيمي شعفاط وجلازون. وأكمل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ إنشاء شبكة مجاري داخلية في مخيم نيرب في الجمهورية العربية السورية. وفي لبنان، الذي أكملت فيه دراسات جدوى وتصاميم مفصلة لاستصلاح وإقامة هياكل أساسية للمياه ومياه الفضلات في المخيمات، لم تستطع الوكالة أن تبدأ في البناء حتى تفرغ اللجنة الأوروبية من النظر النهائي في وثائق المناقصة. واستكملت المشاريع التجهيزية بأنشطة لتحسين المخيمات بالاعتماد على الذات من أمثلتها تعبيد الطرقات، وهي أنشطة أسهمت الوكالة فيها بالمواد الإنشائية وقدمت المجتمعات المحلية العمل التطوعي.

٤٧ - إدارة البرنامج وميزانيته - حددت الميزانية المقترحة للبرنامج الصحي لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ بمبلغ قدره ١٢٦ مليون دولار يمثل ما يقرب من ١٨ في المائة من الميزانية التشغيلية الإجمالية للوكالة. وقد اقتضت التقييدات التمويلية خفض المخصصات إلى ما دون مستوياتها في ميزانية ١٩٩٦-١٩٩٧، مما جعل متوسط الإنفاق على الصحة بالنسبة إلى اللاجئين الواحد لا يزيد بغير قليل عن ١٣,٥ دولار في السنة، وهذا لا يمثل غير جزء بسيط فحسب من مستوى إنفاق مقدمي الرعاية الصحية الآخرين في منطقة عمليات الوكالة. وقد خصص أكبر جزء من ميزانية الصحة، وهو يشكل ما يقرب من ثلثها، لخدمات طبية تشمل خدمات العلاج والدعم، وصحة الأسرة، والأنشطة المتصلة بالوقاية من الأمراض ومكافحتها، والعناية بالأسنان، والخدمات المختبرية، والتأهيل البدني، والعلاج في المستشفيات. أما بقية الميزانية فقد قسمت بالتساوي تقريبا فيما بين خدمات الصحة البيئية في المخيمات وبين برنامج التغذية التكميلية. وفي داخل ميزانية الخدمات الطبية، خصص الجزء الأكبر من الاعتمادات، وهو يمثل ما يقرب من ٧٧ في المائة، للإسهام في الحفاظ على الرعاية الصحية الأولية، في حين أن نسبة الـ ٢٣ في المائة المتبقية خصصت للخدمات الأساسية في المستشفيات. غير أنه كانت هناك اختلافات ملحوظة في أنماط الإنفاق من ميدان إلى ميدان

ترجع إلى طبيعة الظروف المحلية، ومن بينها مدى تيسر أو عدم تيسر الاستفادة من الخدمات الصحية التابعة للوكالة و/أو التابعة للقطاع العام. وقد كرس ما يقرب من ٦٣ في المائة من المخصصات النقدية للبرنامج الصحي للوفاء بتكاليف ٣ ٥٠٠ موظف صحي محلي يعملون على نطاق الوكالة كلها لتنفيذ جميع الأنشطة البرنامجية الأساسية. وكان من نتيجة تجميد التوظيف أن أعداد الموظفين استمرت في الانخفاض دون الأعداد المطلوبة للوفاء بالاحتياجات المتزايدة. وبذلك ظلت أعباء العمل في مرافق الرعاية الصحية الأولية فادحة، فبلغ متوسط عدد المراجعين ١٠٠ مريض في اليوم للطبيب الواحد على نطاق الوكالة كلها. وتوخيا للتخفيف من الآثار السلبية لأعباء العمل هذه على نوعية الرعاية، جرى إعداد بروتوكولات إدارية موحدة، وتدريب الموظفين حتى يفوا بمستويات محددة من مستويات الكفاءة، كما طبق نظام للتعيين في مستويات الرعاية الصحية للأم والطفل من أجل إتاحة رعاية خاصة لحالات خاصة، وخدمات الرعاية التخصصية، والخدمات المختبرية، والخدمات المتصلة بطب الأسنان. وقد أدى هذا النهج إلى تحسين حركة المرضى بشكل ملحوظ، والإقلال من مدة انتظار المراجعين، وزيادة وقت الاتصال ما بين الموظفين والمراجعين.

٤٨ - أثر التدابير التقشفية - إن زيادة الضغط على الموارد نتيجة للنمو السكاني والتضخم وارتفاع تكاليف الرعاية الطبية من جهة، وحالات النقصات الملحوظة في التمويل من جهة أخرى، لم تترك للوكالة خياراً غير الحفاظ على تدابير التقشف التي أدخلت على كل المستويات في عام ١٩٩٣، وإدخال تدابير جديدة ترمي إلى خفض العجز المالي. وقد تضمنت هذه التدابير نظاماً للمشاركة في دفع تكاليف العلاج في مستشفيات معينة، ووقف الإعانات النقدية للعلاج في حالات الطوارئ في المستشفيات الخاصة في الأردن، وتجميد التوظيف، وخفض الاعتمادات المخصصة للوازم الطبية وصيانة أمكنة الرعاية الصحية، وخفض ميزانيتي السفر والتدريب. غير أن هذه التدابير لم تكن حتى هي كافية للحفاظ على مستويات مناسبة من الخدمات الصحية في عام ١٩٩٨. ولهذا فإن الوكالة استمرت في السعي إلى إدخال تدابير أخرى لتعزيز الكفاءة وخفض التكاليف من بينها متابعة تدريب موظفي الصحة على جميع المستويات، وذلك باستخدام التبرعات الخاصة لمواصلة التعليم والتدريب أثناء الخدمة؛ وإعادة نشر الموظفين من مناطق الأولوية المنخفضة إلى مناطق الأولوية العالية، واستخدام التكنولوجيا المناسبة للتعويض عن المصروفات المتكررة، كالقيام، مثلاً، بميكنة إدارة النفايات الصلبة بأموال من الأموال المخصصة للمشاريع؛ والسعي إلى الحصول على موارد خارجة عن الميزانية للبنان بتوجيه نداء خاص إلى المجتمع الدولي. وأجرت الوكالة أيضاً دراسات بشأن تحليل الكلفة والفائدة بالنسبة إلى شتى عناصر البرنامج الصحي، بما فيها الخدمات الصيدلانية والمختبرية والإشعاعية. وقد كشفت هذه الدراسات عن أن خدمات الرعاية الصحية التابعة للوكالة ظلت بوجه عام أكثر الخدمات فعالية من حيث التكاليف بحسب أي معيار وطني أو إقليمي. غير أنها كشفت أيضاً عن أن ثمة متسعاً لإعادة نشر الموارد البشرية والمادية في ميادين معينة للتعويض عن نواقص ناجمة عن ميزانيات غير كافية وتزيد من تفاقمها تدابير التقشف. وكان الغرض الرئيسي من اتخاذ تلك المبادرات استخدام الموارد المتاحة على الوجه الأمثل لتجنب الإقلال من مقدار الخدمات ومن نوعيتها في حال عدم تمكن الوكالة من الحصول على موارد مالية إضافية.

٤٩ - التعاون مع السلطات المضيفة - استمرت الوكالة، في إطار التزامها بأن تبني، في حدود الموارد المتاحة، نظاماً مستداماً للرعاية الصحية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية، في التعاون الوثيق مع السلطة الفلسطينية في قطاع الصحة، وقدمت المساعدة لتعزيز البنية الأساسية للصحة. وقد اشتمل ذلك التعاون على ما يلي: تنفيذ مشروع لصحة الأم وتنظيم الأسرة في غزة أمده ثلاث سنوات (انظر الفقرة ١٩٨ أدناه)؛ ووضع برنامج لمراقبة ومكافحة الحمى التموجة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (انظر الفقرة ٤١ أعلاه)؛ ووضع برنامج تدريبي مشترك في مجالي علم الأوبئة والصحة الإنجابية؛ وتنسيق جدولها للتحصين مع جدول السلطة الفلسطينية. وتواصل الحوار بين الأونروا والسلطة الفلسطينية والجماعة الأوروبية للوصول إلى تفاهم مشترك بشأن إعداد المستشفى الأوروبي في غزة للخدمة (انظر الفقرة ١٩٦) وتشغيله في المستقبل. وتعاونت الوكالة مع السلطة الفلسطينية والمانحين بشأن إنشاء مختبر للصحة العامة في الضفة الغربية (انظر الفقرة ١٨٠ أدناه)؛ ورفع مستوى مستشفى قليلية التابع للأونروا في الضفة الغربية (انظر الفقرة ١٧٧ أدناه)؛ وإجراء تحسينات في البنية الأساسية للصحة البيئية في قطاع غزة (انظر الفقرة ٤٦ أعلاه). وشارك كبار موظفي الأونروا في جميع اللجان التقنية التابعة للسلطة الفلسطينية والمعنية بالجوانب العملية للسياسة الصحية، كما شاركوا في كل ما يتعلق بالصحة من الاجتماعات والمؤتمرات والدراسات التي نظمتها السلطة الفلسطينية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، واليونسيف، والمانحين. وواصلت الوكالة أيضاً تعاونها الوثيق مع وزارات الصحة في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان بعدة طرق من بينها تبادل المعلومات، وتنسيق تدابير مكافحة الأمراض، والمشاركة في المؤتمرات الوطنية وحملات التحصين. ووفرت حكومتا الأردن والجمهورية العربية السورية الاحتياجات السنوية للوكالة من اللقاح المضاد لالتهاب الكبد من النوع ب. واضطلعت الأونروا بمشاريعها لتحسين شبكات المجاري والصرف وتوفير المياه في المخيمات بالتنسيق مع السلطات المحلية، وقد استكملت بمشاريع تنفذ برعاية حكومية لتحسين البنية الأساسية للصحة البيئية في المخيمات، أو لربط المخيمات بالشبكات البلدية أو شبكات المناطق، وبخاصة في الأردن والجمهورية العربية السورية.

٥٠ - التعاون مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة - واصلت منظمة الصحة العالمية الإشراف التقني على برنامج الأونروا للرعاية الصحية عن طريق تزويد البرنامج بكبار الموظفين وتقديم الدعم التقني. وفي إطار ترتيبات قائمة من عهد طويل، زودت منظمة الصحة العالمية الأونروا بخدمات مدير الصحة في الوكالة على أساس الإعارة دون رد التكاليف، كما أنها غطت تكاليف الوظائف المحلية الأربع لرؤساء الشعب في المقر، وزودت الوكالة بالكتابات التقنية والمنشورات العلمية. وشاركت الأونروا في الاجتماعات الدولية والأقليمية التي عقدتها منظمة الصحة العالمية، واحتفلت بجميع الأيام الدولية للصحة. واشتركت الأونروا في رعاية برنامج تدريبي بشأن الإدارة الإجمالية للنوعية في شباط/فبراير ١٩٩٩ نظم بالتعاون مع مركز منظمة الصحة العالمية للتعاون في مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أتلانطا (انظر الفقرة ٤٤ أعلاه). وقدمت اليونسيف هبة عينية تتألف من احتياجات الوكالة من اللقاحات اللازمة للبرنامج الموسع للتحصين وذلك في إطار ترتيبات تعاون قائمة من عهد طويل. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، قدمت تلك الهبات عن طريق السلطة الفلسطينية. واستمر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) خلال السنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٩

في دعم برنامج مدرسي للتثقيف الصحي بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية

٥١ - تسجيل اللاجئين - بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ لدى الأونروا ٣,٦ مليون، مما يمثل زيادة بنسبة تقرب من ٣ في المائة على عددهم البالغ ٣,٥٢ مليون المسجل في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (انظر المرفق الأول، الجدول ١). وعلى غرار الفترة المشمولة بالتقرير السابق، فإن معدل الزيادة عكس معدل النمو الطبيعي للسكان، وبذلك فإن معظم الطلبات المتصلة باستكمال السجلات كانت تمثل ولادات وزيجات ووفيات جديدة. وقد سجلت أعلى نسبة من اللاجئين في الأردن (٤١,٧ في المائة من مجموع اللاجئين على نطاق الوكالة كله)، يليه قطاع غزة (٢٢ في المائة)، والصفة الغربية (١٥,٧ في المائة)، والجمهورية العربية السورية (١٠,٣ في المائة)، ولبنان (١٠,٢ في المائة). ومن بين المسجلين، كانت أعمار ٣٦,٩ في المائة ١٥ سنة أو أقل، و ٥٣,٨ في المائة بين ١٦ و ٥٩ سنة، و ٩,٤ في المائة ٦٠ سنة أو أكثر. وكان حوالي ثلث مجموع اللاجئين المسجلين يعيشون في مخيمات اللاجئين البالغ عددها ٥٩ في منطقة العمليات؛ أما الباقون فكانوا يقيمون في المدن والقرى (انظر المرفق الأول، الجدول ٢).

٥٢ - نظام التسجيل الموحد - أحرز تقدم كبير في تنفيذ مشروع نظام التسجيل الموحد الذي يحقق الدمج الإلكتروني لقاعدتين من قواعد البيانات المحوسبة (هما قاعدة نظام التسجيل الميداني للبيانات المتعلقة بجميع اللاجئين الفلسطينيين وقاعدة نظام الدراسات الاجتماعية الميدانية للبيانات الاجتماعية - الاقتصادية المتعلقة بالأسر والأفراد الذين يعانون العسر الشديد) وبين محفوظات الوثائق المطبوعة المؤلفة مما يقدر بـ ٧٠٠ ٠٠٠ ملف عائلي. وعلى إثر الفراغ من مشروع تجريبي في الضفة الغربية، تم توزيع نظام الدراسات الاجتماعية الميدانية لامركزيا على جميع الميادين والمناطق. ومن حيث أن هذا النظام مربوط بقاعدة بيانات التسجيل، فإنه يمكن الإخصائيين الاجتماعيين وموظفي إدارة الإغاثة والخدمات الاجتماعية من استخدام واستكمال قاعدة البيانات الاجتماعية - الاقتصادية على مستوى الميدان والمنطقة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين تخطيط البرامج وإدارتها. وتم تدريب ما يزيد عن ٢٦٠ موظفاً على نطاق الوكالة في استخدام النظام، وذلك في حلقات عمل وزيارات متابعة. وبدأ العمل في تنقيح واستكمال نظام التسجيل الميداني. ويتوقع الفراغ في نهاية عام ٢٠٠٠ من إقامة نظام معزز للتسجيل يسمح بإقامة روابط مع البيانات الأخرى المتوفرة لدى الأونروا. وعملت وحدة نظام التسجيل الموحد في المقر (عمان) على تحسين ما تضطلع به من أنشطة الدعم الميداني، وذلك عن طريق الزيارات وحلقات العمل. كما أن موظفي الأونروا، وممثلين عن السلطة الفلسطينية، وبجاءة خارجيين، ومانحين محتملين حضروا عدة حلقات عمل نظمت بشأن مشروع يتعلق بالتخزين الإلكتروني للملفات العائلية وإدماجها في العناصر المحوسبة القائمة المكونة لمشروع الملفات العائلية لنظام التسجيل الموحد. وقد تطلب التنفيذ الكامل لمشروع الملفات العائلية ما يربو على ٦ ملايين دولار من الأموال الخارجة عن الميزانية.

٥٣ - برنامج العسر الشديد - واصلت الأونروا مساعدة أسر اللاجئين التي لا يستطيع أفرادها الوفاء بحاجاتهم الأساسية من الغذاء والمأوى وغيرها من الضرورات. وكانت أهم وسائل المساعدة المقدمة إلى الأسر التي تعاني حالة عسر شديد هي المساعدة الغذائية، واستصلاح المأوى، ومبادرات التخفيف من الفقر (مثل منح القروض الصغيرة لمواجهة احتياجات شخصية أو تجارية). وإعانات أكبر للعلاج في المستشفيات، وإتاحة إمكانيات تفضيلية للإلتحاق بالمراكز التدريبية التابعة للأونروا. وقد ازداد عدد اللاجئين في الأسر المعيشية المستوفية للشروط الصارمة للاستحقاق - أي خلوها من ذكر بالغ لائق طبيا لكسب دخل وعدم وجود وسيلة أخرى معروفة للإعالة المالية فوق حد معين - بنسبة ٢,٣ في المائة، وذلك من ٦١٦ ١٩٥ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى ٢٠٠ ٠٧٨ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (انظر المرفق الأول، الجدول ٣). وانخفضت النسبة المئوية لحالات العسر الشديد ضمن مجموع اللاجئين المسجلين انخفاضا طفيفا، وذلك من ٥,٦ في المائة إلى ٥,٥ في المائة. ومع أن برنامج العسر الشديد لم يقدم مساعدات إلى الأسر المعيشية التي يوجد فيها ذكور بالغون قابلون للاستخدام ولكنهم عاطلون عن العمل، فإن سوء الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية، بما في ذلك البطالة، أسهم بصورة غير مباشرة في الطلب على مساعدات الأونروا بإقلاقه من إمكانيات كسب الدخل لدى الأسر الموسعة التي قد تعتمد الأسر المعيشية عليها كبديل عن المساعدات الخاصة بحالات العسر الشديد. وظلت النسبة المئوية للاجئين المسجلين في البرنامج على أعلاها في لبنان (١٠,٦ في المائة) وقطاع غزة (٨,٤ في المائة) وعلى أدناها في الأردن (٢,٦ في المائة). وواصلت الوكالة إجراء دراسة مقارنة أولية لسياسات الأونروا والسلطات المضيفة بشأن تقديم المساعدة إلى الأسر المعوزة. ويجري البحث عن خبير خارجي يتولى مراجعة نتائج تلك الدراسة ومعايير الاستحقاق الراهنة المطبقة في برنامج العسر الشديد، وذلك بهدف تحسين المنهجية التي تتبعها الوكالة للاستدلال على الأشد عوزا بين اللاجئين.

٥٤ - المساعدة الغذائية - يتلقى كل مستفيد من برنامج العسر الشديد خمسة سلع غذائية أساسية كل سنة (الحليب، والدقيق، والسكر، والأرز، والزيت). وبالإضافة إلى ذلك، استمر توزيع إعانة نقدية تعادل ٤٠ دولارا للشخص الواحد في السنة للحلول محل سلع تعتبر ذات قيمة أقل في مجموعة الحصة الغذائية. وتلقى الذين يعانون العسر الشديد في لبنان العدس والحمص أيضا بالإضافة إلى مجموعة السلع الغذائية/الإعانة النقدية. وقد كانت المساعدة الغذائية التي قدمتها الأونروا إلى ٥٢٥ ٥١ أسرة تعاني العسر الشديد بمثابة شبكة أمان ذات أهمية حاسمة في المناطق المتعرضة لإغلاقات غير متوقعة للحدود أو لتقلبات في أسعار السلع في الأسواق المحلية.

٥٥ - المساعدة النقدية المختارة - ظل الاعتماد المرصود في الميزانية العادية للمساعدة النقدية المختارة مجمدا بسبب استمرار المصاعب المالية التي تواجهها الوكالة. وكانت تلك المساعدة تقدم على أساس مخصص للأسر التي تعاني العسر الشديد وتمر بمحنة نتيجة لحالات طوارئ من أمثال الحريق أو الفيضان أو الوفاة أو عجز رؤساء الأسر المعيشية أو كسبة الدخل فيها. وقد انخفضت قدرة الوكالة على الاستجابة للآزمات الحادة في مجتمع اللاجئين انخفاضا شديدا. والمقدر أن ٣٠٥ ١٠ من الأسر التي تعاني العسر الشديد هي بحاجة إلى المساعدة النقدية المختارة.

٥٦ - استصلاح المآوي - استصلحت الأونروا بأموال خارجة عن الميزانية مخصصة للمشاريع ٣٠٥ ١ مآوي من مآوي الأسر التي تعاني العسر الشديد مقابل ٥٠٥ مآوي في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وقد جرى استصلاح المآوي إما على أساس مساعدة الذات، بحيث أن الوكالة تقدم المساعدة المالية والتقنية في حين أن الأسر المستفيدة ترتب أمر توفير العمل التطوعي، أو عن طريق صغار المقاولين المقيمين في المخيمات بهدف توليد فرص عمل داخل المجتمع المحلي للاجئين. وفي أعقاب تجميد اعتماد الميزانية العادية المخصص لاستصلاح المآوي في آب/أغسطس ١٩٩٧، جرى تمويل البرنامج بالتبرعات المخصصة لأغراض محددة فقط. وظلت الموارد المتاحة قاصرة إلى حد بعيد عن تلبية الاحتياجات المعروفة. والمقدر أن ٨٨١ ١٢ أسرة تعاني العسر الشديد وتمثل ٢٥ في المائة من تلك الأسر على نطاق الوكالة كلها وتضم ٥٠ ٠٢٠ شخصا لا تزال تعيش في مساكن تفتقر إلى الحد الأدنى من المعايير المقبولة لسلامة الأبنية، والشروط الصحية، والتهوية، والمساحة الملائمة بالنسبة إلى حجم الأسرة. وكانت الحاجة شديدة بشكل خاص في ميدان لبنان، حيث يعيش عدد كبير من الأسر في مآوي دون المستوى المقبول كما تعيش أسر كثيرة خارج المخيمات في أوضاع مريعة.

٥٧ - برنامج التخفيف من الفقر - استمرت الأونروا في مساعدة اللاجئين الذين يعانون العسر الشديد وغيرهم من اللاجئين المحرومين، بمن فيهم النساء والشباب والمعوقون بدنيا وعقليا، على تحسين وضعهم الاجتماعي - الاقتصادي وعلى أن يصبحوا معتمدين على الذات عن طريق التدريب على المهارات، ومشاريع حفظ الدخل وتوليد الدخل، بما فيها خطط منح الائتمانات وتكوين الادخارات. وركز برنامج التخفيف من الفقر على مساعدة اللاجئين الذين يعانون العسر الشديد على تحقيق مستوى من الدخل يكفي لشطبهم من سجلات العسر لدى الوكالة. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة على نطاق الوكالة في مبادرات التدريب/التمرين على المهارات، مع التأكيد على تكوين مهارات قابلة للتسويق والمساعدة على إيجاد فرص العمل بعد إتمام التدريب. وازداد عدد ونطاق خطط الإقراض والصناديق الدائرة التي تتولى إدارتها المجتمعات المحلية والجمعيات لدعم الأنشطة المستدامة لتوليد الدخل، أو تيسير إجراء التحسينات في بيوت أو مآوي المشاركين. واستمر منح القروض الميسرة والقروض الواجبة السداد بالكامل لإنشاء مشاريع أعمال صغيرة، وزاد عدد المنح من ٥٨ في ١٩٩٧/١٩٩٨ إلى ٨٧ في ١٩٩٨/١٩٩٩. كما أن عناصر توليد الدخل في مراكز البرامج النسائية ومراكز التأهيل المجتمعي ومراكز أنشطة الشباب استكملت إسهام برنامج التخفيف من الفقر في التنمية الاقتصادية - الاجتماعية. وزادت الأونروا من تعاونها مع الشركاء من الأطراف الثالثة على توفير التدريب في المهارات الأساسية في قطاع الأعمال لعدة مراكز وأسر وإخصائيين اجتماعيين. وبلغ مجموع عدد المستفيدين من برنامج التخفيف من الفقر ٥٢٦ ١.

٥٨ - برامج التنمية الاجتماعية - زاد عدد المشاركين في برنامج الأونروا للتنمية الاجتماعية القائمة على المجتمعات المحلية، والمعدة للنساء والشباب والمعوقين، بنسبة ١٤,٣ في المائة، وذلك من ٤١٧ ٣٨ شخصا في منتصف عام ١٩٩٨ إلى ٩١٨ ٤٣ شخصا في منتصف ١٩٩٩. وزاد عدد المنظمات القائمة على المجتمعات المحلية أو المراكز التي ترعاها الوكالة داخل المخيمات من ١٢٨ في منتصف عام ١٩٩٨ إلى ١٣١ في منتصف عام ١٩٩٩، تضم ما مجموعه ٧٠ مركزا للبرامج النسائية، و ٢٧ مركزا لأنشطة الشباب، و ٣٤ مركزا للتأهيل المجتمعي. وقد قامت المنظمات القائمة على المجتمعات المحلية بدور هام في الحياة المجتمعية، من حيث أنها تسيّر وتدار على الأكثر من قبل المجتمع المحلي نفسه. وفي ٣٠ حزيران/يونيه

١٩٩٩، كان هناك ٥٣٤ ٢٠ مشاركة في الأنشطة التي نظمتها المراكز السبعين للبرامج النسائية على نطاق الوكالة والتي اشتملت على مشاريع وأنشطة تدريبية لإنشاء مشاريع أعمال صغرى مدرة للدخل؛ ومحاضرات وحلقات عمل بشأن القضايا التي تهم المرأة والمجتمع المحلي (مثال ذلك صحة الأسرة، والمهارات الوالدية الأفضل)؛ ودورات تدريبية (مثال ذلك في الإلمام بالحواسيب، والمهارات المتصلة بآلات التصوير التلفزيوني، وتصفيف الشعر)؛ وخدمات الدعم للمرأة، كرياض الأطفال ومكاتب المشورة القانونية. وقد التحق عدد من الرجال بصفوف تعلم اللغة الانكليزية والتدريب على الحاسوب في مراكز البرامج النسائية. وواصلت مراكز أنشطة الشباب توفير الأنشطة الرياضية، والترفيهية، والثقافية للشبان والشابات. وتم تشجيع تنمية المهارات المتصلة بمساعدة الذات والقيادة من خلال الأنشطة المجتمعية، ومن بينها تنظيف المخيمات؛ وتعبيد الطرق بالأسفلت؛ وتكوين لجان في المخيمات لحل الخلافات؛ وتدريب عاملين متطوعين في مجال التأهيل القائم على المجتمع المحلي. وواصلت مراكز التأهيل المجتمعي التركيز على تأهيل ذوي العاهات من اللاجئين وإدماجهم في المدارس وفي المجتمع وكذلك على زيادة الوعي العام بالقضايا المتصلة بالعاهات. وقدمت خدمات الدعم للمعوقين في المراكز، ومن خلال التأهيل القائم على المجتمع المحلي الذي يركز على تدريب أفراد الأسرة على العناية بأقاربهم المعوقين. وقد استخدمت مراكز أنشطة الشباب ومراكز البرامج النسائية على السواء كأماكن للمحاضرات وحلقات العمل بشأن القضايا التي تهم المجتمعات المحلية، ومن أمثلتها فيروس نقص المناعة المكتسب/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومكافحة التدخين، والديمقراطية.

٥٩ - التقدم المحرز نحو الاستدامة الذاتية - اتجهت استراتيجية الأونروا فيما يتعلق بالمنظمات القائمة على المجتمعات المحلية إلى إبعاد المساعدات عن الدعم المباشر بالأموال والموظفين وتوجيهها نحو توفير التدريب على المهارات بهدف تيسير بناء المؤسسات والاستدامة الذاتية، وفقا لخطة السنوات الخمس (١٩٩٥-١٩٩٩) التي استهدفت تعزيز المنظمات القائمة على المجتمع المحلي وتحقيق الاستدامة الذاتية التامة لها على الصعيدين الإداري والمالي في نهاية المطاف. وقدمت الوكالة المساعدة التقنية لتطوير الهياكل الإدارية للمراكز، واستمرت في تقديم إعانات على سبيل الإسهام في تكاليفها الجارية إلى أن تستطيع تحقيق استقلالها المالي. وقد اشتمل الدعم المقدم من الأونروا على ما يلي: عقد حلقات عمل لتدريب اللجان في التطوير التنظيمي والإجراءات التنظيمية (مثال ذلك وضع الميزانيات وإدارة البرامج)، وتقديم مساعدات تقنية ومساعدات مالية جزئية للبرامج التي تخدم المرأة والمعوقين إلى حين تحقيق الاستدامة المالية؛ وتقديم مساعدة تقنية لدعم تكوين لجان إدارية ووضع أنظمة داخلية؛ والاضطلاع في المراكز بمشاريع لتوليد الدخل؛ وتقديم المساعدة في مجال جمع التبرعات من مصادر تعود إلى أطراف ثالثة؛ وتكوين روابط بين المنظمات القائمة على المجتمعات المحلية وبين المنظمات المحلية والدولية التي تنشد أهدافا مماثلة. وفي منتصف عام ١٩٩٩، نجد أن ٣٠ مركزا من ٧٠ مركزا للبرامج النسائية (٤٣ في المائة) كانت قد حققت الاستدامة الإدارية، أي أن لجانها الإدارية المحلية كانت تضطلع بصورة كاملة ومستقلة بالمسؤولية عن الأنشطة التخطيطية للمراكز، وشؤونها المالية، وسائر جوانب عملياتها. أما في مراكز البرامج النسائية الأربعين الباقية، فإن اللجان الإدارية كانت تؤدي هذه المهام بالاشتراك مع موظفي الأونروا. وكان وضع الأنظمة الداخلية قد أنجز بالنسبة إلى ٨٤ من ١٢٢ لجنة إدارية (٦٩ في المائة) لكل المنظمات القائمة على المجتمعات المحلية، كما كان العمل جاريا في وضعها بالنسبة إلى بقيتها البالغ عددها ٣٨. هذا وإن الخدمات والمشاريع المدرة للدخل آخذة في الازدياد من حيث عددها ومداهها، وهي تشكل نسبة ملحوظة

من دخل المنظمات القائمة على المجتمعات المحلية، وتغطي جزءاً من تكاليف الأنشطة والخدمات. وشملت مصادر الدخل رسوم الاشتراك للعضوية والبرامج التدريبية، والدخل المتحصل من الأنشطة والخدمات من أمثال الكافيتريات، ووحدات إنتاج الأغذية، والمعارض، وصالونات التجميل، ورياض الأطفال، وإلخ. بالإضافة إلى التبرعات الواردة من مانحين خارجيين. وبلغ تقدم الجهود الرامية إلى تحقيق الاستدامة المالية أقصاه في مراكز البرامج النسائية، حيث نجد أن ثمانية مراكز من ٧٠ حققت الاستدامة المالية التامة، و ٥٤ مركزاً بلغت مرحلة الاستدامة الجزئية، وثمانية مراكز فقط لا تزال تعتمد اعتماداً كلياً على دعم الأونروا. وتسعى مراكز التأهيل المجتمعي ومراكز أنشطة الشباب هي أيضاً إلى تحقيق الاستدامة المالية عن طريق جمع التبرعات وأنشطة توليد الدخل، والمشاريع. ويشكل المتطوعون أكبر نسبة من موظفي المنظمات القائمة على المجتمع المحلي المسؤولين عن تخطيط الأنشطة وإدارتها وتنفيذها، مما يجعل تلك المنظمات وسيلة فعالة الكلفة لتوفير الخدمات الاجتماعية.

٦٠ - ميزانية البرنامج وإدارته - تبلغ ميزانية عام ١٩٩٩ لبرنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية ٤٣,٥ مليون دولار، بالرغم من أن المتوقع أن تقل النفقات الفعلية عن هذا المبلغ بسبب تدابير التقشف وغيرها من تدابير خفض التكاليف القائمة منذ عام ١٩٩٧. وقد تأثر البرنامج تأثراً سلبياً بالحدود التي فرضت على التوظيف وما أدت إليه من زيادة عبء العمل على الموظفين الموجودين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك ما مجموعه ٤٩ وظيفة شاغرة من وظائف الإغاثة والخدمات الاجتماعية البالغ عددها ٥٩٩ (أي حوالي ٨ في المائة منها). وبلغ عدد الحالات المسندة إلى كل إحصائي اجتماعي حوالي ٣٠٠ حالة في السنة، أي ما يتجاوز المتوسط المحبذ البالغ ٢٥٠ حالة في السنة. ولم يكن في إمكان الإحصائي الاجتماعي أن يخصص غير خمس ساعات في المتوسط للأسرة الواحدة في السنة بغية إدارة المساعدة المقدمة لحالات العسر الشديد وتشجيع الاعتماد على الذات.

٦١ - التعاون مع السلطات المضيفة والمنظمات غير الحكومية - جرى تنفيذ برامج الأونروا للتنمية الاجتماعية بالتعاون الوثيق مع السلطات المضيفة، والقطاع غير الحكومي، ووكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة. وكان هذا التعاون وثيقاً بشكل خاص مع السلطة الفلسطينية، التي استمرت، بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية الأخرى، في دعم المنظمات القائمة على المجتمع المحلي في ميداني الضفة الغربية وغزة عن طريق إداراتها المعنية بالثقافة، والشؤون الاجتماعية، والشباب، والرياضة؛ وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الاضطلاع مع السلطة الفلسطينية بطائفة متنوعة من الأنشطة والمشاريع المشتركة، من بينها دورات للتدريب على المهارات لأغراض مراكز التأهيل المجتمعي؛ وحلقات عمل عن تنمية المجتمعات المحلية؛ ومبادرات جمع التبرعات للمعوقين؛ وتوسيع المكتبات وبرامج المشورة القانونية؛ وإنشاء وحدة لعلاج عيوب النطق؛ وتنظيم مخيمات صيفية وشتوية للشباب والأطفال. وقام عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والبعثات الدبلوماسية بدعم طائفة متنوعة من برامج التنمية الاجتماعية للنساء، والمعوقين، والشباب، بالإضافة إلى تقديم المساعدة لأغراض بناء المؤسسات القائمة على المجتمعات المحلية. وقد أسهمت بعض الوكالات المتخصصة في الإعاقة بالمساعدة التقنية والمساعدة المالية على السواء.

٦٢ - الأهداف - واصل برنامج الأونروا لتوليد الدخل دعم المشاريع الصغيرة والصغرى داخل مجتمع اللاجئين عن طريق توفير الاستثمار الرأسمالي ورأس المال المتداول من خلال صناديق قروض دائرة في ميادين العمليات فضلا عن توفير المساعدة التقنية. ويهدف البرنامج إلى خلق فرص العمل، وتوليد الدخل، والإقلال من الفقر، وتمكين اللاجئين ولا سيما النساء منهم من خلال النمو الاجتماعي - الاقتصادي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت قدرة البرنامج وأنشطته في النمو، وظلت المرأة تحظى بأولوية عالية فيه.

٦٣ - غزة - تركزت أنشطة توليد الدخل في قطاع غزة، وكان يديرها مكتب مركزي في غزة ومكتب فرعي في خان يونس. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وصل البرنامج إلى وضع كان فيه ثالث برنامج فقط من برامج الائتمانات المتخصصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يحقق الاكتفاء الذاتي التشغيلي. وفي عام ١٩٩٨، مول البرنامج نفقاته العامة والاستثمارية البالغة ١,٤ مليون دولار من إيرادات البرنامج البالغة ١,٦ مليون دولار. وقد تحسنت الحالة الاجتماعية - الاقتصادية إلى حد ما خلال الفترة المشمولة بالتقرير نتيجة لتناقص إغلاق الحدود التي كانت تقيد التجارة في السابق، مما أدى إلى تحسين التجارة وحركة العمال. وازداد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج الوطني الإجمالي بنسبة ٣,٠ و ٥,٥ في المائة، على التوالي^(١)، الأمر الذي أدى إلى حدوث زيادة هامشية في مستويات الدخل لأول مرة منذ عام ١٩٩٤. غير أن الدخل لم يكن موزعا توزيعا متعادلا، وكانت هناك أسر كثيرة لا تستطيع سد احتياجاتها الأساسية من الدخل المتوفر. وبلغ معدل البطالة بعد تسويته ٣٠ في المائة، وكان ٣٨ في المائة من سكان قطاع غزة يعيشون في فقر، وكان من هؤلاء ٢٦ في المائة يعيشون في فقر مدقع لا يكفي دخل الأسرة فيه لشراء الحاجات الأساسية. وكان المقيمون في مخيمات اللاجئين والعائشون في المنطقة الجنوبية أفقر حتى من هؤلاء، من حيث أن ٤٢ في المائة من المقيمين في مخيمات اللاجئين و ٥١ في المائة من سكان جنوبي غزة يعيشون تحت خط الفقر. واستمر البرنامج، والحالة هذه، في استهداف مشاريع الأعمال النظامية التي تملك القدرة على توفير أعمال للعاطلين عن العمل، واستهداف مشاريع الأعمال غير النظامية التي يمكن أن تدر الدخل للأسر الفقيرة. وتم توفير الائتمانات لهاتين الجماعتين المستهدفتين عن طريق آليات رهن و ضمان مرنة، من بينها الإقراض المخطط لأغراض الأعمال والأساليب الفردية والجماعية والقائمة على ضمان الشيكات. وبالرغم من عدم تلقي أموال إضافية من أموال المانحين، فإن عدد ما صرف من قروض ازداد من ١٩٣ ٦ قرضا قيمتها ٧,٣ مليون دولار في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ٧٠١٤ قرضا قيمتها ٨,٣ مليون دولار في نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير.

٦٤ - برنامج مشاريع الأعمال الصغيرة - تألف برنامج توليد الدخل في غزة من أربعة برامج فرعية، قدمت ثلاثة منها الإئتمانات إلى مختلف الجماعات المستهدفة ووفر واحد منها خدمات تدريبية في قطاع الأعمال. وواصل برنامج المشاريع الصغيرة توفير قروض رأس المال المتداول وقروض الاستثمار الرأسمالي لمشاريع الأعمال الجديدة والموجودة من قبل في قطاعي الصناعة والخدمات للمساعدة على إيجاد فرص العمل وتشجيع الصادرات والتعويض عن الواردات. وتفاوتت قيم القروض من ٣٠٠٠ دولار إلى ٧٠٠٠٠ دولار، وكان متوسط آجالها ٢٠ شهرا مع فترة سماح أمدها شهران. وكان معدل الفائدة الإسمي ١٠ في المائة في السنة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زاد البرنامج من مستوى ما قدمه من قروض رأس المال المتداول

للتخفيف من أثر القيود الإسرائيلية التي كثيرا ما كانت تؤدي إلى إبطاء حركة السلع الكاملة والمواد الخام وزيادة التكاليف التجارية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم برنامج المشاريع الصغيرة ١,٥ مليون دولار في شكل قروض لـ ١٢٤ مشروعا، فساعد بذلك على إيجاد واستبقاء ١٨٥ وظيفة. وبقاعدة من رأس المال تقارب ٨ ملايين دولار، كان البرنامج قد منح، حتى حزيران/يونيه ١٩٩٩، ما مجموعه ٧٠٣ قروض تبلغ قيمتها ١١,٤ مليون دولار، وحافظ على معدل استرداد بنسبة ٩٥ في المائة، الأمر الذي يجعله واحدا من أنجح البرامج من نوعه في الشرق الأوسط.

٦٥ - برنامج الإقراض الجماعي التضامني - واصل برنامج الأونروا للإقراض الجماعي التضامني توفير قروض رأس المال المتداول القصيرة الأجل للنساء اللواتي يملكن مشاريع صغرى ولهن وحدهن. ويتألف كامل ملاك الإدارة على صعيد العمليات ومنح الائتمانات من النساء. ويقدم هذا البرنامج قروض رأس المال الدائر إلى النساء بواسطة نظام للضمان الجماعي ومنهجية إقراض تدريجية. وتتاح إمكانية الحصول على القروض للنساء بتكوينهن مجموعات تضامنية وضمان كل واحدة منهن للقروض الممنوحة للأخريات. ولا تنح للمنتميات إلى إحدى المجموعات إمكانية الحصول على قرض جديد إلا إذا استمرت جميع المنتميات إلى تلك المجموعة في الوفاء بالمدفوعات في حينها. ولدى سداد قرض ما، يصبح من حق كل عضو أن تحصل على قرض جديد يزيد مبلغه عن القرض السابق. وهذا البرنامج واحد من أنجح البرامج في منطقة الشرق الأوسط، وهو يحافظ على معدل سداد سنوي يربو على ٩٨ في المائة. والبرنامج مكثف بذاته بالكامل، من حيث أن تكاليف الموظفين والتكاليف العامة تسدد من دخل الفوائد المتحصل من ٨٩٧ ٢ قرضا قيمتها ١,٩ مليون دولار كل سنة. وفي نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٩، كان البرنامج قد قدم ما مجموعه ٧٥٢ ١٠ قرضا قيمتها ٧,٦ مليون دولار إلى ٢٣٧ ٤ امرأة تعيل ٧٠٥ ٢٨ معالين. وبعبارة أخرى، قدمت القروض دعما اجتماعيا - اقتصاديا إلى ٣,٣ في المائة من سكان غزة من خلال أنشطة المشاريع الصغرى التي تملكها النساء.

٦٦ - برنامج تقديم الائتمانات للمشاريع الصغرى - استمر برنامج الأونروا لتقديم الائتمانات للمشاريع الصغرى في منح قروض رأس المال المتداول لجزء من المشاريع الصغرى المقدر عددها بـ ٤٣٢ ٢٠ والواقعة في قطاع غزة. وفي اقتصاد غزة، تقوم المشاريع الصغرى بالدرجة الأولى بإنتاج أو توفير خدمات للسوق المحلية، بما في ذلك القطاع غير النظامي. ومالكو المشاريع الصغرى هم في العادة من ذوي الدخل المنخفض. ومع أن العاملين في هذه المشاريع أحسن حالا من العاطلين عن العمل، فإنهم في أغلب الحالات فقراء. وبالرغم من أن المشاريع الصغرى تشكل أكبر عنصر من العناصر المكونة للاقتصاد الفلسطيني، فإنها عاجزة عن الحصول على ائتمانات من القطاع المصرفي لأنها ليس لديها ما تقدمه كضمانات للقروض. والكثير منها يفتقر حتى إلى حسابات مصرفية ويعمل على أساس نقدي، وهو يخصم المدفوعات بالشيكات عن طريق المرابين. وبرنامج تقديم الائتمانات للمشاريع الصغرى يمنح قروض رأس المال المتداول على أساس فردي عن طريق منهجية إقراض متدرجة يزود بموجبها المقترضون بقروض جديدة أكبر حجما إذا ما سددوا قرضهم السابق في حينه. وظل هذا البرنامج أسرع البرامج الفرعية نموا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، منح البرنامج ٣٧ ٤ قرضا قيمتها ٣,٦ مليون دولار وحافظ على معدل سداد سنوي قدره ٩٧,٤ في المائة. وقد منح البرنامج منذ بدئه ٧١٢ ٨ قرضا قيمتها ٩,٢ مليون دولار لما عدده ٩١٩ ٥ من الأفراد. وكان مالكو هذه المشاريع الصغرى يعيلون ٥٣٦ ٣٣ معالا من الدخل المتولد على هذه الشاكلة؛ وبذلك فإن قروض البرنامج وفرت الدعم الاجتماعي - الاقتصادي لحوالي ٤ في المائة من السكان في غزة.

٦٧ - البرنامج التدريبي لأغراض المشاريع الصغيرة والصغرى - استمر هذا البرنامج في الإسهام في توليد العمالة والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية عن طريق دعم تنمية المشاريع الصغيرة وتشجيع الاضطلاع بالمشاريع من خلال التدريب على الأعمال التجارية. والبرنامج هو البرنامج الوحيد للتدريب على الأعمال التجارية الذي يقدم بانتظام مجموعة معروفة من الدورات الرامية إلى تلبية احتياجات مالكي المشاريع الصغيرة. وقد أعد البرنامج مناهج دراسية باللغة العربية لـ ٢٧ دورة تدريبية قصيرة الأمد في ميدان الأعمال التجارية نفذتها مجموعة مؤلفة من ٢٢ من المدربين المحليين، الذين أداروا الدورات على أساس عقود عمل بدوام جزئي. وفي حين أن البرنامج كان مدعوما حصرا بأموال مقدمة من مانحين، فإنه كان فعالا من حيث الكلفة لأنه استوفى ما بين ٣١ و ١٠٠ في المائة من التكاليف المباشرة لتسيير كل دورة تدريبية من رسوم المشاركة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أتاح هذا البرنامج ٢٨ دورة تدريبية لـ ٥٤٩ مشاركا.

٦٨ - الضفة الغربية - أعيد تشكيل منهجية الإقراض لبرنامج المشاريع الصغيرة في هذا الميدان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولم تقدم أية قروض جديدة أثناء تدريب الموظفين على الإجراءات الجديدة. وفي الوقت نفسه، جرى تحسين نظام المعلومات الإدارية ومتابعة القروض وإدماجه في النظام القائم في غزة. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان برنامج المشاريع الصغيرة قد قدم ١٩٧ قرضا قيمتها ٢,٥ مليون دولار. أما البرنامج الفرعي في الضفة الغربية لبرنامج تقديم الائتمانات للمشاريع الصغرى فقد توسع بسرعة عن طريق مكتبه الفرعي في نابلس بتركيزه على تنمية قدرته على توفير الائتمانات. وكان البرنامج في المرحلة الأولى من افتتاح وحدتين في جنين وطولكرم للتوعية فيما يتعلق بالائتمانات تابعتين للمكتب الفرعي في نابلس. وهذا سيسمح للبرنامج باستهداف المجتمعات المحلية الأشد فقرا في شمالي الضفة الغربية، حيث يعيش ٢٨ في المائة من السكان تحت خط الفقر. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان برنامج تقديم الائتمانات للمشاريع الصغرى قد منح ٤١٠ ١ قروض قيمتها ١,٤ مليون دولار وحافظ على معدل سداد سنوي قدره ٩٦ في المائة.

هـ - برنامج إقرار السلام

٦٩ - الأهداف - بدأ برنامج إقرار السلام في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ عقب توقيع إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، وهو لا يزال القناة الرئيسية للتمويل المشاريعي للأنشطة المنفذة في إطار برامج الوكالة في مجالات التعليم، والصحة، والإغاثة، والخدمات الاجتماعية، وكذلك في توليد الدخل. وقد نجح هذا البرنامج بوجه عام منذ بدئه في التدليل على الفوائد المحسوسة لعملية السلام، كما نجح على وجه أكثر تحديدا في تحسين أحوال معيشة اللاجئين الفلسطينيين، وإيجاد فرص العمل، وتطوير البنى الأساسية. وقد ركز هذا المجال الأخير على إنشاء أو توسيع مرافق الأونروا لمواجهة الطلبات المتزايدة على خدمات الوكالة (وبخاصة في قطاع التعليم)، وعلى صيانة المرافق الموجودة أو رفع مستواها إلى ما يفي بالمعايير المطلوبة، وتحسين أوضاع الإسكان والصحة البيئية في المخيمات. وعلى خلفية من عدم كفاية التمويل المتوفر للبرامج العادية للوكالة، نجد أن الأموال المتاحة عن طريق برنامج إقرار السلام مكنت الأونروا من تلبية عدد من أشد الاحتياجات إلحاحا وساعدت على منع حدوث تدهور نوعي في البرامج. وقد أصبحت لهذا الجانب الأخير أهميته المتزايدة بالنظر إلى استمرار حالات عجز التمويل في الميزانية العادية.

٧٠ - التنفيذ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مكنت الأموال المتاحة عن طريق برنامج إقرار السلام الأونروا من إنجاز بناء ١٠ مدارس، و ٣٩ صفا مدرسيا إضافيا، وأربعة غرف متخصصة (من أمثلتها المختبرات والمكتبات)، ومركزين صحيين، ومختبر صحي، ومركز للأم والطفل، ومركزين من مراكز البرامج النسائية، ومركزين للتأهيل المجتمعي، وثلاثة مكاتب في مراكز البرامج النسائية. ومكنت تلك الأموال الوكالة أيضا من استصلاح ٣٣٤ مأوى للأسر التي تعاني العسر الشديد. واشتمل ما أنجز خلال الفترة المشمولة بالتقرير من المشاريع التي عنيت بتحسين البنى الأساسية للمخيمات وتحسين خدماتها على شبكة مجاريير وصرف لمخيم الشاطئ، غزة؛ وتحسين مستوى محطة ضخ في غزة؛ واستصلاح شبكة لتوريد المياه في لبنان؛ وإنشاء صيدلية مركزية، و ١١ خزاناً للمياه، وخمس وحدات للمراحيض في مخيمات اللاجئين في الأردن؛ وتحسين مستوى شبكة مجاريير في أحد المخيمات ووحدة متنقلة لطب الأسنان في سوريا. وكانت هناك عدة مشاريع أخرى للصحة البيئية وإقامة البنى الأساسية في المخيمات جارية في منتصف عام ١٩٩٩، من بينها ما يلي: دراسة جدوى بشأن المجاريير والصرف في خمسة من مخيمات اللاجئين؛ واستصلاح مصرف لمياه العواصف الماطرة وبعض الطرق والمسالك؛ وإنشاء مختبر للصحة العامة في الضفة الغربية؛ وتوفير عدة عناصر مكونة لخطة المجاريير والصرف لمخيمات المنطقة الوسطى في غزة؛ ومشروع رئيسي للمجاريير والصرف لثمانية من مخيمات اللاجئين في لبنان؛ وإنشاء مستوصف عام في بيروت. وشملت الأنشطة الأخرى الممولة من برنامج إقرار السلام برنامجا لبطيئي التعلم في الأردن ولبنان؛ وإدماج الأطفال الضعيفي البصر في النظام المدرسي العادي؛ ورعاية المسنين المعوزين؛ وتوفير الأعضاء الصناعية والتدريب على التمريض في لبنان. وساعد برنامج إقرار السلام أيضا على استدامة البرامج العادية للوكالة عن طريق تمويل الصيانة المعتادة لعدد من المدارس في غزة والضفة الغربية، والاضطلاع بالتكاليف الجارية لمركزين صحيين في غزة، وتكاليف المنح الدراسية الجامعية للطلاب من اللاجئين. وفي قطاع غزة، وصلت أربعة مشاريع أعمال صغيرة وسبعة من مشاريع برنامج الإقراض الجماعي التضامني/ برنامج تقديم الائتمانات لمشاريع الأعمال الصغيرة جدا إلى نهاية دوراتها. وبلغت النفقات النقدية في إطار برنامج إقرار السلام ٢٢ مليون دولار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا يشمل هذا الرقم ما أنفق على مشروع مستشفى غزة الأوروبي.

٧١ - حالة التمويل - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت الأونروا ٧,٨ مليون دولار تتألف من تعهدات بالتبرع وتبرعات لمشاريع برنامج إقرار السلام، مما رفع مجموع ما تلقاه البرنامج على مدى وجوده من ٢١٤,٨ مليون دولار في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى ٢٢١,٣ مليون دولار في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. ومن هذا التمويل الجديد، كان ٦,٥ مليون دولار مخصصا لمشاريع في قطاع التعليم، و ١ مليون دولار لقطاع الصحة، و ٠,٣ مليون دولار لقطاع الإغاثة والخدمات الاجتماعية، و ٠,٢ مليون دولار لأنشطة توليد الدخل. وتلقت المشاريع في قطاع غزة ٣,٦ مليون دولار، أو ما يقرب من ٥٠ في المائة من التمويل الجديد، بينما خصص ١,٩ مليون دولار لمشاريع جديدة في الضفة الغربية. وتلقى كل من لبنان وسوريا ما يقرب من ٠,٥ مليون دولار من التمويل المخصص للمشاريع، في حين أن الأردن تلقى ٠,٢ مليون دولار. وتلقت الأنشطة المضطلع بها على نطاق الوكالة ١,٣ مليون دولار. وبهذا التمويل الجديد، يبلغ عدد المشاريع التي تم تمويلها في إطار برنامج إقرار السلام منذ بدئه حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ ما مجموعه ٣٤٧ مشروعا. وهبط التمويل المخصص لهذا البرنامج خلال الفترة المشمولة بالتقرير بما يقرب من ٢,١ مليون أو حوالي ٢١ في المائة بالمقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق حين تلقت الوكالة ٩,٩ مليون دولار. أما بالمقارنة بالفترة

١٩٩٧/١٩٩٦، فإن التمويل هبط بمبلغ قدره ١٩ مليون دولار. وهذا الاتجاه يؤكد افتراض الوكالة أن التمويل المخصص لبرنامج إقرار السلام بلغ ذروته في السنوات السابقة.

واو - نداء لبنان

٧٢ - الأهداف - لم يحدث أي تحسن ملحوظ في أحوال مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بل الأحرى أن ما حصل هو عكس ذلك. ذلك أن معظم اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في لبنان والبالغ عددهم ٣٦٧ ٠٠٠ ما زالوا يواجهون أوضاعا معيشية تدعو إلى الرثاء، وهم يعتمدون اعتمادا يكاد يكون كليا على الأونروا للحصول على الخدمات الأساسية. كما أن تدهور الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في البلد في عمومها، مشفوعا بعجز اللاجئين عن الحصول على كامل إمكانيات دخول سوق العمل أو الاستفادة من مرافق الصحة العامة، أدى إلى تفاقم اليأس والبؤس بينهم. ولما كانت موارد الميزانية الأساسية للوكالة غير كافية لمواجهة الاحتياجات المتنامية لمجتمع اللاجئين في لبنان، فإن الأونروا أقدمت في تموز/يوليه ١٩٩٧ على توجيه نداء عاجل خاص سعيًا إلى الحصول على ١١ مليون دولار من التبرعات الإضافية لدعم الأنشطة الأساسية في مجالات الصحة، والتعليم، والإغاثة والخدمات الاجتماعية.

٧٣ - حالة التمويل - استجابت ثمانية بلدان ومنظمة حكومية دولية واحدة استجابة سخية للنداء، فأعلنت حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ عن تعهدات بالتبرع بلغ مجموعها ٩,٤ مليون دولار. وقد تلقت الوكالة ٨,٨ مليون دولار من ذلك المبلغ، وأنفقت ٦,٣ مليون دولار منه حتى منتصف عام ١٩٩٩. ومن مجموع التعهدات، خصص مبلغ ٤,٦ مليون دولار لقطاع الصحة، بما في ذلك المساعدة على العلاج في المستشفيات، وشراء اللوازم الطبية، وبناء مركز صحي، والحصول على معدات لجمع النفايات والتخلص منها؛ كما تم التعهد بتبرع قدره ٣,٩ مليون دولار لمشاريع في قطاع التعليم، بما في ذلك بناء مدرستين وتجهيزهما بالمعدات وتغطية تكاليفهما الجارية، وإدخال دورات تدريبية جديدة في مركز التدريب في سبلين.

٧٤ - التنفيذ - تمكنت الأونروا من تغطية احتياجات العلاج في المستشفيات لما يقرب من ٢٤ ٠٠٠ يوم استشفاء في المستشفيات الخاصة والمستشفيات التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطينية. وأنجز أيضا بحلول منتصف ١٩٩٩ مشروعان لشراء الكتب المدرسية للمدارس الابتدائية والاعدادية. وكانت المشاريع التالية جارية: بناء مأوى ومدرسة ثانوية؛ وتعمير مركز صحي ومدرسة ابتدائية/اعدادية؛ وميكنة جهاز لجمع النفايات الصلبة والتخلص منها؛ وإدخال دورة حاسوبية في مركز التدريب في سبلين؛ وبناء وتشغيل مختبرات حاسوبية. وهناك مشروعان أنجزا ولكن لم يبلغ عنهما في الفترة المشمولة بالتقرير السابق الغرض منهما تقديم المساعدة الطبية، بما في ذلك الأعضاء الصناعية، والعلاج في المستشفيات، والفحوص الطبية، ومشروع مستقل للعلاج في المستشفيات شمل ٣ ١٣١ مريضا لما مجموعه ٢٠٦ ١١ أيام.

الفصل الثالث

المسائل المالية

ألف - هيكل الأموال

٧٥ - الهيكل - خلال الفترة ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، تلقت الأونروا تبرعات وتكبدت نفقات تدرج تحت العناوين التالية:

(أ) الميزانية العادية؛ الصندوق العام؛

(ب) المشاريع، أو الأنشطة الممولة بموارد خارجة عن الميزانية:

١' برنامج إقرار السلام؛

٢' نداء لبنان؛

٣' مشاريع أخرى.

٧٦ - الصندوق العام - غطى الصندوق العام جميع النفقات المتكررة المترتبة على البرنامج العادي للأونروا الذي يتألف من أنشطة الوكالة في مجالات التعليم، والصحة، والإغاثة والخدمات الاجتماعية، فضلا عن جميع وظائف الدعم.

٧٧ - برنامج إقرار السلام - غطى برنامج إقرار السلام أنشطة المشاريع الممولة في إطار مبادرة الأونروا الجارية منذ عام ١٩٩٣ من أجل تحسين البنى الأساسية وتعزيز أحوال المعيشة في مجتمعات اللاجئين على نطاق الوكالة.

٧٨ - نداء لبنان - غطى نداء لبنان الاحتياجات التشغيلية المستعجلة التي جرى تمويلها استجابة للنداء الذي وجهته الأونروا في تموز/يوليه ١٩٩٧ من أجل زيادة المساعدات في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ بغية الإسهام في التخفيف مما يواجهه اللاجئون الفلسطينيون في لبنان من أوضاع اجتماعية - اقتصادية تدعو إلى الرثاء.

٧٩ - مشاريع أخرى - شملت المشاريع الأخرى ما ترتب من نفقات على مستشفى غزة الأوروبي وبرنامج المساعدة الموسع، وهو برنامج أنشئ في عام ١٩٨٨ لتحسين البنى الأساسية وأحوال المعيشة في مجتمعات اللاجئين، وأدمج بعدئذ في برنامج إقرار السلام. ويجري إنهاؤه بالتدريج مع إنجاز المشاريع.

٨٠ - السياق - هناك خصائص تنظيمية معينة للأونروا ذات صلة خاصة بحالتها المالية، من أمثالها: دور الوكالة بوصفها الجهة المعنية بتقديم الخدمات مباشرة إلى اللاجئين الفلسطينيين عن طريق منشآتها وموظفيها؛ وطابع القطاع العام الذي يميز خدمات الأونروا، بما في ذلك كونها متاحة لجميع الذين يفنون بتعريف الوكالة التطبيقي للاجئي الفلسطيني؛ والنمو المطرد على مر الزمن في عدد المستفيدين بسبب النمو السكاني الطبيعي للاجئين؛ وافتقار الوكالة إلى إمكانية الاستعانة بمصادر الإيراد المتاحة للقطاعات العامة الحققة، كالضرائب والاقتراض، فضلاً عن عدم وجود نظام للاشتراكات المقررة، وما يصاحب كل ذلك من اعتماد الوكالة على التبرعات في الحصول على دخل.

٨١ - إعداد الميزانية - تعد الأونروا ميزانيات صندوقها العام على أساس فترة السنتين، بالرغم من أن العمليات تمول على أساس سنوي. وفي منتصف عام ١٩٩٩، كانت الأونروا تعد ميزانياتها لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ بشكلها الجديد كميزانية قائمة على البرامج (انظر الإضافة لهذا التقرير).

٨٢ - الميزانية العادية - بلغت الميزانية العادية للأونروا لعام ١٩٩٨ ما مجموعه ٣٤٢,٩ مليون دولار، يمثل ٣١٤ مليون دولار منها الجزء النقدي و ٢٨,٩ مليون دولار الجزء العيني، الذي يتألف في معظمه من هبات لبرامج حالات العسر الشديد، والتغذية، والتغذية التكميلية. أما الميزانية العادية لعام ١٩٩٩، فقد بلغت ما مجموعه ٣٥٢,٨ مليون دولار، يمثل ٣٢٢,١ منها الجزء النقدي و ٣٠,٧ مليون دولار الجزء العيني (انظر المرفق الأول، الجدول ٩).

٨٣ - الإيرادات ومصادر التمويل - بلغ مجموع ما تلقتة الأونروا في عام ١٩٩٨ من الإيرادات النقدية والعينية ٢٧٤,٢ مليون دولار منها ٢٥٠,٤ مليون دولار للميزانية العادية و ٢٣,٨ مليون دولار للمشاريع. وبلغت التبرعات من الحكومات والجماعة الأوروبية ٢٥٨,٩ مليون دولار، أي ٩٤,٤ في المائة من مجموع الإيرادات (انظر المرفق الأول، الجدول ١٠). وتم تلقي معظم تلك الإيرادات نقداً، و ١٢,٧ مليون دولار منها عينا، كانت في أغلبها هبات تتألف من سلع غذائية. وقدمت هيئات الأمم المتحدة الأخرى ١٣,٦ مليون دولار (٥ في المائة من مجموع الإيرادات) لتغطية تكاليف الموظفين، بما في ذلك تمويل ٩٢ وظيفة دولية من قبل الأمانة العامة للأمم المتحدة وتلقي مساعدة من اليونيسكو ومنظمة الصحة العالمية في تزويد برامج التعليم والصحة بالموظفين. أما الجزء المتبقي البالغ ١,٧ مليون دولار (٠,٦ في المائة من مجموع الإيرادات) فقد جاء من مصادر متنوعة.

٨٤ - النفقات والنتائج المالية - بلغت نفقات الأونروا في عام ١٩٩٨ ما مجموعه ٢٩٨,٤ مليون دولار، كان ٢٥٤ مليون دولار منها للميزانية العادية و ٤٤,٤ مليون دولار منها للمشاريع. وسجلت الوكالة في عام ١٩٩٨ عجزاً في ميزانياتها العادية قدره ١,٩ مليون دولار، وهو يمثل الفارق بين الإنفاق النقدي الفعلي البالغ ٢٥٤ مليون دولار والإيراد البالغ ٢٥٢,١ مليون دولار (والمؤلف من ٢٥٠,٤ مليون دولار من تبرعات المانحين و ١,٧ مليون دولار من الإيرادات الأخرى)، بالرغم من اتساع نطاق تدابير التقشف وغيرها من التدابير

المطبقة لخفض التكاليف. وكانت زيادة النفقات على الإيرادات مبلغا سالباً قدره ٢١,٣ مليون دولار، بالرغم من أن النفقات كانت في كثير من الحالات تمثل صرف تبرعات مخصصة لأغراض محددة سجلت كإيرادات في السنوات السابقة. وقد أنهت الوكالة عام ١٩٩٨ بعجز قدره ٦١,٩ مليون دولار مقارنة بالميزانية النقدية العادية البالغة ٣١٤ مليون دولار للسنة. وبوجه عام، يمكن اعتبار أن الوكالة كانت "مفلسة من الناحية الشكلية" في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ بالنظر إلى أنها ما كانت لتستطيع أن تفي بجميع التزاماتها المالية لو أوقفت عملياتها.

٨٥ - رأس المال المتداول - كان رأس المال المتداول، الذي يعرف بأنه الفرق بين الأصول والخصوم في الميزانية العادية للسنة التقويمية، مبلغاً سالباً قدره ٤,٨ ملايين دولار في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وهذا المستوى من رأس المال المتداول يقل بكثير عن المستوى الأمثل المعادل لمتوسط النفقات في الشهر الواحد، أو حوالي ٢٥ مليون دولار، منها ١٧ مليون دولار تمثل المرتبات. ولم تتمكن الوكالة من إحراز تقدم في سبيل تجديد رأسمالها المتداول بسبب استمرار سوء حالتها المالية.

٨٦ - الوضع النقدي - أدى تكرار حالات نقص التمويل في السنوات السابقة إلى تدهور شديد في الوضع النقدي للأونروا، أي مقدار ما يوجد في أي وقت في الحسابات المصرفية للوكالة من مبالغ نقدية متاحة لاستخدامها في تلبية الالتزامات الأساسية. وفي ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، بلغت التعهدات النقدية غير المسددة في جميع الحسابات ٦٣,١ مليون دولار، منها ٣٠,٦ مليون دولار تخص الميزانية العادية و ٣٢,٥ مليون دولار تخص المشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن السلطة الفلسطينية قد عوضت الوكالة عن مدفوعاتها عن ضريبة القيمة المضافة وما شابهها من رسوم تكلف الوكالة حوالي مليون دولار في السنة بما تحرمها منه من إيرادات الفوائد وحدها. وقد زادت هذه العوامل من الضغط الواقع على الوضع النقدي للوكالة، وجعلت من العسير جداً عليها أن تفي بالتزاماتها في حينها في أواخر السنة المالية. وفي منتصف عام ١٩٩٩، كانت الوكالة تواجه عجزاً نقدياً يحتمل أن يبلغ مرحلة حرجية في الأشهر المقبلة. وتدل التنبؤات المتعلقة بحركة النقد لعام ١٩٩٩ أن الوكالة سيكون لديها عجز نقدي قدره ١٣,٦ مليون دولار بحلول نهاية العام. وأهم العوامل المسهمة في هذا العجز هي:

(أ) عدم رد ضريبة القيمة المضافة والرسوم المرفئية المستحقة على السلطة الفلسطينية والبالغة ٢١ مليون دولار في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩؛

(ب) إنفاق ١١,٥ مليون دولار على مستشفى غزة الأوروبي دفعت من الصندوق العام؛

(ج) إنفاق مبلغ غير ممول قدره ٥,٢ مليون دولار على نقل مقر الوكالة من فيينا.

وإذا لم تتلق الوكالة مبالغ إضافية خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٩، فإنها ستتخلف عن الوفاء بالتزاماتها حتى تتاح لها الأموال.

٨٧ - تعويضات نهاية الخدمة - شملت ميزانية الصندوق العام للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ تخصيص مبلغ قدره ١٢,١ مليون دولار في السنة يوضع جانبا لأغراض صندوق لتعويضات نهاية الخدمة الواجبة الدفع للموظفين المحليين لدى حل الأونروا في آخر الأمر. وبالنظر إلى القيود المالية، فإن هذا البند بقي دون تمويل بالرغم من أن تعويضات نهاية الخدمة تمثل استحقاقا شرطيا على المنظمة. وبلاستناد إلى حسابات منتصف عام ١٩٩٩، بلغ ذلك الاستحقاق غير الممول حوالي ١٤٤,٦ مليون دولار.

جيم - الأنشطة الممولة من خارج الميزانية

٨٨ - برنامج إقرار السلام - كان لبرنامج إقرار السلام في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ رصيد إيجابي قدره ١٥,٣ مليون دولار يمثل الفرق بين الإيرادات الفعلية البالغة ١٩٣,٢ مليون دولار منذ بدء البرنامج وبين النفقات الفعلية البالغة ١٧٧,٩ مليون دولار. وحتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، بلغ مجموع التعهدات والتبرعات في إطار هذا البرنامج ٢٢١,٣ مليون دولار، منها ٢٨,١ مليون دولار لم يتم تلقيها حتى الآن. وقد خصصت جميع التبرعات في إطار البرنامج لأنشطة محددة من أنشطة المشاريع يتعين تنفيذها على مدى فترات زمنية مختلفة. وتتوقع الوكالة أن تبلغ نفقات البرنامج في عام ١٩٩٩ ما يقرب من ٢٠ مليون دولار.

٨٩ - نداء لبنان - كان لنداء لبنان في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ رصيد إيجابي قدره ٣,٣ مليون دولار يمثل الفرق بين التبرعات الفعلية المتلقاة منذ توجيه النداء في تموز/يوليه ١٩٩٧ وبين النفقات المتكبدة حتى نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وقد خصصت جميع التبرعات في إطار نداء لبنان لأنشطة محددة من أنشطة المشاريع يتعين تنفيذها على مدى فترات زمنية مختلفة.

دال - الحالة المالية الراهنة

٩٠ - نظرة عامة - ظلت الأونروا خلال الفترة المشمولة بالتقرير تواجه حالة مالية حرجية تتميز بنواقص كبيرة في تمويل الميزانية العادية، ونضوب رأس المال المتداول والاحتياطيات النقدية، وحالات عجز متراكم في بعض حسابات المشاريع. ونجد أن العجز الهيكلي، الذي يمثل عدم قدرة الإيرادات على مسايرة الاحتياجات الناجمة عن النمو الطبيعي في تعداد اللاجئين وعن التضخم الذي يزيد من تكاليف الحفاظ على مستوى ثابت من الخدمات، ظل يكون مشكلة. غير أن الأونروا بدأت بحلول منتصف عام ١٩٩٩ تحرز شيئا من التقدم في خفض العجز بفضل تقديم المانحين لتبرعات إضافية مخصصة مشفوعا بإدارة مالية حكيمة من جانب الوكالة، بما في ذلك استبقاء تدابير التقشف وغيرها من تدابير خفض التكاليف. والمأمول أن إدخال تدابير إدارية أخرى، من بينها عقود جديدة للموظفين المحليين اعتبارا من أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، سيساعد أيضا على خفض العجز الهيكلي على مر الزمن. غير أن هناك في الأمد القصير مشكلة حرجية واحدة تواجه الوكالة في عام ١٩٩٩ هي أزمة السيولة (انظر الفقرة ٨٦ أعلاه) التي ستؤدي إذا لم تحل إلى الإخلال بعمليات الوكالة بحلول نهاية عام ١٩٩٩.

٩١ - تدابير التقشف وخفض التكاليف في عام ١٩٩٨ - بدأت الأونروا عام ١٩٩٨ برأس مال متداول ناضب، واحتياطيات نقدية منخفضة، وعدم توقع حدوث زيادة ملحوظة في الإيرادات بوجه عام. وبالنظر إلى أن الإيراد النقدي المتوقع لعام ١٩٩٨ كان يقل كثيرا عن حجم الميزانية العادية لتلك السنة البالغ ٣١٤ مليون دولار، فقد اضطرت الوكالة إلى ترحيل تدابير التقشف التي تم تنفيذها سابقا، بما فيها التدابير التي أعلنت في آب/أغسطس ١٩٩٧ ووردت تفاصيلها في التقرير السابق للمفوض العام. كذلك أجري تخفيض طفيف في الإنفاق النقدي المتوقع بواسطة عوامل أخرى مثل: ارتفاع معدلات الشواغر في إطار نظام إدارة الشواغر والتأخر في شغل الوظائف الدولية والمحلية في سياق التجميد العام للتوظيف؛ وتحقيق الفوائد من تدابير إعادة التشكيل الهيكلي السابقة والجارية، وأهمها استخدام المعلمين التعاقديين وخفض عدد الموظفين الدوليين؛ وعدم استعمال بعض بنود الميزانية نتيجة لتطبيق قيود مالية مشددة.

٩٢ - الحالة المالية في منتصف عام ١٩٩٩ - دلت آخر التقديرات للإيرادات والنفقات على أن الميزانية النقدية العادية للوكالة لعام ١٩٩٩ ستتعاذل في نهاية السنة، وذلك خلافا للتنبؤ في وقت أسبق من عام ١٩٩٩ بأنه سيكون هناك عجز لا يقل عن ٨ ملايين دولار. ويرجع الانخفاض في العجز المقدر في الميزانية النقدية العادية إلى مواصلة تطبيق تدابير التقشف وغيرها من تدابير خفض التكاليف. فقد خفضت تلك التدابير الإنفاق النقدي المتوقع لعام ١٩٩٩ إلى ما دون المستوى البالغ ٣٢٢,١ مليون دولار للميزانية المقدمة إلى الجمعية العامة. وقد قدر الإنفاق لعام ١٩٩٩ بمبلغ ٢٥١,٥ مليون دولار بالقياس إلى إيراد متوقع يبلغ ٢٥١,٨ مليون دولار. وظل الوضع النقدي للوكالة في غاية الضعف، مما اضطرت الوكالة إلى الاقتصار على الاحتياجات المباشرة من حيث الموازنة ما بين الأموال الواردة والمدفوعات الصادرة. ويعتبر رأس المال المتداول في حكم العدم لكل الأغراض العملية، الأمر الذي يجعل الوكالة عرضة لأي تغير في الإيراد أو الإنفاق. وتسعى الوكالة إلى الحصول على تبرعات إضافية للتغلب على حالتها النقدية الصعبة وتجديد رأسمالها المتداول.

الفصل الرابع

المسائل القانونية

ألف - موظفو الوكالة

٩٣ - اعتقال الموظفين واحتجازهم - ازداد عدد موظفي الأونروا الذين اعتقلوا واحتجزوا في كل منطقة العمليات من ٦١ في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ٧٣ في الفترة المشمولة بهذا التقرير (انظر المرفق الأول، الجدول ١١). ومع أن معظم هؤلاء الموظفين أطلق سراحهم دون توجيه اتهام إليهم أو محاكمتهم بعد فترات قصيرة نسبياً قيد الإحتجاز، فإن عدد الذين بقوا منهم قيد الإحتجاز في نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير كان ١٠ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وفي قطاع غزة، اعتقلت السلطة الفلسطينية واحتجزت ما مجموعه ٤٠ موظفاً مقابل ١٥ في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكان الإحتجاز في معظم الحالات لفترة قصيرة نسبياً. وبقي خمسة موظفين قيد الإحتجاز دون توجيه اتهام إليهم في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، وقد تواصل احتجاز إثنان منهم دون توجيه اتهام إليهما منذ عام ١٩٩٦. ولم تقم السلطات الإسرائيلية باعتقال أي موظف من غزة ثم احتجازه خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ ولكن هناك موظفين إثنين اعتقلتهما السلطات الإسرائيلية قبل الفترة المشمولة بهذا التقرير وأطلقت سراحهما فيما بعد. وفي الضفة الغربية، ازداد عدد الموظفين الذين اعتقلتهم السلطة الفلسطينية واحتجزتهم من خمسة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ستة في الفترة المشمولة بهذا التقرير، ولكن لم يكن أي واحد منهم قد بقي قيد الإحتجاز في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وانخفض عدد الموظفين الذين اعتقلتهم واحتجزتهم السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية من ١٤ في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ١٠ في الفترة المشمولة بهذا التقرير، ولكن لم يكن أي واحد منهم قد بقي قيد الإحتجاز في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وبالمقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، حدث انخفاض في عدد الموظفين الذين اعتقلوا واحتجزوا في الجمهورية العربية السورية ٤؛ فقد اعتقل واحتجز ستة موظفين، أطلق سراح ثلاثة منهم فيما بعد. كذلك اعتقل واحتجز ستة موظفين في الأردن مقابل ١٣ في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكان واحد منهم لا يزال قيد الاعتقال في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وقد اعتقل موظفان واحتجزا في لبنان.

٩٤ - الحماية العملية للموظفين المحتجزين - لم تقم السلطات المختصة بتزويد الوكالة دائماً بمعلومات وافية وفي حينها حول أسباب اعتقال موظفيها واحتجازهم. وإزاء انعدام المعلومات الكافية، لم يكن في إمكان الوكالة دائماً أن تتحقق مما إذا كان للمهام الرسمية للموظف صلة بالأمر، مع وضعها في الاعتبار الحقوق والواجبات المنبثقة عن ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية عام ١٩٤٦ المتعلقة بامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، والنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأونروا. وعلى هذا فإن الوكالة لم تتمكن من أن تمارس بالكامل حقها في الحماية العملية للموظفين الذين اعتقلوا واحتجزوا.

٩٥ - إمكانات الوصول إلى الموظفين المحتجزين - على غرار الفترة المشمولة بالتقرير السابق، استطاعت الأونروا أن تحصل على إمكانية الوصول إلى جميع مراكز الإحتجاز التابعة للسلطة الفلسطينية

في قطاع غزة بغية زيارة الموظفين المحتجزين. وكان معظم الموظفين المعنيين محتجزين إما في السجن المركزي في غزة أو في مقر الأمن الوقائي في تل الهوا. ولقيت الوكالة صعوبات في قطاع غزة من حيث الحصول من السلطة الفلسطينية على معلومات عن مكان احتجاز الموظفين وأسباب احتجازهم. كما أن السلطة الفلسطينية لم تقدم معلومات عن مكان احتجاز موظفي الضفة الغربية وأسباب احتجازهم. غير أن الوكالة استطاعت في بعض الحالات التحقق من مكان الإحتجاز وزيارة الموظفين المحتجزين. ولم تواجه الوكالة أي صعوبة تذكر في الحصول من السلطات الإسرائيلية على تفاصيل عن مكان احتجاز الموظفين وأسباب إحتجازهم. وسمحت السلطات الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية على السواء للوكالة بزيارة الموظفين المحتجزين. وفي الجمهورية العربية السورية، لم تزود السلطات المختصة الوكالة بمعلومات عن أسباب اعتقال أو احتجاز موظفيها. كما أن الوكالة لم تتمكن من التحقق من مكان الإحتجاز واتخاذ ما يلزم من ترتيبات لزيارة الموظفين المحتجزين. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، كان أحد الموظفين لا يزال قيد الاحتجاز في الأردن بتهمة لا علاقة لها بأنشطة الأونروا.

٩٦ - معاملة الموظفين المحتجزين وحالتهم الصحية - ظلت معاملة الموظفين المحتجزين وحالتهم الصحية محل اهتمام الوكالة؛ كما ظل ما أشير إليه في الفقرة السابقة من تعذر الوصول إلى الموظفين المحتجزين يشكل عقبة في الحصول على معلومات عن صحة المحتجزين. واشتكى موظف من غزة من سوء معاملة السلطات الإسرائيلية له أثناء احتجازه. وظلت الحالة الصحية لموظفين إثنين تحتجزهم السلطة الفلسطينية منذ عام ١٩٩٦ دون توجيه اتهام إليهما محل قلق. وبوجه عام، كان هناك انخفاض بالقياس إلى السنة المشمولة بالتقرير السابق في عدد الموظفين المحتجزين الذين اشتكوا من سوء المعاملة من جانب السلطة الفلسطينية. ولم تصدر عن أي موظف من الضفة الغربية شكوى من سوء معاملته أثناء الإحتجاز لا من جانب السلطات الإسرائيلية ولا من جانب السلطة الفلسطينية. وفي الأردن، لم تصدر عن الموظفين المحتجزين أي شكاوى من سوء المعاملة من جانب السلطات الحكومية. وفي الجمهورية العربية السورية، لم تصدر عن الموظفين المحتجزين شكوى من سوء المعاملة. وفي لبنان، لم ترد تبليغات أو شكاوى تفيد تعرض الموظفين المحتجزين لسوء المعاملة.

٩٧ - حرية تنقل الموظفين العاملين في الضفة الغربية وغزة - تواصلت في الفترة المشمولة بالتقرير الإجراءات التي أشير إليها في التقارير السابقة والتي تفرضها السلطات الإسرائيلية على أساس الاعتبارات الأمنية لتنظيم الدخول إلى قطاع غزة والضفة الغربية والخروج منهما. وقد اشتملت تلك الإجراءات، المبينة أدناه بمزيد من التفصيل، على ما يلي: نُظِمَ تصاريح تنظم تنقل الموظفين المحليين؛ ونقط مراقبة وفتيش لمركبات الوكالة؛ وإغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة من حين إلى حين؛ وفرض حظر التجول من حين إلى حين؛ وفرض القيود على عبور جسر اللنبي. ومنذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، يلزم الفلسطينيون المقيمون في الضفة الغربية أو غزة بالحصول على تصريح أمني إضافي لقيادة المركبات في إسرائيل. وكان من نتيجة هذه الإجراءات إعاقه تنقل مركبات الوكالة وموظفيها إلى حد كبير ومنعه في كثير من الأحيان، مما أدى إلى الإخلال بعمليات الوكالة. وتنطبق هذه القيود بالدرجة الأولى على الموظفين المحليين، الذين يشكلون ٩٩ في المائة من مجموع موظفي الوكالة في الضفة الغربية وغزة. وأثرت القيود المفروضة على عمليات الأونروا على قدرة الوكالة على القيام بأنشطتها بأكبر قدر من الكفاءة، وهي لم تكن متفقة دائما مع مركزها

القانوني وما يتصل به من امتيازات وحصانات. وفي إطار اتفاقية عام ١٩٤٦ المتعلقة بامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، وبالإشارة إلى اتفاق كوماي - ميشلمور لعام ١٩٦٧، واصلت الوكالة مراجعة السلطات الإسرائيلية على جميع المستويات على سبيل التخفيف من تلك القيود وتيسير عملياتها.

٩٨ - فترات الإغلاق التام للضفة الغربية وقطاع غزة - عمدت السلطات الإسرائيلية عدة مرات أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، على اثر وقع حوادث عنف أو كتدبير من تدابير الأمن الوقائي، إلى فرض الإغلاق التام على الضفة الغربية و/أو قطاع غزة وذلك لما مجموعه ٢١ يوما في قطاع غزة و ١٧ يوما في الضفة الغربية. وخلال فترات الإغلاق التام، يمنع الفلسطينيون الذين يحملون بطاقات هوية من الضفة الغربية وقطاع غزة، بمن فيهم موظفو الوكالة، من مغادرة منطقة إقامتهم وتلغى تصاريحهم دون إشعار سابق. وقد فرض الإغلاق في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ لمدة أربعة أيام في قطاع غزة وثلاثة أيام في الضفة الغربية وذلك فيما يتعلق بمقتل فلسطينيين إثنين في منطقة الخليل. وفي تلك المرة، لم تلغ تصاريح الخروج الدائمة في منطقة غزة فيما يتعلق بالإغلاق، الأمر الذي شكل خروجاً عن الممارسة التي كانت السلطات الإسرائيلية تطبقها على قطاع غزة حتى ذلك الوقت والتي كانت الوكالة تسعى إلى تغييرها. غير أن حاملي التصاريح الدائمة لم يسمح لهم بمغادرة قطاع غزة إلى حين رفع الحظر. وبالإضافة إلى ذلك، فرض الإغلاق كتدبير من تدابير الأمن الوقائي بمناسبة العطل الرسمية الإسرائيلية، مما شكل ١٧ يوما إضافيا من الإغلاق شملت قطاع غزة و ١٤ يوما إضافيا من الإغلاق شمل الضفة الغربية. وكان عدد أيام الإغلاق أقل منه في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٩٩ - حظر التجول والإغلاق الداخلي في الضفة الغربية - فرضت السلطات الإسرائيلية حظر التجول على قرى بورين، وعراق بورين، ومدامة، وأورف، وعصيرة القبية طوال الفترة من ٤ إلى ٨ آب/أغسطس ١٩٩٨، فمنع ذلك عدة موظفين من الوصول إلى مراكز عملهم. وفرضت السلطات الإسرائيلية حظر التجول أيضا على منطقة خاء - ٢ من الخليل طوال الفترة من ٢٢ إلى ٣٠ آب/أغسطس، والفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، و ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، والفترة من ٤ إلى ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، مما منع مدرسة تابعة للوكالة في تلك المنطقة من العمل. ولم تفرض إغلاقا داخلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٠٠ - تصاريح الموظفين المحليين - نجد بالنسبة إلى الفلسطينيين الذين لديهم إقامة محلية، بمن فيهم موظفو الوكالة، أن تنقلهم فيما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، أو دخولهم إلى إسرائيل من أي من هاتين المنطقتين، لا يزال يخضع لنظام تصاريح فرضته السلطات الإسرائيلية. وبناء على ذلك، ظلت الوكالة ملزمة بطلب تصاريح دائمة أو ذات استعمال محدد لموظفيها المحليين من أجل أداء أعمالهم. وقد رفضت السلطات الإسرائيلية، لأسباب أمنية غير محددة، نسبة ملحوظة من طلبات التصاريح الدائمة أو ذات الاستعمال المحدد لموظفي الوكالة المحليين. وحدث انخفاض في عدد حالات رفض التصاريح ذات الاستعمال المحدد للموظفين في غزة. وازداد عدد التصاريح الدائمة الممنوحة لموظفي الوكالة الذين يقع مقرهم في غزة من ٣٤ في منتصف عام ١٩٩٨ إلى ٣٧ في منتصف ١٩٩٩. أما عدد التصاريح الدائمة الممنوحة لموظفي الوكالة الذين يقع مقرهم في الضفة الغربية فقد ازداد من ٢٧٠ في منتصف عام ١٩٩٨

إلى ٢٧٥ في منتصف عام ١٩٩٩. ومنذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، تحظر التصاريح الصادرة عن السلطات الإسرائيلية صراحة على الموظفين الذين لديهم إقامة في الضفة الغربية وقطاع غزة قيادة المركبات في إسرائيل. وبعد ذلك كان يتوجب الحصول على تصريح أمني مستقل للسماح لموظفي الوكالة بقيادة مركبات الوكالة في إسرائيل. وقد احتجت الوكالة على هذا التدبير لدى أعلى المستويات، ولكن السلطات الإسرائيلية رفضت رفع الحظر عن التصاريح الصادرة إلى جميع موظفي الأونروا، واقترحت بدلا من ذلك أن تحذف القيد من عدد صغير من التصاريح بالإستناد إلى قائمة انتقائية مرتبة بحسب الأولويات تقدمها الوكالة. وكان ذلك العدد دون ما تتطلبه الإحتياجات التشغيلية للوكالة بكثير. وأدى إنفاذ الحظر إلى فقدان ساعات عمل كما استتبع مصاريف إضافية حين كان الموظفون يمنعون من الوصول إلى مراكز عملهم أو من التنقل أداء لواجباتهم الرسمية. وقدمت الوكالة فيما بعد قائمة بالموظفين الذين تعتبر قيادة المركبات في إسرائيل أمرا أساسيا بالنسبة إلى أداء واجباتهم الرسمية. وقد قدمت تلك القائمة تحت الإحتجاج ومع عدم المساس بالمبدأ القاضي بأن يكون في إمكان جميع موظفي الأونروا دخول إسرائيل لأداء واجباتهم. وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لم تتخذ السلطات الإسرائيلية أي إجراء لرفع الحظر على قيادة المركبات عن أي تصريح صادر لموظفي الضفة الغربية. ولكن نجد خلافا لذلك أن ١٩ موظفا من غزة تمكنوا من رفع الحظر عن تصاريحهم لدى انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير. هذا وإن نظام التصاريح يؤدي، بمحض طبيعته، إلى تعقيد وإعاقة حركة موظفي الوكالة، وإثارة الحيرة، وإلقاء عبء إداري ومالي ثقل على الوكالة التي اضطرت إلى إقامة جهاز إداري إضافي يعني بالحصول لعدة مئات من الموظفين على تصاريح ذات نفاذ محدود كما يعنى بتجديد تلك التصاريح.

١٠١ - الدخول إلى القدس - إن أغلبية التصاريح الدائمة التي يحملها موظفو الأونروا المحليون إنما يحملها الموظفون الذين لديهم إقامة في الضفة الغربية وذلك لتمكينهم من الوصول إلى محل عملهم في مرافق الوكالة الكائنة في القدس، ولا سيما منها المكتب الميداني، فضلا عن ثماني مدارس ومركزين صحيين في منطقة القدس. وعلى اثر فرض الإغلاقات التي شملت الضفة الغربية، ألغيت جميع التصاريح التي يحملها الموظفون المحليون وتوجب فيما بعد أن تقدم الطلبات من جديد للحصول عليها وأن يعاد إصدارها. وبذلك تأثر دوام الموظفين في مرافق منطقة القدس، وبخاصة في المكتب الميداني، الذي يحمل ثلث موظفيه المحليين وثائق إقامة في الضفة الغربية.

١٠٢ - نقطة التفتيش في إيريتز - ظلت جميع مركبات الأونروا تقريبا تخضع لعمليات التفتيش الداخلي والخارجي لدى كل خروج من قطاع غزة عبر نقطة التفتيش في إيريتز، التي هي نقطة العبور الرئيسية بين قطاع غزة وإسرائيل. وقد طبقت إجراءات التفتيش على جميع المركبات التي يقودها موظفون دوليون ومحليون، باستثناء من يحمل منهم تأشيرات دبلوماسية، وعددهم ثمانية من بين حوالي ٥٢ موظفا كان مقرهم غزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وجدير بالإشارة هنا أن الوكالة كان قد وافقت بصورة استثنائية في آذار/ مارس ١٩٩٦ على السماح بمراقبة مركباتها التي يقودها موظفون دوليون يخرجون من قطاع غزة وذلك كتدبير عملي مؤقت مراعاة للشواغل الأمنية الإسرائيلية. ولكن إجراءات التفتيش تلك نفسها لا تزال سارية في إيريتز بنفس مستواها طيلة الفترة المشمولة بالتقرير. كما أن الممر الخاص الذي أقيم في إيريتز للشخصيات الهامة والمنظمات الدولية لم يؤد لا هو ولا البطاقات الممغنطة التي أصدرتها

السلطات الإسرائيلية، علما بأن المراد بالإثنين كفالة التعجيل بالعبور، إلى تبسيط أو تسريع إجراءات التفتيش، التي ظلت تولد تأخيرات تضيق وقت موظفي الوكالة.

١٠٣ - جسر أَلْنَبِي - تواصلت التأخيرات وإجراءات التفتيش المطولة في جسر أَلْنَبِي بالنسبة إلى الموظفين الدوليين والمحليين المقيمين في الضفة الغربية أو غزة لدى قدومهم من الأردن. وكما أفيد سابقا، سمحت السلطات الإسرائيلية في أيار/ مايو ١٩٩٨ لسائقي مركبات الأونروا الذين لديهم إقامة محلية بإمكانية محدودة لدخول المنطقة المجاورة للمحطة الطرفية للجسر بغية التقاط الموظفين الذين يريدون العبور إلى عمان ومنها. غير أنه لم يسمح لهؤلاء الموظفين بإمكانية دخول الجسر نفسه إلا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وفي الفترة الواقعة بين أيار/ مايو وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ كان الموظفون ذوي الإقامة المحلية الذين يريدون عبور الجسر ويقلهم سائقو مركبات الأونروا يعتمدون على وسائل النقل العامة فيما بين الجسر والمحطة الطرفية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير كلها، واصلت السلطات فرض قيود على أيام الأسبوع وساعات اليوم التي يمكن فيها لأولئك الموظفين عبور جسر أَلْنَبِي من الأردن إلى الضفة الغربية في طريقهم إلى قطاع غزة. وفيما يتعلق بدفع ضريبة إلى سلطة الجسر الإسرائيلية عن العبور من الضفة الغربية إلى الأردن، منحت السلطات الإسرائيلية إعفاءات لموظفي الأونروا الذين يعبرون الجسر بصورة متكررة. وقدمت إلى السلطات الإسرائيلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير قائمة بأسماء هؤلاء الموظفين. فمنحت السلطات الإسرائيلية في وقت لاحق الموظفين الواردة أسماؤهم في تلك القائمة من غير الحائزين على إقامة محلية إعفاء من دفع تلك الضريبة. وبقي كل الموظفين الآخرين ملزمين بدفع الضريبة لدى عبورهم إلى الأردن. يضاف إلى ذلك أن الموظفين المحليين الذين يسافرون إلى الأردن ألزموا بدفع ضريبة إضافية، هي في الظاهر رسم عن سمة خروج، إلى السلطات الإسرائيلية أو الفلسطينية، بحسب مكان إقامة الموظف. وظلت الوكالة تخضع لتقييدات من حيث عدد المركبات التي يمكنها استعمالها لنقل الموظفين الدوليين عبر جسر أَلْنَبِي، كما ألزمت بالإضافة إلى ذلك بإرسال إشعار مسبق بأربع وعشرين ساعة عن كل عملية عبور يراد أن يقوم بها موظف دولي لا توجد بحوزته بطاقة العبور الخاصة. وامتنعت السلطات الإسرائيلية عن السماح لمركبات الوكالة المسجلة في الأردن بلوحة ترخيص دبلوماسية بعبور جسر أَلْنَبِي من الأردن، بالرغم من أن المركبات المسجلة على نفس الشاكلة والعائدة إلى منظمات دولية أخرى لم تكن على ما يبدو تواجه عقبة مماثلة. ولهذا فقد قصرت الوكالة على استعمال مركبات مسجلة في قطاع غزة أو الضفة الغربية لعمليات عبور الجسر الروتينية.

١٠٤ - السائقون الدوليون - استمرت القيود المفروضة على تنقل الموظفين المحليين إلى قطاع غزة ومنه عبر المحطة الطرفية لجسر أَلْنَبِي وعلى دخول مطار بن غوريون في اضطراب الوكالة إلى استخدام موظفين دوليين إضافيين كسائقين للحفاظ على مستوى فعال من خدمات الحقيبة والسعاة لأغراض مقرها في غزة وعملياتها الميدانية. وتكدت الوكالة تكاليف إضافية باهظة بخصوص السائقين الدوليين الأربعة المستخدمين على هذا النحو، بالمقارنة بتكاليف السائقين المحليين.

١٠٥ - الموظفون الدوليون ذوو الإقامة المحلية - لا تزال السلطات الإسرائيلية ترفض منح موظفي الأونروا الدوليين الذين يحملون بطاقات هوية من القدس أو الضفة الغربية أو غزة تأشيرات دبلوماسية أو

تأشيرات خدمة. وهؤلاء الموظفون يحتاجون إلى تصاريح للسفر فيما بين الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل. وقد قامت الوكالة بمدخلات متكررة لتأكيد أن الموظفين الدوليين يجب، من حيث المبدأ، أن يعاملوا جميعا معاملة متساوية.

باء - خدمات الوكالة وأماكن عملها

١٠٦ - تقديم الخدمات - بالنظر إلى مدى عمليات الأونروا وضخامة عدد موظفيها المحليين، فإن قدرة الوكالة على القيام بأنشطتها على نحو فعال في الضفة الغربية وقطاع غزة لا تزال تتأثر تأثيرا سلبيا بالقيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية، بالاستناد إلى أسباب أمنية، على تنقل موظفي الوكالة ومركباتها. وقد أدت مجموعة القيود المفروضة إلى عرقلة توفير الخدمات كما ولدت تأخيرات، وجوانب من قلة الكفاءة، وتكاليف إضافية. وكان من بين آثار ذلك على العمليات ما يلي: تأخيرات وتكاليف إضافية في تنفيذ المشاريع؛ وعجز الموظفين عن الوصول إلى مكان عملهم في مدارس الوكالة، ومراكزها الصحية، ومراكزها التدريبية، ومكاتبها، والخ؛ وعجز اللاجئين المستحقين للخدمات عن الوصول إلى مرافق الوكالة؛ وعجز طلاب غزة عن حضور مراكز التدريب الضفة الغربية؛ وتأخيرات في نقل التوريدات بين الضفة الغربية وقطاع غزة وداخل الضفة الغربية؛ وعجز كبار الموظفين المحليين في الضفة الغربية عن زيارة نظرائهم في غزة أداء لواجباتهم الرسمية والعكس بالعكس.

١٠٧ - أداء أعمال المقر - لا يزال أداء أعمال مقر الأونروا في غزة على نحو فعال يتأثر تأثيرا سلبيا بالتدابير الإسرائيلية المتصلة بالأمن. ذلك أن حركة الأشخاص والسلع دون قيود، وهو أمر أساسي بالنسبة إلى دور الإدارة والتنسيق الموكول إلى أي مقر، ليست ممكنة على الدوام. كما أن القيود المفروضة على السفر عبر نقطة تفتيش إيريتز وجسر اللنبي، حتى في حالة كبار موظفي الوكالة، تسبب مصاعب خاصة في هذا الخصوص.

١٠٨ - استيراد السلع - استمرت السلطات الإسرائيلية، لدى تلقيها إشعارا مسبقا بأربع وعشرين ساعة ووجود تصريح أمني، بالسماح للموظفين المحليين المقيمين في الضفة الغربية أو القدس بقيادة شاحنات الوكالة إلى داخل قطاع غزة. وفي آب/أغسطس ١٩٩٨، منعت السلطات الإسرائيلية في نقطة تفتيش إيريتز دخول مركبات اشترت حديثا وتوجد حاجة ماسة إليها، وأصرت على أن تلك المركبات يجب أولا أن تسجل في إسرائيل. وقد تمت تسوية تلك المسألة بعد مبادلات فيما بين الأونروا ووزارة الخارجية الإسرائيلية. واعتبارا من ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٩، فرضت السلطات الإسرائيلية رسوم عبور في المحطة الطرفية في كارني في قطاع غزة، وذلك دون استشارة مسبقة. وقد أدى ذلك إلى تأخيرات وإخلال بالخدمات. وكان رأي الوكالة أن الرسوم المذكورة تشكل في حقيقة الأمر ضريبة يجب إعفاء عمليات الوكالة منها. وتجري متابعة المسألة مع السلطات الإسرائيلية.

١٠٩ - المشورة والمساعدة القانونيتان - واصلت الوكالة تقديم المشورة والمساعدة القانونيتين، وبخاصة للاجئين المتقدمين بطلبات لجمع شمل أسرهم في قطاع غزة. واستجابت الوكالة أيضا إلى عدد كبير من طلبات إثبات مركز اللاجئ من لاجئين مسجلين ومن منظمات حكومية وغير حكومية من جميع أنحاء العالم.

١١٠ - اقتحام المنشآت - حدث انخفاض في عدد اقتحامات أماكن عمل الأونروا في الضفة الغربية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد دخلت السلطات الإسرائيلية منشآت الوكالة في الضفة الغربية مرتين مقابل ثماني مرات في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت السلطات الإسرائيلية أجهزة متفجرة إلى داخل منشآت الوكالة في الضفة الغربية خمس مرات. وفي إحدى تلك المرات، أطلقت طلقات مطاطية على مدرسة من مدارس الأونروا أدت إلى جرح ثلاثة أطفال. وقدمت الوكالة احتجاجا على هذه الحوادث إلى السلطات الإسرائيلية، وذكرت بالتزامات إسرائيل فيما يتعلق بصون حرمة أماكن عمل الأمم المتحدة. ودخلت السلطات الفلسطينية أماكن عمل الوكالة في الضفة الغربية مرة واحدة، فقدم احتجاج رسمي على الحادثة إلى السلطة الفلسطينية. وفي قطاع غزة، وقعت ستة اقتحامات من جانب السلطات الفلسطينية. وقدمت الوكالة احتجاجات على تلك الحوادث إلى السلطة الفلسطينية، وذكرت تلك السلطة بالتزاماتها فيما يتعلق بصون حرمة أماكن عمل الأمم المتحدة. ولم يبلغ عن حدوث اقتحامات في الأردن أو لبنان أو الجمهورية العربية السورية.

١١١ - تفتيش السلع - لم يبلغ عن وجود أية صعوبات خلال الفترة المستعرضة.

١١٢ - ضريبة الديزل - قدمت الوكالة إلى السلطات السورية احتجاجا رسميا على فرض رسم على مركبات الديزل المسجلة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ أو بعده تعتبره الوكالة ضريبة مباشرة بحسب مدلول اتفاقية عام ١٩٤٦ المتعلقة بامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. والأونروا معفاة من أمثال هذه الضرائب بموجب تلك الاتفاقية. والمسألة قيد النظر من جانب الأونروا والسلطات السورية.

١١٣ - بناء المرافق - بعد مباحثات مطولة بين الأونروا والسلطات الإسرائيلية، تم الاتفاق على أن في إمكان الوكالة أن تواصل بناء مدرسة تمس الحاجة إليها في قرية بيت سوريك في الضفة الغربية. وقد بدأت الأعمال الإنشائية دون وقوع حوادث خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١١٤ - بدء إجراءات قانونية - استمرت الوكالة في إقامة الاتصال مع السلطات الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية، واستعانت بمساعدة قانونية خارجية فيما يتعلق باتخاذ إجراءات جنائية وغيرها ضد موظف سابق بشأن اختلاس أموال.

١١٥ - الحصانة من الإجراءات القانونية - كما أبلغ عن ذلك سابقا، أقيمت دعوى على موظف بسبب حادثة مرور خطيرة وقعت نتيجة لأدائه لواجباته الرسمية. وقد استمرت الوكالة في متابعة هذه المسألة بهدف طلب التدخل من جانب إسرائيل لإلغاء الإجراءات المتخذة. غير أن محاكمة الموظف بدأت وسارت في سبيلها والمتوقع في منتصف عام ١٩٩٩ صدور حكم في القضية. كذلك رفضت السلطات الإسرائيلية

التدخل لإلغاء مذكرات استدعاء صدرت بحق موظف لديه إقامة محلية وأحد الموظفين الدوليين؛ وطلب من الإثنيين الإدلاء بالشهادة في محاكمة جنائية بشأن مسائل ناجمة عن واجباتهما الرسمية. وقد أكدت الأونروا مرارا استعدادها لمساعدة المحاكم في أداء مهامها بشرط أن تكون تلك المساعدة منسجمة مع اتفاقية عام ١٩٤٦ المتعلقة بامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لا مخلة بها. وستواصل الأونروا تأكيد الحصانة الوظيفية للموظفين أثناء أداء واجباتهم ومطالبة الحكومة المعنية بالتدخل لصالحها.

١١٦ - رد ضريبة القيمة المضافة وغيرها من الرسوم - لدى انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير، لم تكن الأونروا قد تلقت من السلطة الفلسطينية غير رد جزئي محدود جدا لضريبة القيمة المضافة التي دفعتها الوكالة، كما أنها لم تتلق أي رد للرسوم المرفئية وما يتصل بها من رسوم تكبدتها الوكالة فيما يتعلق بتوريدات متجهة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي رسوم تطالب الوكالة السلطة الفلسطينية بها وفقا للاتفاقات المنطبقة المعقودة بين الأونروا ومنظمة التحرير الفلسطينية وبين الأونروا والسلطة الفلسطينية. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، كان مجموع المبالغ غير المسددة ١٧,٢ مليون دولار بالنسبة إلى ضريبة القيمة المضافة و ٣,٨ ملايين دولار بالنسبة إلى الرسوم المرفئية وما يتصل بها من رسوم.

جيم - المطالبات المقدمة بحق الحكومات

١١٧ - تأسف الأونروا لعدم إحراز أي تقدم بشأن سائر ما لديها من مطالبات مختلفة غير مستوفاة حتى الآن بحق الحكومات.

الفصل الخامس

الأردن

ألف - التعليم

١١٨ - التعليم الإبتدائي والإعدادي - في السنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٩، استوعبت مدارس الأونروا البالغ عددها ١٩٨ مدرسة في الأردن ٢١٤ ١٤١ تلميذا في المرحلة الابتدائية، وأمدها ست سنوات، والمرحلة الإعدادية، وأمدها أربع سنوات، مما يمثل انخفاضا بمقدار ١٩٩٣ تلميذا (١،٤ في المائة) بالمقارنة بالسنة الدراسية السابقة. ويعزى هذا الانخفاض للسنة الخامسة على التوالي في عدد الملتحقين إلى عدة أسباب من أمثال ما يلي: انتقال أسر اللاجئين من الأردن إلى الضفة الغربية وقطاع غزة؛ ونقل التلاميذ اللاجئين من مدارس الأونروا إلى المدارس الحكومية المبنية حديثا في جوار مخيمات اللاجئين؛ والأسبوع الدراسي الأقصر في المدارس الحكومية (خمسة أيام بالمقارنة بستة في مدارس الأونروا)؛ وغلبة نظام الفترة الواحدة بدلا من نظام الفترتين في المدارس الحكومية. وهناك عامل واحد جديد ربما كان له أثره السلبي في الالتحاق بمدارس الأونروا هو تعيين معلمين على أساس يومي، مما أثر في نوعية المعلمين الذين تم توظيفهم حديثا وربما في قرار الآباء والأمهات.

١١٩ - البنية الأساسية للتعليم - كانت نسبة قدرها ٩٣ في المائة من أبنية مدارس الأونروا لا تزال تعمل بنظام الفترتين، كما كانت نسبة قدرها ٢١،٧ في المائة من المدارس تشغل أبنية مستأجرة غير مرضية غرفها صغيرة جدا. وكان متوسط معدل شغل الصفوف المدرسية ما يزيد زيادة طفيفة عن ٤١ تلميذا للصف الواحد. وظل سوء الوضع المادي للكثير من أبنية مدارس الأونروا في الأردن يشير قلق الوكالة. وما هو جدير بالملاحظة في هذا الخصوص أبنية المدارس المنشأة في العقدين السادس والسابع من هذا القرن والبالغ عددها ٣٣، والمباني المستأجرة غير المرضية البالغ عددها ٢٤، وهي تشكل سوية ٥٤ في المائة من أبنية المدارس البالغ عددها ١٠٦ التي تستخدمها الوكالة في ميدان الأردن. وقد بدأ العمل بأموال مخصصة للمشاريع في إقامة مبنيين مدرسيين للحلول محل خمسة مباني غير مرضية في مخيم إربد. وأنجزت أعمال البناء أيضا في خمس وحدات من وحدات المرحاض، و ١٢ خزانا للمياه، ومقصفين. واستمرت الوكالة في التماس التمويل اللازم لاستبدال مبنيين مستأجرين في وادي الريان، وبناء وتجهيز غرف للحواسيب في المدارس للوفاء بمتطلبات المنهج الدراسي الأردني في مجال علم الحواسيب للصف العاشر. وبالرغم من التبرعات السخية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن ٩٠ في المائة من تلاميذ الصف العاشر لا يزالون مضطرين إلى استخدام غرف حواسيب ناقصة التجهيز.

١٢٠ - التعليم الخاص - واصل مشروع للتعليم الخاص تزويد الأطفال الذين يعانون صعوبات في التعلم بفرص لبلوغ المستوى السائد في المرحلة الابتدائية. وقد تم الوصول إلى ذلك المستوى بحوالي ٥٩ تلميذا أصم وسبعة تلاميذ مكفوفي البصر في ١٨ مدرسة. وخلال السنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٩، استفاد حوالي ٦٠٠

تلميذ قليل الإنجاز وبطيء التعلم من المراكز الثمانية لبطيء التعلم، كما استفاد ٤٢٠ تلميذا من ١٦ صفا علاجيا. والسماح باستمرار هذه البرامج يتطلب المزيد من التمويل من جانب المانحين.

١٢١ - التدريب المهني والتقني - تم استيعاب ما مجموعه ٢٥٥ ١ متدربا، بينهم ٥٠٢ من النساء، في ١٦ دورة حرفية و ١٢ دورة تقنية/شبه مهنية في مركز تدريب عمان ومركز تدريب وادي السير خلال السنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٩. وقد حقق المتدربون في المجالات التقنية/شبه المهنية نتائج ممتازة في الامتحان الشامل الذي عقدته في تموز/يوليه ١٩٩٨ وزارة التعليم العالي الأردنية للالتحاق بالكليات المتوسطة، فكانت معدلات نجاحهم ٩٥ في المائة في مركز تدريب عمان و ٩٤ في المائة في مركز تدريب وادي السير مقابل المتوسط الوطني في الموضوعات المناظرة البالغ ٦١ في المائة. وقد أنشئ مركز حاسوبي جديد في مركز تدريب وادي السير كما يجري العمل في إنشاء مركز حاسوبي آخر في مركز تدريب عمان. وتم تدريب موظفين اثنين في الولايات المتحدة لإدارة هذين المركزين.

١٢٢ - كلية العلوم التربوية - قدمت كلية العلوم التربوية في مركز تدريب عمان تدريباً أثناء الخدمة إلى ٦٥٩ من معلمي الأوتروا، وبينهم ٣٠٥ نساء، وبرنامجاً لإعداد المعلمين قبل الخدمة إلى ٣٧٧ من خريجي المدارس الثانوية، منهم ٣٢٠ امرأة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تخرج ٢٠٦ معلمين من برنامج التدريب أثناء الخدمة في آب/أغسطس ١٩٩٨ وكانون الأول/يناير ١٩٩٩، و ٨٦ طالبا من برنامج الإعداد قبل الخدمة، وقد منحوا جميعاً درجة بكالوريوس معتمدة في التربية.

١٢٣ - المنح الدراسية الجامعية - في ١٩٩٨/١٩٩٩، استمر صرف ٢١٦ منحة جامعية من السنوات السابقة، كانت ٨٠ منحة منها قد حصلت عليها نساء.

باء - الصحة

١٢٤ - الرعاية الأولية - قدمت الأوتروا الرعاية الصحية إلى اللاجئين الفلسطينيين عن طريق ٢٣ مرفقا من مرافق الرعاية الصحية الأولية، التي قدمت جميعاً خدمات في مجال تنظيم الأسرة، واحتوت ٢١ منها على مختبرات، وقدمت ١٧ منها رعاية خاصة بالنسبة إلى الأمراض غير السارية، وكان واحد منها يتولى تشغيل وحدة للتصوير بالأشعة ووحدة للعلاج الطبيعي. وقدمت العناية الطبية بالأسنان في ١٤ مرفقا، بالإضافة إلى ثلاث وحدات متنقلة لطب الأسنان وفرت العناية الصحية بالفم في المدارس والمجتمعات المحلية. وقدمت رعاية تخصصية في مجالات طب الأمراض النسائية والتوليد، والأمراض الباطنية، وأمراض القلب، وأمراض العيون عن طريق نوبات أسبوعية يقوم الأطباء في إطارها بإحالة مرضى تم الكشف عليهم من قبل إلى إخصائيين لإجراء المزيد من التقييم وتولي العلاج. غير أن الكثيرين من اللاجئين في الأردن أفادوا من خدمات الرعاية الصحية الحكومية الأكثر تيسرا.

١٢٥ - الرعاية الثانوية - قدمت المساعدة في تكاليف الرعاية الثانوية بكليتها عن طريق خطة لرد المصاريف تغطي جزءاً من المصاريف الطبية التي يتكبدها اللاجئون في العلاج في المستشفيات الحكومية.

وقد هبط الانفاق على خطة رد المصاريف إلى مستويات لم يسبق لها مثيل لأن العبء الفادح الواقع على المستشفيات الحكومية جعلها في الأغلب غير ميسرة للمحتاجين إلى الخدمات. وكان من نتيجة وقف رد المصاريف بالنسبة إلى العلاج في المستشفيات الخاصة اعتباراً من آب/أغسطس ١٩٩٦ أن الوكالة لم تعد قادرة على تقديم المساعدة في مجال العلاج لإنقاذ الحياة، كما هو الأمر بالنسبة لحالات الحمل المنطوية على مخاطر شديدة والطوارئ الطبية الحقة، إلى مرضى لا يمكن إدخالهم إلى المستشفيات الحكومية ولا يستطيعون تحمل تكاليف العلاج في مستشفيات القطاع الخاص.

١٢٦ - التعاون مع الحكومة الأردنية - لا يزال التعاون الطويل العهد بين الأونروا ووزارة الصحة الأردنية يغطي مجموعة كبيرة من الأنشطة في مجال الصحة العامة، بما في ذلك التحصين، وصحة الأسرة، ومراقبة الأمراض السارية، وتنمية الموارد البشرية وضمان جودة الأدوية الأساسية، والمشاركة في الدراسات الاستقصائية الصحية الوطنية، والتبرع العيني باللقاح المضاد لالتهاب الكبد من الفئة باء.

١٢٧ - التعاون مع المنظمات غير الحكومية - تعاونت الوكالة تعاوناً وثيقاً مع لجنة السكان الوطنية والرابطة الأردنية لتنظيم الأسرة بشأن أنشطة الصحة الإنجابية. وتم توقيع مذكرة تفاهم بين الوكالة وبين المنظمة غير الحكومية الفرنسية "أطباء العالم"، بدأت مشروعاً لإنشاء ثلاثة مرافق للرعاية الصحية الأولية في العقبة، والبقعة، وجرش، وذلك بهدف توفير رعاية صحية تكميلية وساعات عمل أطول. وتضمنت المذكرة وصفاً إجمالياً لطرائق التعاون العملية الكفيلة بتجنب الإزدواج أو التداخل.

١٢٨ - البنية الأساسية للصحة - أنجز العمل في مشروع لاستبدال الصيدلية الميدانية المركزية وتحسين مستوى مرافق التخزين البارد فيها. واتخذت الوكالة ترتيبات استئجار جديدة بغية استبدال مرفقين مستأجرين غير مرضيين للرعاية الصحية الأولية، وهي تسعى إلى الحصول على أموال لاستبدال ثلاثة مرافق مستأجرة غير مرضية للرعاية الصحية في وادي الأردن.

جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية

١٢٩ - تسجيل اللاجئين - في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، كان عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في الأردن ٥١٢ ٧٤٢ ١، أي بزيادة قدرها ٣,٥ في المائة على عددهم في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ الذي كان ١,٤٦ مليون. ومعدل الزيادة هذا يعكس النمو المقدر لعدد السكان، علماً بأن حجم مجتمع اللاجئين في الأردن أكبر منه في أي ميدان عمليات آخر، وهو يمثل ٤١,٧ في المائة من مجموع اللاجئين المسجلين.

١٣٠ - برنامج العسر الشديد - ظلت النسبة المئوية للمسجلين في برنامج العسر الشديد على أدناها في الأردن، إذ بلغت ٢,٦ في المائة مقابل المتوسط على نطاق الوكالة الذي يبلغ ٥,٦ في المائة. ويعزى انخفاض تلك النسبة المئوية في جزء منه إلى أحوال المعيشة الأفضل للاجئين الفلسطينيين في الأردن بسبب ما هو متاح لهم كمواطنين أردنيين من إمكانية الاستفادة من خدمات حكومية معينة. وقد حدثت

زيادة بنسبة ٣,٥ في المائة في عدد حالات العسر الشديد المسجلة في الأردن، وذلك من ٢٧ ٥٤٢ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى ٣٨ ٨٥٨ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

١٣١ - استصلاح المآوي - استصلحت الأونروا مآوي ٤٢ أسرة خلال الفترة المستعرضة بالاستعانة بأموال من الأموال المخصصة للمشاريع. وكان هناك ٣١١ مأوى في قائمة الانتظار.

١٣٢ - التخفيف من الفقر - هناك نحو ٣١ أسرة تعاني العسر الشديد أنشأت مشاريع صغرى بمساعدة مالية وتقنية من الأونروا حققت دخلاً نظامياً يكفي لشطبها من قوائم حصص الإعاشة للوكالة. وفي الأردن، شكلت النساء فئة المستفيدين المستهدفة في البرامج الفرعية الثلاثة - - أي الجماعات التضامنية، ومصارف المجتمعات المحلية، ووحدات الإنتاج - - التي تدار عن طريق مراكز البرامج النسائية. وعملت ستة برامج للإدخارات والائتمانات المضمونة جماعياً بصفة مصارف من مصارف المجتمعات المحلية في المخيمات. وأنشأت الأونروا، بالتنسيق مع منظمة دولية غير حكومية وأحد المانحين، مشروعاً في مجال الزراعة المستدامة في مخيم الحصن، يرتبط بخطة لمنح القروض المضمونة جماعياً. وقد قدمت الخطة قروضا من فئة الائتمانات الصغرى إلى ٣٨ امرأة يستعملن الطرق والتقنيات المتصلة بهذا المجال.

١٣٣ - دور المرأة في التنمية - كانت جميع مراكز البرامج النسائية البالغ عددها ٢١ تعمل على أساس الإدارة القائمة على المجتمع المحلي. وشملت أنشطتها توليد الدخل، والتدريب على المهارات، والبرامج الثقافية، والحملات المتصلة بالحقوق القانونية للمرأة، والمسائل الصحية العامة، وشؤون الأسرة. وقد ولدت خمسة من تلك المراكز (في مخيم عمان الجديد، والعقبة، وجبل الحسين، وجرش، والزرقاء) دخلاً يكفي لكي تصبح مستقلة عن المصادر المالية الخارجية. واستمر المكتبان المعنيان بإسداء المشورة القانونية في جبل الحسين ووحدات في تزويد النساء بالمشورة ونشر الإلمام بالقانون بين سكان المجتمعات المحلية. وبدأ مشروع جديد لإرشاد الآباء والأمهات في مخيمات اللاجئين، وذلك بالتنسيق مع اليونيسيف وبموازاة برنامج حكومي وطني أردني في هذا المجال. وقد قام موظفو الوكالة ولجان اللاجئين المحلية بتنفيذ المشروع بعد تلقي التدريب المهني والتقني من اليونيسيف.

١٣٤ - التأهيل المجتمعي - استمر العمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تنفيذ استراتيجية لتحويل مراكز التأهيل المجتمعي إلى مراكز محلية للموارد والإحالة مع تعزيز الخدمات القائمة على المجتمعات المحلية. وعملت لجنة التنسيق العليا لبرنامج التأهيل المجتمعي في الأونروا بالاشتراك مع منظمة غير دولية إيطالية في مخيم الزرقاء من أجل إنشاء عشر برنامج للتأهيل المجتمعي في الأردن.

١٣٥ - توليد الدخل - في حزيران/يونيه ١٩٩٩، أنجزت الأونروا وضع اتفاق جديد مع مصرف أردني لإدارة برنامجها لتوليد الدخل. وستغطي معدلات الفائدة الجديدة التي حصلت عليها الأونروا التكاليف العامة للبرنامج وتسمح بتوسيعه.

لبنان

ألف - التعليم

١٣٦ - التعليم الابتدائي والإعدادي - في السنة الدراسية ١٩٩٩/١٩٩٨، استوعبت مدارس الأونروا البالغ عددها ٧٣ للمرحلة قبل الثانوية في لبنان ٤٤٥ ٣٩ تلميذا في المرحلة الابتدائية، وأمدتها ست سنوات، والمرحلة الإعدادية، وأمدتها ثلاث سنوات، مما يمثل زيادة بمقدار ٩٦٩ تلميذا (٢,٥ في المائة) على السنة السابقة. وتعزى تلك الزيادة إلى النمو الطبيعي لعدد اللاجئين فضلا عن نقل بعض أطفال اللاجئين من المدارس الخاصة القائمة على استيفاء أجور إلى مدارس الوكالة المجانية. وفي الامتحان السنوي للشهادة الإعدادية (البريفيه)، الذي عقد لطلاب الصف الرابع الإعدادي في تموز/يوليه ١٩٩٨، حقق تلاميذ الوكالة نسبة نجاح قدرها في المتوسط ٥٧,٤ في المائة، مقابل ٥٣ في المائة في السنة الدراسية ١٩٩٧/١٩٩٨.

١٣٧ - التعليم الثانوي - ظل لبنان ميدان العمليات الوحيد الذي تقدم الوكالة فيه تعليمًا بالمستوى الثانوي لمواجهة مشكلة تقييد إمكانيات التحاق اللاجئين الفلسطينيين بالمدارس الحكومية وفداحة تكاليف المدارس الخاصة. وهناك ثلاث مدارس ثانوية هي مدرسة الجليل في برج البراجنة، ومدرسة بسان في عين الحلوة، ومدرسة الأقصى في الرشيدية. وضمت مدرسة الجليل ٤٧٨ طالبا في الصفوف العاشر والحادي عشر والثاني عشر، وبذلك تجاوزت طاقة استيعابها البالغة ٣٠٠، مما اضطر إلى تشغيلها على أساس الفترتين في انتظار إكمال بناء أماكن جديدة. وضمت مدرسة بسان ٤٧٧ تلميذا في الصفين العاشر والحادي عشر. وضمت مدرسة الأقصى ٤١٢ طالبا في الصفوف العاشر والحادي عشر والثاني عشر في مبناها القديم في مخيم الرشيدية في انتظار إكمال مبنى جديد. وفي السنة الدراسية ١٩٩٩/١٩٩٨، بلغ مجموع عدد الملتحقين بالمدارس الثانوية ٣٦٧ ١ تلميذا. وبلغت نسبة نجاح مدرسة الجليل في الإمتحان الرسمي للثانوية العامة ٨٨ في المائة مقابل ٨٢ في المائة في السنة السابقة. وهذه النتيجة ممتازة بالقياس إلى متوسط النتائج الوطنية (٧٢ في المائة) في المدارس الخاصة والرسمية. ولم يشترك طلاب المدرستين الثانويتين الأخريين في هذا الامتحان في الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك لأنهما لم تكونا قد دخلتا بعد مرحلة التشغيل الكامل. واستمرت الوكالة في السعي إلى الحصول على التمويل اللازم للوفاء بتكاليف توفير التعليم الثانوي للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

١٣٨ - البنية الأساسية للتعليم - كان العمل جاريا في إنشاء أربعة مباني مدرسية، منها إثنان في منطقة لبنان الأوسط وإثنان في مخيم عين الحلوة، وذلك بتمويل من مانحين. وتلقت الوكالة أموالا لاستبدال مدرسة متداعية أخرى، هي مدرسة نمريين في البس، صور، والمدرسة الثانوية في مخيم الرشيدية. وسيضم المبنى المدرسيان في لبنان الأوسط تلاميذ من تلاميذ المدارس الثانوية وطالبات من المدارس الإعدادية. وستتمكن الوكالة، بفضل طاقة الاستيعاب الأكبر التي توفرها المباني الجديدة، من خفض تكاليف الموظفين في تلك المدارس واستخدام الوفورات في تغطية تكاليف الموظفين في المدارس الأخرى. كما أن المباني الجديدة في

منطقتي صيدا وصور ستمكن الوكالة من تجنب الأخذ بنظام الفترات الثلاث، وتحقيق وفر يتمثل في تكاليف الصيانة السنوية للمباني القديمة، وتحسين البيئة التعليمية للمدارس. هذا وإن نسبة كبيرة (٤٢ في المائة) من المدارس في لبنان تشغل أبنية مستأجرة غير مرضية. ويؤدي صغر الغرف في الأبنية المستأجرة إلى الانخفاض النسبي في معدل عدد التلاميذ في الغرفة الواحدة (٤٠ تلميذا)، ولكن الأوضاع بقيت تتسم بالضيق. ويساور الوكالة القلق بشأن الآثار المالية المحتملة لقانون إيجار سُن في الفترة المشمولة بالتقرير السابق يمكن أن يؤدي، لو طبق بالكامل على الأونروا، إلى زيادات هائلة في الإيجارات التي تدفعها الوكالة وبخاصة إيجارات المدارس.

١٣٩ - التعليم الخاص - في ١٩٩٨/١٩٩٩، كان معنى الافتقار إلى التمويل أن برنامج التعليم الخاص في لبنان، الذي كان يمول في السابق بتبرعات في إطار التمويل المخصص للمشاريع، لم يعد قادرا على تزويد الأطفال الذين يعانون صعوبات في التعليم بمساعدة خاصة لتمكينهم من المشاركة في برنامج التعليم العادي للوكالة. وعلى ذلك فإن ثلاثة مراكز للتعليم الخاص كائنة في مجتمعات مدارس البداوي وعين الحلوة ونهر البارد أدمجت في الصفوف الدراسية العادية. وتبذل الجهود للاهتمام إلى مانح يمول المشروع في السنوات المقبلة.

١٤٠ - التعليم المهني والتقني - قدم مركز التدريب في سبلين تدريباً مهنياً وتقنياً إلى ٦٠٧ متدربين، من بينهم ١١٨ امرأة، وذلك في إطار ١٣ دورة حرفية وست دورات تقنية/شبه مهنية. وأجريت دراسة استقصائية لأوضاع خريجي المركز في عام ١٩٩٧ بينت أن ٧٣,٥ في المائة منهم كانوا يعملون في عام ١٩٩٨ بالرغم من المشاكل التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون في الحصول على عمل في لبنان. وجرى تحسين مستوى المعدات في ورش المركز الأربع خلال الفترة المشمولة بالتقرير بأموال مخصصة للمشاريع. وأنشئ مركزان حاسوبيان وتم تدريب موظفين اثنين في الولايات المتحدة لإدارة هذين المركزين.

١٤١ - إعداد المعلمين قبل الخدمة - نظرا إلى الصعوبات التي تواجهها الأونروا في تعيين معلمين مؤهلين للمرحلة الابتدائية، فإنها عادت إلى تنظيم دورة لإعداد المعلمين قبل الخدمة أمدها سنتان في مركز التدريب في سبلين، وهي دورة تم تقديمها آخر مرة في عام ١٩٨٢. وكان عدد الملتحقين بالدورة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ١٠٣، من بينهم ٧٢ امرأة. وقد تولت الأونروا تصميم المنهج الدراسي للدورة بما يكفل تخرج الطلاب منها بدبلوم معتمد في التعليم المدرسي في المرحلة الابتدائية الدنيا.

١٤٢ - رياض الأطفال - واصلت رياض الأطفال الفرنسية اللغة الممولة من مانح عملها، وبلغ عدد الملتحقين بها ٢٤٧ طفلا في السنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٩.

١٤٣ - المنح الدراسية الجامعية - في ١٩٩٨/١٩٩٩، استمر صرف ١٠٦ منحة من السنوات السابقة، كانت ٣٧ منحة منها قد حصلت عليها نساء.

١٤٤ - الرعاية الأولية - ظلت الأونروا المتقدم الرئيسي للرعاية الصحية إلى ٣٧٠ ٠٠٠ لاجئ مسجلين في لبنان. وكانت إمكانية حصول اللاجئين الفلسطينيين على الخدمات الصحية محدودة لأن البنى الأساسية للصحة العامة لا تزال في مرحلة الإنشاء، ولأن معظم اللاجئين غير قادرين على دفع التكاليف المرتفعة للرعاية الخاصة. وقدمت الوكالة خدماتها عن طريق ٢٥ مرفقا للرعاية الصحية الأولية، تتوفر فيها كلها خدمات تنظيم الأسرة، وتقدم ٢٤ منها رعاية خاصة في مجال معالجة البول السكري وارتفاع ضغط الدم، وتقدم ١٧ منها العناية بالأسنان، وتتضمن ١٥ منها مختبرات بينها ثلاثة تحتوي على مرافق للتصوير بالأشعة، وتقدم ١٥ منها رعاية متخصصة في أمراض القلب، والتوليد والأمراض النسائية، وأمراض الأطفال، ومعالجة أمراض الأذن والأنف والحنجرة.

١٤٥ - الرعاية الثانوية - قدمت الرعاية في المستشفيات إلى اللاجئين الموجودين في لبنان عن طريق ترتيبات تعاقدية مع ١٤ مستشفى خاصا لعامة الأمراض والأمراض العقلية والتدرن الرئوي. والارتفاع المطرد في التكاليف مشفوعا بكبر الفارق ما بين الحد الأدنى من احتياجات اللاجئين وبين ما هو متاح للوكالة من موارد جعل توفير الرعاية الكافية في المستشفيات في طليعة الاهتمامات الصحية في ميدان العمليات هذا. وبفضل تبرعات خارجة عن الميزانية قدمت في إطار نداء لبنان (انظر الفقرة ٧٤ أعلاه)، أمكن الحفاظ على خدمات المعالجة في المستشفيات وتغطية تكاليف اللوازم الطبية الإضافية في عام ١٩٩٨. وبفضل أموال مخصصة للمشاريع، قدمت الوكالة مساعدة لتغطية تكاليف الولادة في المستشفيات للحوامل المعرضات للخطر. وكان الاستمرار في تقديم الدعم للمعالجة في المستشفيات من موارد خارجة عن الميزانية أمرا جوهريا فيما يتعلق بتجنب تخفيض الخدمات. وبالنظر إلى شدة صعوبات الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية للاجئين الموجودين في لبنان، فقد استمر استثناءهم من نظام المشاركة في تغطية التكاليف الساري في ميادين العمليات الأخرى، وإن كانت المشاركة في تغطية التكاليف مطلوبة للعلاج المتخصص من أجل إنقاذ الحياة. وبات جليا خلال الفترة المشمولة بالتقرير أنه لا يمكن الحفاظ على الخدمات في عام ١٩٩٩ ضمن النطاق المحدود للأموال المخصصة من الميزانية العادية للوكالة. وتوخيا للحفاظ على الخدمات بمستوياتها الحالية، بحثت الوكالات عن خيارات اقتصادية أخرى. وعلى اثر إجراء تقييم مستوفى لمعايير الرعاية والمرافق المتاحة في مستشفيات جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية، أعيد توزيع أسرة من مستشفيات تابعة للقطاع الخاص إلى أربعة مستشفيات تابعة للجمعية كائنة في البقاع الواقعة في منطقة لبنان الأوسط، وصيدا، وطرابلس بأجور أقدر على المنافسة، وذلك اعتبارا من شباط/ فبراير ١٩٩٩. ولما كانت هذه المستشفيات قد استصلحت ورفعت مستوياتها إلى ما يفي بالمعايير المقبولة، فإنها توفر بيئة أكثر تيسرا لمعالجة اللاجئين. وفي الوقت نفسه، اتخذت الإجراءات للتعاقد على حجز أسرة في المستشفيات الخاصة لمعالجة الحالات التي تتطلب معايير رعاية ومرافق لا تتوفر مباشرة في مستشفيات جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية. والمكاسب التي تتحقق في مجال الكفاءة نتيجة لذلك الترتيب ستساعد على خفض العجز في ميزانية العلاج في المستشفيات. غير أننا نجد في منتصف عام ١٩٩٩ أنه لا تزال هناك حاجة إلى تبرعات إضافية لاستبقاء الخدمات على مستوياتها في عام ١٩٩٨. وفي آذار/ مارس ١٩٩٩، عقد ممثلو الأونروا وحكومتى كندا وإيطاليا اجتماعا ثلاثيا في بيروت للنظر في طرق تحسين إمكانيات

الحصول على خدمات المستشفيات فضلا عن كفاية استقرار التمويل واستدامة الخدمات. واتفق الأطراف الثلاثة على استمرار الوكالة في العمل بصفة المشتري الأساسي لخدمات المستشفيات ووجوب التماس دعم مالي إضافي من المانحين لمدة ثلاث سنوات بما يقرب من ٣,٦ مليون دولار في السنة لتغطية التكاليف المباشرة للعلاج في المستشفيات واستراتيجيات الدعم الأخرى.

١٤٦ - البنية الأساسية للصحة - يجري العمل بشكل جيد في إنشاء مستوصف عام في بيروت واستبدال مركز صحي غير مرض في مخيم الرشيدية، والمتوقع إنجازه في منتصف عام ١٩٩٩.

١٤٧ - التعاون مع الحكومة اللبنانية - شاركت الأونروا في أيام التحصين الوطنية للقضاء على شلل الأطفال في لبنان وفقا للاستراتيجية الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية، واستخدمت في ذلك لقاحات تبرعت بها اليونيسيف. وتم توقيع مذكرة تفاهم بين الوكالة وبين البرنامج الوطني لمكافحة التدرن الرئوي بغية تنسيق جميع النواحي المتصلة بتنفيذ استراتيجية منظمة الصحة العالمية القائمة على دورة العلاج القصيرة الخاضعة للرصد المباشر، بما في ذلك المراقبة والإدارة والمتابعة الوبائية. واستمرت الرابطة الوطنية للثالاسيميا في توفير الدعم لمعالجة أطفال اللاجئين الذين يعانون من هذا المرض الخلقي.

١٤٨ - البنية الأساسية للصحة البيئية - بالرغم من إنجاز دراسات الجدوى والتصاميم التقنية المفصلة، فإن العقود المتصلة بالإشراف على شبكات للمياه والمجارير والصرف وإنشائها في ثمانية من مخيمات اللاجئين لم تمنح حتى الآن بالنظر إلى أنها لا تزال قيد نظر المانح لثاني سنة متوالية. والمقدر أن ثمة حاجة إلى مبلغ إضافي قدره ٧ ملايين دولار فوق المبلغ الذي تم التعهد به مؤقتا لتنفيذ الأشغال اللازمة وقدره ٩ ملايين دولار. وقد أنجز إنشاء شبكة لتوريد المياه في مخيم دباية، وإنشاء خطوط مجارير، واستصلاح الطرق في مخيم الميه ميه. وفي إطار الجهود التي تبذلها الوكالة لتحقيق أوضاع صحية مثلى في مخيمات اللاجئين ومكاسب من حيث فعالية التكاليف، عمدت إلى شراء شاحنات ضاغطة وقلابات صغيرة وحاويات متطابقة بالاستعانة بتبرع خاص. وستساعد تلك المعدات على إدخال نظام متكامل للنفايات الصلبة يقوم على الميكنة الكاملة لجميع القمامة التخلص منها.

جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية

١٤٩ - تسجيل اللاجئين - في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، كان عدد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا ١٤٤ ٣٧٠، أي بزيادة قدرها ١,٥ في المائة على عددهم في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ الذي كان ٥٥١ ٣٦٤. ويعكس معدل الزيادة هذا نمو عدد السكان.

١٥٠ - برنامج العسر الشديد - ازداد عدد اللاجئين الداخليين في برنامج العسر الشديد من ٦٦٩ ٣٧ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى ٢٥٨ ٣٨ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، مما يمثل ١٠ في المائة من عدد اللاجئين المسجلين. ولم يحصل تحسن يذكر في الحالة الاجتماعية - الاقتصادية للاجئين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وظلت فرص العمل وكسب الدخل نزرة، وكان التنافس على فرص العمل شديدا. وفي بعض الأماكن

في لبنان، كاد عدد مقدمي طلبات المساعدة المتصلة بالعسر الشديد يرتفع إلى ضعفه. وقد رفضت طلبات الكثيرين لأنهم لم يفوا بالمعايير الصارمة لأهلية القبول في البرنامج. ومع هذا فإن نسبة المستفيدين من برنامج العسر الشديد بالقياس إلى مجموع اللاجئين المسجلين بقيت على أعلاها في لبنان منها في أي ميدان آخر من ميادين العمليات. وظلت المساعدة الغذائية تقدم نقداً وعينا. وأدى ما يوزع في لبنان وحده من حمص وعدس بالإضافة إلى المكونات الأساسية الأخرى لحصة الإعاشة إلى حفظ القيمة التغذوية للمساعدة الغذائية العينية في مستواها البالغ ٨٠٠ ١ وحدة حرارية للشخص الواحد في اليوم.

١٥١ - استصلاح المآوى - تم التعويض عن التخفيض في ميزانية الصندوق العام لاستصلاح المآوى بتبرعات خاصة من ثلاثة مانحين رئيسيين. وفي الربع الأول من عام ١٩٩٩، كانت هناك ٦٩٢ أسرة من الأسر التي تعيش داخل المخيمات تسكن مآوى لا تفي بالحد الأدنى من المعايير. وقد استصلح في الفترة المشمولة بالتقرير ما مجموعه ١٠١ من مآوى الأسر التي تعاني العسر الشديد. وواجهت الأونروا صعوبات في منطقة صور حين امتنعت السلطات اللبنانية عن منح تصريح للمقاولين بجلب مواد البناء لاستصلاح المآوى. أما الصعوبات التي ووجهت في السنوات السابقة فيما يتعلق بتنفيذ عمليات استصلاح المآوى في مخيم دباية فقد تم تذليلها وتمكنت الوكالة من القيام بتعميرات لستة عشر مآوى في المخيم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٥٢ - التخفيف من الفقر - منحت قروض ميسرة يبلغ متوسط الواحد منها ٤٠٠٠ دولار لـ ٢٠ أسرة بغية إنشاء مشاريع أعمال صغيرة، في حين أن ١٥ أسرة تمكنت من تحقيق دخل يكفي لشطبها من سجلات العسر الشديد في منتصف عام ١٩٩٩. ومنحت قروض صغيرة تتراوح مبالغها ما بين ٥٠٠ دولار و ٣٠٠٠ دولار من صندوق دائر لـ ٤٤ أسرة فقيرة لتمكينها من تحقيق الإكتفاء الذاتي. وفي إطار جهود الأونروا الرامية إلى تنويع مبادرات التخفيف من الفقر، أتيح التدريب على المهارات لـ ٢٨ شابا وشابة من تاركي الدراسة كانوا مسجلين في برنامج العسر الشديد. وقد نظمت الدورات في مركز التدريب في سبلين، وتناولت مهارات قابلة للتسويق مثل اللحام، وصيانة أجهزة تكييف الهواء والمعدات الكهربائية، وتركيب الآجر وكتل الخرسانة، وتركيب القرميد.

١٥٣ - دور المرأة في التنمية - التحقت ٢٠٤ ٢ مشاركات بـ ١٢ دورة تدريبية نظمت في تسعة من مراكز البرامج النسائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقدمت أنشطة ترفيهية وثقافية بالإضافة إلى المبادرات الرامية إلى زيادة وعي المرأة بالقضايا الثانوية والاجتماعية والصحية والمتصلة بالجنسين. وأنشئت صفوف قبل مدرسية بإدارة قائمة على المجتمع المحلي في مركز البرامج النسائية في صبرا. وبدأ تطبيق خطط لمنح القروض المضمونة جماعيا في مركزي البرامج النسائية في البداوي وبرج البراجنة. وتم توزيع ما مجموعه ٥٠٠ ٢١ دولار على ٦٥ امرأة. وتواصلت الجهود النسائية التي كانت كلها تحت الإدارة القائمة بكليتها على المجتمع المحلي.

١٥٤ - التأهيل المجتمعي - استمر التنسيق الوثيق مع المنتدى المحلي للمنظمات غير الحكومية، الذي قدم خدمات للاجئين الفلسطينيين المعوقين. وقد شمل ذلك التنسيق تعزيز خدمات التأهيل القائمة على المجتمع

المحلي؛ وإحالة المعوقين إلى الخدمات الطبية والتأهيلية المناسبة؛ والمشاركة في تكاليف الأعضاء الصناعية التي تعطى للاجئين المعوقين المعوزين؛ وتدريب العاملين على نهج تأهيلي قائم على المجتمع المحلي؛ وتوفير التدريب التقني المتخصص للإخصائيين الاجتماعيين والمتطوعين؛ وتنظيم مخيمات صيفية للمعوقين وأنشطة ترفيهية أخرى. وبالنظر إلى عدم وجود خدمات تأهيلية كافية قائمة على المجتمع المحلي في بعض المخيمات، استمرت الأونروا في رعاية ٥٠ طفلاً معوقاً في مؤسسات متخصصة بالإضافة إلى ٥٦ طفلاً ملتحقاً بمركز التأهيل المجتمعي في نهر البارد. وأنجز تشييد مبني ذا طابقين في مخيم نهر البارد لإيواء مركز جديد للتأهيل المجتمعي ومركز للشباب؛ وتتولى إدارة وتسيير المركزين لجنستان محليتان بدعم من الأونروا والمنظمات غير الحكومية. واستمر تنفيذ مشروع تجريبي ممول من مانحين لإدخال الأطفال المصابين بضعف البصر في مجرى التعليم العام بقدر كبير من النجاح في مدرسة المنتار في مخيم عين الحلوة.

١٥٥ - توليد الدخل - منحت الأونروا ٣٠ قرصاً قيمتها ١٩٩ ٠٠٠ دولار خلال الفترة المستعرضة. وانطلاقاً من قاعدة من رأس المال قدرها ٣٥٠ ٥٠٠ دولار، بلغ عدد القروض الممنوحة حتى نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٩ ما مجموعه ٢٠٠ قرصاً قيمتها الإجمالية ١ ١٨٨ ٦٥٠ مليون دولار أدت إلى إيجاد ٤٨٥ وظيفة. وكان معدل السداد ٩٩ في المائة.

الفصل السابع

الجمهورية العربية السورية

ألف - التعليم

١٥٦ - التعليم الابتدائي والإعدادي - في السنة الدراسية ١٩٩٩/١٩٩٨، استوعبت مدارس الأونروا البالغ عددها ١١٠ في الجمهورية العربية السورية ٨٥٤ ٦٤ تلميذا في المرحلة الابتدائية، وأمدتها ست سنوات، والمرحلة الإعدادية، وأمدتها ثلاث سنوات، أي بزيادة ٨٠٤ تلاميذ (١,٣ في المائة) على السنة السابقة. ويمكن أن يعزى ارتفاع نسبة النجاح (٩٢,٣ في المائة) لطلاب الأونروا في الامتحان الحكومي السنوي لعام ١٩٩٨ لتلاميذ السنة الإعدادية الثالثة، في جزء منه، إلى نظام الرصد والمراقبة الذي اعتمدته الأونروا في الجمهورية العربية السورية، وهو نظام يعتمد على مواصلة تقييم وتشخيص نقاط الضعف لدى التلاميذ إلى جانب تطوير الأنشطة التعويضية أثناء السنة الدراسية.

١٥٧ - البنية الأساسية للتعليم - كانت حوالي ٩٤ في المائة من المدارس تعمل على أساس الفترتين وكانت ٨,٢ في المائة منها تشغل مباني مدرسية مستأجرة غير مرضية. وكان متوسط عدد التلاميذ في الصف الواحد ما يقرب من ٤٥. وأنجز مبنى مدرسة جديدة في المزة وحل محل مبنى مستأجر غير مرض. ويجري تشييد مدرستين أخريين. واستمرت الأونروا في السعي إلى الحصول على تمويل مشاريعي للاستعاضة عن ١١ من المباني المدرسية المستأجرة وحالتها غير مرضية.

١٥٨ - التدريب المهني والتقني - ضم مركز التدريب في دمشق ٧٩٥ متدربا، منهم ١٦٦ امرأة. وكان المتدربون ملتحقين بـ ١٣ دورة حرفية وسبع دورات تقنية،/شبه مهنية. وبفضل أموال مخصصة للمشاريع، أنجز تحسين مستوى وتجهيز ورش للنجارة وصنع الأثاث ومختبرين حاسوبيين. وتوخيا لتلبية طلبات السوق المحلية، أكملت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ خطط ترمي إلى تحسين مستوى دورة الإلكترونيات بحيث تصبح دورة للتحكم الإلكتروني والتطبيقات الحاسوبية. وحضر موظفو التعليم برنامج زمالات في اليابان. وأنشئ مركز حاسوبي جديد في مركز التدريب في دمشق وتم تدريب موظف في الولايات المتحدة ليتولى إدارته.

١٥٩ - المنح الدراسية الجامعية - في ١٩٩٩/١٩٩٨، استمر ٢٠٩ من أصحاب المنح الدراسية، بينهم ٨٦ امرأة، في متابعة دراساتهم من السنوات السابقة.

باء - الصحة

١٦٠ - الرعاية الأولية - جرى تقديم الرعاية الصحية إلى اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية عن طريق شبكة الوكالة المؤلفة من ٢٣ مركزا صحيا، قامت كلها بتقديم الرعاية الطبية الشاملة، بما في ذلك رعاية صحة الأم والطفل وخدمات تنظيم الأسرة، والرعاية المتخصصة في مجالي البول السكري وارتفاع ضغط الدم. وكان ١٩ مرفقا من تلك المرافق يضم مختبرات، و ١٢ منها يقدم خدمات العناية بالأسنان مدعومة بخدمات صحية فموية للمدارس قدمتها وحدة متنقلة لطب الأسنان.

١٦١ - الرعاية الثانوية - جرى تقديم خدمات العلاج في المستشفيات عن طريق اتفاقات تعاقدية مع ثمانية مستشفيات خاصة بالأسعار الحكومية الرسمية. وبالنظر إلى عدم إمكان إتاحة مخصصات إضافية في عام ١٩٩٩ للحفاظ على الخدمات الأساسية للمستشفيات، فقد بقيت القيود الصارمة على الإحالة ومدد الإقامة نافذة، واضطلع بإعادة توزيع جزئية للأسرة من مستشفيات القطاع الخاص إلى مستشفيات المنظمات غير الحكومية الأقل كلفة منها.

١٦٢ - التعاون مع الحكومة السورية - استمر التعاون والتنسيق الطويلا العهد بين الأونروا ووزارة الصحة السورية، وبخاصة في مجالي رصد الأمراض ومكافحتها، والحملات الوطنية للتحصين من شلل الأطفال. وواصلت الوزارة تلبية احتياجات الوكالة من اللقاح المضاد لالتهاب الكبد من الفئة باء في شكل هبات عينية. وفي سياق استراتيجية منظمة الصحة العالمية/اليونيسيف للقضاء على الحصبة بحلول عام ٢٠١٠، اضطلعت وزارة الصحة بحملة للتحصين من الحصبة - الحصبة الألمانية في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وشاركت الأونروا في الحملة بتلقيح ما يقرب من ٦٠ ٠٠٠ طفل تتراوح أعمارهم بين تسعة أشهر و ١٥ سنة. وأبرمت مذكرة تفاهم مع البرنامج الوطني لمكافحة التدنر الرئوي توخيا لتنسيق أنشطة رصد المرض ومكافحته بالاستناد إلى استراتيجية منظمة الصحة العالمية القائمة على دورة العلاج القصيرة الخاضعة للرصد المباشر. وظل الأطفال اللاجئين المصابون بمرض التلاسيميا يعالجون عن طريق البرنامج الوطني لمكافحة هذا المرض.

١٦٣ - الصحة البيئية - أنجز استبدال شبكة المجاري الداخلية القديمة في مخيم نيرب في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وأتيح تبرع خاص لربط مخيم خان دنون بشبكة المجاري البلدية القريبة.

جيم - الإغاثة والخدمات الإجتماعية

١٦٤ - تسجيل اللاجئين - في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، كان عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في الجمهورية العربية السورية ٥٢١ ٣٧٤، أي بزيادة قدرها ٢,٤ في المائة على عددهم في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ البالغ ٨٠٥ ٣٦٥. ويعكس معدل الزيادة هذا نمو عدد السكان.

١٦٥ - برنامج العسر الشديد - ازداد عدد الذين يعانون العسر الشديد بنسبة ٤,٦ في المائة، وذلك من ٧٩٤ ٢٣ شخصا في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى ٨٩١ ٢٤ بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٩. وأدى سحب برنامج المساعدات النقدية المختارة إلى ترك الكثير من أسر اللاجئين التي تعاني الفاقة دون مساعدة في حالات الطوارئ، كان من بينهم الذين الحقت الحرائق أضرارا بمأويهم. وكان الإخصائيون الاجتماعيون مسؤولين، كما هو الأمر في سائر الميادين، عن إدارة أعداد ضخمة من الحالات. مثال ذلك أن متوسط عبء العمل المسند إلى الإخصائي الواحد كان ٣٤٠ حالة في السنة بدلا من العدد المحبذ البالغ ٢٥٠. وقد اتسم النصف الثاني من عام ١٩٩٨ بتأخيرات في تلقي الأموال اللازمة لصرف الإعانات النقدية للأسر التي تعاني العسر الشديد، الأمر الذي أدى بدوره إلى تأخير دورة التوزيع الرابعة.

١٦٦ - استصلاح المأوى - استعانت الأونروا بتمويل خارج عن الميزانية لاستصلاح ٣٧ مأوى للأسر التي تعاني العسر الشديد، وذلك على أساس مساعدة الذات بالنسبة إلى بعضها، وهو نهج تشارك الأسر بموجبه

في التصميم والاستصلاح، وعن طريق اللجوء إلى مقاولين من المخيمات بالنسبة إلى الباقي. وكانت فعالية كلفة النهج القائم على مساعدة الذات واضحة: ذلك أنه تم بنفس المبلغ من المال استصلاح ٢٨ مأوى بتكلفة تساوي تكلفة استصلاح ٩ مأوى بالاستعانة بمقاولين. وهناك ١٠٠ مأوى آخر مرشحا للاستصلاح رهنا بتوفر الأموال اللازمة. وتسعى الوكالة إلى الحصول على تمويل لاستبدال مأوى مخيم نيرب التي تتخذ شكل ثكنات وتشكل خطرا على الصحة والسلامة.

١٦٧ - التخفيف من الفقر - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أضيفت ١٠ جماعات جديدة إلى الخطط القائمة لمنح القروض المضمونة جماعيا، وبذلك ارتفع المجموع إلى ٦٢ جماعة تشتمل على ٧٩٠ شخصا؛ ومنح ٢٩ قرضا فرديا لإنشاء و/أو تطوير مشاريع أعمال صغيرة في القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع الخدمات الطبية. ومنحت القروض أيضا لمراكز البرامج النسائية بغية إنشاء وحدات للتدريب على الحواسيب، مما يساعد تلك المراكز على تمويل جزء من ميزانيتها التشغيلية السنوية. وأجرى إخصائون اجتماعيون دراسة فردية خاصة عن الأسر المقرر وقف حصص إعاقتها من الأسر التي تعاني العسر الشديد؛ وستساعد تلك الدراسة على الاستدلال على الأشخاص الذين يعانون العسر الشديد ويمكن أن يستوفوا المؤهلات اللازمة لمنحهم قرضا لإنشاء مشروع أعمال يخفف من مشاكلهم المالية.

١٦٨ - دور المرأة في التنمية - بذلت جهود مكثفة لتمكين المرأة في الأسرة وفي المجتمع. وقد تم تقديم كل ما يلي عن طريق مراكز البرامج النسائية: المشورة، والتثقيف الصحي، وخدمات المكتبات، وبرامج تعليم اللغة الإنكليزية، ودورات محو الأمية، والأنشطة البيئية على صعيد المجتمع المحلي، والأنشطة الاجتماعية والترفيهية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تخرج ٢ ٠٠٠ رجل وامرأة من مجموعة متنوعة من دورات التدريب على المهارات. وشاركت مراكز البرامج النسائية في عدة معارض لمنتجات التطريز أقيمت بهدف جمع التبرعات. وأنشئت في مخيمات حماة واللاذقية واليرموك، بتمويل من المانحين، ثلاث مكتبات من المقرر أن تديرها أعضاء مراكز البرامج النسائية. وقدمت رياض الأطفال الإحدى عشرة الملحقة بمراكز البرامج النسائية خدمات في إطار ما قبل الدراسة الابتدائية إلى أكثر من ٦٠٠ طفل تتراوح أعمارهم ما بين الثالثة والخامسة. وغطى الدخل المتحصل من رياض الأطفال تلك التكاليف الجارية لرياض الأطفال ومراكز البرامج النسائية على السواء، بما فيها مرتبات ٥٠ مشرفا. وقبلت النوادي الصيفية لمراكز البرامج النسائية أكثر من ٤٠٠ طفل خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٦٩ - التأهيل المجتمعي - نظمت الأونروا دورات تدريبية حضرها عاملون متطوعون في مجال التأهيل، وآباء وأمهات الأطفال المعوقين، وإخصائون اجتماعيون، وتناولت طرق تعليم الأطفال المتخلفين عقليا. وشملت فرص التدريب الأخرى تعليم اللغة الإنكليزية، وحلقة عمل عن كيفية إنشاء مشاريع الأعمال الصغيرة، ودورة للتدريب على الحرف اليدوية ركزت على تعليم النساء المعوقات تقنيات لتحسين مهارات التصميم والإنتاج والتسويق. واضطلع مانح بتمويل تكميل مركز التأهيل المجتمعي في حمص، وتوفير التدريب للجنة إدارة ذلك المركز. وبدأت في درعا وحماة وحمص، بالتنسيق مع إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية، دراسة استقصائية شاملة عن المعوقين في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين؛ وترمي هذه الدراسة إلى تحديد حاجات المعوقين، ووضع خطط وبرامج خاصة تمكنهم من تحقيق الاندماج الاجتماعي. ونظم في عام ١٩٩٨ مخيم صيفي لصالح ١١٠ من الأطفال اليتامى والمعوقين. وزودت الوكالة ٥٦ شخصا معوقا بأجهزة معينة على السمع وكراسي متقدين وأعضاء اصطناعية.

الفصل الثامن

الضفة الغربية

ألف - التعليم

١٧٠ - التعليم الابتدائي والإعدادي - تدير الأونروا ٩٨ مدرسة في الضفة الغربية ، ٣٦ منها للبنين، و٤٦ للبنات، و١٦ للتعليم المختلط. وضمت تلك المدارس ٩٤٤ ٥١ تلميذا، كان ٤٣,٥ في المائة منهم بنين، و ٥٦,٥ منهم بنات. وازداد عدد الملتحقين في ١٩٩٨/١٩٩٩ بنسبة ٣,٩ في المائة عليه في ١٩٩٧/١٩٩٨. ونقص عدد المدارس في ١٩٩٨/١٩٩٩ بمدرسة واحدة عنه في ١٩٩٧/١٩٩٨ بسبب إدماج مدرستين للبنين في مخيم الأمعري في مدرسة واحدة بنيت حديثا.

١٧١ - البنية الأساسية للتعليم - بدأت الأونروا، بالاستعانة بأموال مخصصة للمشاريع، في بناء خمس مدارس للحلول محل أبنية غير مرضية. وفي نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٩، كان قد أنجز بناء مدرستين وكانت هناك ثلاث مدارس قيد الإنشاء. كذلك أنجز بناء ستة صفوف ووحدتين للمراحيض، وكانت هناك ستة صفوف قيد الإنشاء. والمتوقع إنجاز مدرسة بيت سوريك بحلول بداية السنة الدراسية ١٩٩٩/٢٠٠٠. وظلت الأونروا تلاقى صعوبة في الحصول على مواقع مناسبة لأبنية المدارس. ومتوسط عدد التلاميذ في الصف الواحد في مدارس الوكالة في الضفة الغربية (٣٨٤ تلميذا) هو أقل متوسط في أي ميدان من ميادين العمليات نتيجة لارتفاع نسبة المدارس التي تشغل مباني مستأجرة (٢٠,٤ في المائة) أو تقع خارج المخيمات أو في مناطق نائية. وظلت المدارس الكائنة في المخيمات مكتظة بالتلاميذ.

١٧٢ - التدريب المهني والتقني - ضمت مراكز التدريب المهني والتقني الثلاثة التابعة للأونروا في الضفة الغربية - وهي مركز رام الله لتدريب الإناث ومركز رام الله لتدريب الذكور ومركز تدريب قلنديا - ١٥٤ ١ متدربا في السنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٩، منهم ٤٩٨ امرأة. وقدمت المراكز الثلاثة ١٦ دورة حرفية و ١٩ دورة تقنية/شبه مهنية. وبلغت نسبة نجاح خريجي الدورات التدريبية للأونروا ٨٥,٦ في المائة في الامتحان الشامل الذي عقدته وزارة التعليم العالي للسلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٨ وذلك مقابل ٨٧ في المائة في عام ١٩٩٧. وأجريت دراسة استقصائية عن خريجي عام ١٩٩٧ كشفت عن أن ٩١ في المائة منهم كان قد جرى توظيفهم بحلول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وقدمت، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية، ١٢ دورة قصيرة الأمد تستغرق ما بين اسبوع واحد و ٤٠ اسبوعا في مركز تدريب قلنديا وذلك لتدريب ٢٠٣ متدربين و ٢٣ موظفا في مجالات المهارات الحاسوبية، وتقنيات البناء، وصنع الألومنيوم، والإسعافات الأولية، واللغة العبرية، واللغة الإنكليزية. وحضر مدير مركز تدريب قلنديا برنامج زمالات في اليابان. واستمر مركز رام الله لتدريب الإناث في تقديم دورة أمدها ٤٠ اسبوعا لصالح السكرتيرات التنفيذيات، التحقت بها ٢٠ طالبة. وتولت الأونروا رعاية ٢٥ من الطلاب اللاجئين للالتحاق بشتى البرامج الحرفية في معهد تدريبي خاص. وأنشئت مراكز حاسوبية جديدة في مركزي رام الله لتدريب الإناث والذكور كليهما وتم تدريب أربعة موظفين في الولايات المتحدة لإدارة تلك المراكز.

١٧٣ - كلية العلوم التربوية - ضمت كليتا العلوم التربوية في مركز رام الله لتدريب الذكور ومركز رام الله لتدريب الإناث ٥٠٣ طلاب، منهم ٣١٥ امرأة، وذلك في برنامج أمده أربع سنوات لإعداد المعلمين قبل الخدمة في المستوى اللاحق لمرحلة الدراسة الثانوية. وقد انخفض عدد الملتحقين بنسبة ١٦,٦ في المائة عن طاقة الاستيعاب التي تتسع لـ ٦٠٠ من الأمكنة التدريبية وذلك بسبب عدم تمكن طلاب غزة من الحصول على تصاريح سفر من السلطات الإسرائيلية. وقد تخرج من الكليتين في تموز/يوليه ١٩٩٨ ما مجموعه ٩٩ طالبا، منهم ٦١ امرأة. وقررت الوكالة عدم إدخال التدريب أثناء الخدمة في كليات العلوم التربوية في الضفة الغربية بسبب القيود المفروضة على التنقل التي منعت المعلمين من المشاركة، ولأن السلطة الفلسطينية لم تقم حتى الآن بإدخال برنامج للتدريب أثناء الخدمة يرمي إلى رفع مستوى معلميها إلى مستوى أول درجة جامعية. غير أن هناك ٢٠١ من المعلمين التابعين للوكالة ملتحقون ببرامج في الجامعات المحلية لرفع مستوى مؤهلاتهم إلى مستوى أول أو ثاني درجة جامعية.

١٧٤ - المنح الدراسية الجامعية - في ١٩٩٨/١٩٩٩، استمرت من السنوات السابقة ١٢٩ منحة دراسية، كانت ٧٤ منها قد حصلت عليها نساء.

١٧٥ - القيود التشغيلية - لا يزال برنامج التعليم للأونروا يتعرض للتعطيل بسبب القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية بالاستناد إلى أسباب أمنية. وقد أثرت هذه القيود في حرية التنقل، وإن يكن ذلك إلى درجة أقل مما كانت عليه في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي عدة حالات، أدت الإغلاقات إلى منع المتدربين والمعلمين وغيرهم من موظفي التعليم التابعين للوكالة من الوصول إلى أماكن عملهم أو تدريبهم. وتعرض برنامج التعليم للخلل الشديد بسبب النواقص في ملاك المعلمين. وكان الموظفون الذين يحملون بطاقات هوية من الضفة الغربية يواجهون أحيانا صعوبات في الوصول إلى المدارس الثماني التابعة للوكالة في القدس، ولا سيما أثناء الإغلاقات الداخلية. غير أن التعطيلات لم تكن هامة إلى الحد الذي يبرر تمديد السنة الدراسية.

باء - الصحة

١٧٦ - الرعاية الأولية - قدمت الرعاية الصحية الأولية الشاملة إلى اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية من خلال شبكة الوكالة التي تضم ٣٤ مرفقا من مرافق الرعاية الصحية الأولية، كلها تقدم خدمات تنظيم الأسرة ورعاية متخصصة لحالات البول السكري وارتفاع ضغط الدم، بالإضافة إلى كامل مجموعة خدمات الرعاية الطبية الوقائية والعلاجية. وكان من بين تلك المرافق ٢٥ مرفقا تضم مختبرات، و ٢٠ مرفقا توفر العناية بالأسنان مدعومة بوحدة متنقلة لطب الأسنان لتوفير الخدمات الصحية الفموية للمجتمعات المحلية. وكانت هناك ستة مراكز توجد فيها مرافق للتصوير بالأشعة وستة مراكز تقدم خدمات العلاج الطبيعي.

١٧٧ - الرعاية الثانوية - جرى تقديم الرعاية في المستشفيات من خلال ترتيبات تعاقدية مع مستشفى أوغستا فكتوريا في القدس، ومستشفى سانت جونز لأمراض العيون، وسبعة مستشفيات أخرى تابعة لمنظمات غير حكومية في الضفة الغربية، وذلك بالإضافة إلى تقديمها مباشرة من قبل الوكالة في

مستشفاهما في قلقيلية الذي يضم ٤٣ سريرا. وتم أيضا سداد جزء من المصاريف التي تكبدها المرضى اللاجئون في مستشفى المقاصد في القدس ومركز الملك حسين الطبي في الأردن لقاء الرعاية المتخصصة التي لا تتوفر ببسر في المستشفيات المتعاقدة، مثل جراحة القلب. كذلك سددت الوكالة أقساط التأمين لتغطية علاج السرطان للاجئين الذين يحملون بطاقات هوية من الضفة الغربية. وبلغ مستوى المشاركة في دفع تكاليف العلاج ٢٥ في المائة في المستشفيات المتعاقدة و ٣٠ في المائة عن طريق خطة السداد. وواصلت الوكالة السعي إلى كفالة فعالية الكلفة عن طريق التحكم الصارم في الإحالات إلى مستشفيات المنظمات غير الحكومية في القدس، والإقلال من الاعتماد على المستشفيات الإسرائيلية المرتفعة الكلفة لأغراض الرعاية الخاصة بالمرحلة الثالثة، وإدخال نظام للدفع مبني على الأجر لقاء الإجراء الطبي بدلا من الأجر المستند إلى السرير/اليوم. وقد رفض سكان قلقيلية، الذين كانوا في السابق مثال المشاركة المجتمعية، أن يسهموا بأي مدفوعات عن تكاليف علاجهم في مستشفى الأونروا في المدينة ابتداء من آذار/ مارس ١٩٩٨ فصاعدا. وإذ واجهت الوكالة ارتفاعا في تكاليف العلاج في المستشفيات إلى جانب عجز مالي، فإنها حافظت على الاتصال الوثيق بالسلطة الفلسطينية بغية إعادة إدخال نظام المشاركة في الدفع المطبق في أمكنة أخرى في الضفة الغربية. وعرضت وزارة الصحة تعويض الوكالة من خلال هبات عينية مؤلفة من الأدوية وغيرها من المواد، ولكن تعذر تنفيذ هذا الترتيب البديل بسبب نقص الإمدادات. وإزاء هذه الخلفية، نجد أن المشروع الرامي إلى إنشاء وتجهيز جناح لطب الأطفال يضم ٢٠ سريرا، ووحدات للتصوير بالأشعة وللعلاج الطبيعي، وقاعة نوم للممرضات، ظل مجمدا لأن هذا التوسيع يلقي عبئا إضافيا على الموارد النزرة للوكالة ويمكن أن يخل بمعايير الرعاية في ذلك المستشفى.

١٧٨ - القيود التشغيلية - ظل البرنامج الصحي للأونروا يواجه قيودا تشغيلية خطيرة في الضفة الغربية نتيجة لما تفرضه السلطات الإسرائيلية من إغلاقات وقيود على التنقل بالاستناد إلى أسباب أمنية، وهي تشمل القيود المفروضة على عدد تصاريح السفر الممنوحة لموظفي الوكالة ومركباتها. وقد أدت إغلاقات الضفة الغربية وداخلها لمدد متطاولة إلى منع الموظفين من الوصول إلى أمكنة عملهم والحد من إمكانية وصول المرضى إلى المستشفيات في القدس. وبالمثل، فإن الخدمات المتصلة بمرافق الصحة العامة تعطلت في بعض الحالات لأن شاحنات القمامة لم تتمكن من الوصول إلى المخيمات. كما أن القيود المفروضة على السفر بين الضفة الغربية وقطاع غزة ولدت صعوبات في وجه التنسيق وتبادل المعلومات.

١٧٩ - انتشار الأمراض - تفشى الإسهال بشكل خطير في المخيم رقم ١ في منطقة نابلس في آخر اسبوع من آب/أغسطس ١٩٩٨، وأصاب أكثر ما أصاب الأطفال الذين هم دون الخامسة عشرة من أعمارهم. وقد عبأت الوكالة أفرقة صحة لمعالجة المرضى، وتوعية الجمهور، واتخاذ التدابير المناسبة للوقاية والمكافحة. وكان مصدر الإصابة تبادل التلوث فيما بين مجاريير المخيم وشبكة توريد المياه المتأكلة. وتلاشى المرض في أوائل أيلول/سبتمبر، عقب إجراء ترميمات في البنية الأساسية للمخيم. وقد شملت الإصابات ما مجموعه ٩٥٤ طفلا، ولم تقع أية وفيات.

١٨٠ - مشاريع البنية الأساسية المشتركة - يجري العمل في إنشاء مختبر للصحة العامة في رام الله تم تخطيطه بالتعاون مع السلطة الفلسطينية، وهو سيقوم حال بدء عمله بدور مرفق إحالة مختص بكامل مجموعة الاختبارات البيوكيميائية والبكتريولوجية فضلا عن سلامة المياه والأغذية.

١٨١ - تسجيل اللاجئين - في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، كان عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا ٧٤١ ٥٦٩، أي بزيادة قدرها ٢,٧ في المائة على عددهم في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ البالغ ٥٧ ٥٥٥. وهذه الزيادة الصغيرة، التي كانت أقل من المعدل المقدر لنمو السكان، نمت عن اتجاه الآباء والأمهات إلى تأخير تسجيل المواليد الجدد أو الامتناع عن تسجيلهم.

١٨٢ - برنامج العسر الشديد - انخفض عدد المسجلين في برنامج العسر الشديد انخفاضاً طفيفاً من ٤٨٧ ٣٠ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى ٣٩٣ ٣٠ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، ويمثل هذا العدد ٥,٣ في المائة من عدد السكان اللاجئين المسجلين في الضفة الغربية. وقد اعتمدت الأونروا نهجاً متكاملًا تجاه احتياجات الأسر التي تعاني العسر الشديد، وهو نهج لا يرمي إلى التصدي للاحتياجات المتصلة بالغذاء والمأوى وحدهما بل التصدي أيضاً للمشاكل التي كثيراً ما تكمن وراء فقر الأسر وتزيد من تفاقمها. وكان من نتيجة ذلك أن ٧٦ من الأطفال الذكور والإناث للأسر التي تعاني العسر الشديد عادوا إلى المدارس، و ٥٩ مدمناً للمخدرات التزموا بالخضوع للعلاج بانتظام، و ٣٠ امرأة تعاني العسر الشديد التحقت بصفوف محو الأمية، و ٤٠٣ نساء يعانين العسر الشديد التمسن المشورة بشأن تنظيم الأسرة في المراكز الصحية.

١٨٣ - استصلاح المأوى - تمكنت ٩٢ أسرة فقيرة، بواسطة تمويل مخصص للمشاريع ومساعدة تقنية قدمتها الوكالة، من أن تحسن حالة مآويها باتباع نهج قائم على مساعدة الذات. وهناك طلب كبير على استصلاح المأوى لدى الأسر التي تعاني العسر الشديد وغيرها من أسر اللاجئين المحرومة التي تعيش في مساكن لا تفي بالمعايير المقبولة.

١٨٤ - مساعدة الطوارئ - في تموز/يوليه ١٩٩٨، جرى تزويد ١١ أسرة بدوية (تضم ٧٥ شخصاً) بمساعدة طوارئ تتألف من الأغذية والأغطية والخيم بعد أن طردوا في معرض توسيع مستوطنات اسرائيلية تقع بالقرب من القدس. وقدمت أيضاً مساعدة طوارئ مماثلة إلى ٢١ أسرة (تضم ٨٠ شخصاً) تضررت مآويهم بالحرائق خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٨٥ - أنشطة الشباب - نظمت مراكز أنشطة الشباب البالغ عددها ١٨ في الضفة الغربية برنامجاً حافلاً من الأنشطة الرياضية والترفيهية والثقافية للشباب اللاجئين. وتم، بالتنسيق مع المدارس المحلية، تنظيم صفوف تعويضية وتكميلية لضعاف التلاميذ في بعض المراكز. كذلك تم تنظيم رحلات كشفية ومخيمات صيفية وشتوية للأطفال بالاشتراك مع وزارات السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية. وشاركت لجان الشباب في عمليات المصالحة التقليدية لتسوية المنازعات بين الأسر واضطلعت بخدمات اجتماعية، من بينها غرس الأشجار وحملات النظافة وترميم الطرق. ونظمت مراكز أنشطة الشباب محاضرات عن الحقوق المدنية، واجتماعات بين المقيمين في المخيمات وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني والسلطة الفلسطينية بشأن المشاكل التي يواجهها المخيم وغير ذلك من المسائل. واضطلعت جميع المراكز بحملات توعية فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وسعى مركز

في قلنديا إلى الإقلال من مشاكل رمي الحجارة والأعمال التخريبية في ذلك المخيم. وبدأ اتحاد مراكز أنشطة الشباب واتحاد مراكز البرامج النسائية في تنفيذ مشروع بعنوان "التاريخ الشفوي للاجئين الفلسطينيين"، بالتنسيق مع منظمة غير حكومية محلية وأخرى دولية. ونظمت الأونروا تدريبا في مجالات الإدارة والقيادة وبناء القدرات لصالح بعض المراكز، وساعدت مراكز أخرى على وضع مقترحات بمشاريع لتوليد الدخل وإرساء البنى الأساسية.

١٨٦ - دور المرأة في التنمية - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجزت مراكز البرامج النسائية في الضفة الغربية وضع الأنظمة الداخلية وأكملت الترتيبات اللازمة، بما فيها إيداع طلب تسجيل لدى السلطة الفلسطينية، لإنشاء اتحاد لتلك المراكز. وتمثل مراكز البرامج النسائية المحفل الوحيد لأنشطة المرأة في مخيمات اللاجئين؛ وهي تهدف إلى تعزيز دور المرأة في أسرتها وفي تنمية المجتمع المحلي. كما أنها توفر خدمات الدعم إلى المرأة العاملة عن طريق رياض الأطفال، ودور الحضنة، ودور الرعاية النهارية. هذا إلى أن ما ينظم من دورات التدريب على المهارات يدر دخلا لها. وتتاح في كل مركز منها ٧٥ فرصة عمل للنساء في المتوسط كل سنة، وذلك بالإضافة إلى ما يزيد عن ٢٠٠ فرصة للعمل داخل البيوت. ونظمت جميع المراكز برامج للتوعية بالقضايا الإنمائية والاجتماعية، ولا سيما عن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). واشتملت الموضوعات الأخرى على حقوق المرأة والحقوق المدنية، واكتشاف التعوق والوقاية منه، والزواج المبكر وزواج الأقارب، والحمل، ورعاية الأطفال، والإسعافات الأولية، وتنظيم الأسرة، وحفظ البيئة. ونظمت مجموعة واسعة التنوع من الأنشطة الاجتماعية والثقافية والترفيهية للنساء وصغار الفتيات. وقدمت الأونروا التدريب في برنامج عنوانه "أقم مشروعك بنفسك" للجان الإدارية في تسعة مخيمات، كما ساعدت لجان مراكز البرامج النسائية على وضع مقترحات بشأن توليد الدخل. وكان من أهم أهداف الأونروا تعزيز العمليات الديمقراطية في مراكز البرامج النسائية. وبحلول ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، كان ١٥ مركزا من تلك المراكز قد أصبحت مراكز تدار من قبل المجتمعات المحلية. وتقاسمت الأونروا والمجتمع المحلي إدارة أربعة مراكز أخرى، في حين أن المراكز الأربعة المتبقية كانت لا تزال تدار من قبل موظفي الأونروا. وأسهمت الوكالة في التكاليف الجارية لمراكز البرامج النسائية.

١٨٧ - التأهيل المجتمعي - واصلت مراكز التأهيل المجتمعي العشرة في الضفة الغربية التأكيد على الإدماج في المسار النظامي للدراسة في المدارس، وخدمات التأهيل الأساسية، والتعليم الخاص، وتوفير الأعضاء الاصطناعية، وتيسير التنقل، والخدمات الإرشادية لصالح المعوقين، ولا سيما الأطفال منهم. وعملت أيضا على تعزيز التعاون مع السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. ونظمت المراكز عدة أنشطة للتوعية، بما فيها نشرات عن التعوق وحملة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأسهمت في الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز حقوق المعوقين، بما فيها إعداد مشروع قانون بشأن حق التنقل الحر للمعوقين بهدف عرضه على المجلس التشريعي الفلسطيني. وأسهمت الأونروا في تكاليف إدارة المراكز، وقدمت التدريب على القيادة والتدريب التقني.

١٨٨ - التخفيف من الفقر - قدمت خطة التدريب/التمرين على المهارات فرصا تدريبية في شتى أنواع المهارات لـ ٣٤٨ من أبناء وبنات فقراء اللاجئين. ومنح حوالي ١٩ قرضا ميسرا جديدا في إطار خطة

للاهتمامات الدائرة؛ وتراجع معدل السداد بموجب الخطة إلى ٨٥ في المائة نتيجة للانخفاض الجذري لقيمة الشيكال مقابل الدولار. وكانت هناك خطة لمنح القروض المضمونة جماعيا نافذة في عدة مراكز من مراكز البرامج النسائية بالاشتراك مع منظمة دولية غير حكومية. ونظمت الأونروا وأدارت التدريب فيما يتعلق ببرنامج "أقم مشروعك بنفسك" لصالح عدة منظمات شعبية في ستة مخيمات وساعدت سبعة مراكز اجتماعية و٤٣ أسرة على إعداد مقترحات ودراسات جدوى لأغراض أنشطة توليد الدخل. ونظمت الأونروا أيضا ١٠ حلقات عمل في عدة مخيمات للتوعية بأسباب الفقر وإمكانيات التخفيف منه وذلك بالتنسيق مع المراكز الاجتماعية وبالاشتراك مع السلطة الفلسطينية، والمنظمات غير الحكومية المحلية، والمستشارين المحليين. وتم بالتنسيق مع منظمة غير حكومية محلية، ومركز للبحوث الاجتماعية والاقتصادية، ووزارة التخطيط، عقد حلقة دراسية عن موضوع "الفقر في فلسطين ومخيمات الضفة الغربية" في مركز البرامج النسائية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

الفصل التاسع

قطاع غزة

ألف - التعليم

١٨٩ - التعليم الابتدائي والإعدادي - في السنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٩، استوعبت مدارس الأونروا البالغ عددها ١٦٨ في قطاع غزة ٨٩٢ ١٥٩ تلميذا في المرحلة الابتدائية، وأمدتها ست سنوات، والمرحلة الإعدادية، وأمدتها ثلاث سنوات. وقد نجمت زيادة عدد التلاميذ بـ ٩٠٢٣ تلميذا (٦ في المائة) على عددهم في السنة الدراسية السابقة عن النمو الطبيعي في عدد السكان اللاجئين ودخول حوالي ١١١ من أولاد اللاجئين الوافدين حديثا مدارس الوكالة.

١٩٠ - البنية الأساسية للتعليم - يبلغ معدل عدد التلاميذ في الصف الواحد في ميدان عمليات غزة ما يقرب من ٥٠ تلميذا، وهو يشكل بذلك أعلى معدل على نطاق الوكالة، كما أنه يفوق بكثير المتوسط البالغ ٤٣ تلميذا للصف الواحد في مدارس السلطة الفلسطينية. وأكملت الأونروا بأموال مخصصة للمشاريع بناء مدرسة للحلول محل مدرسة متداعية. وأجريت أعمال صيانة شاملة على ثلاث مدارس. وفي منتصف عام ١٩٩٩، كان العمل جاريا في تشييد خمسة أبنية مدرسية. ويشكل أمر الحصول على تمويل مشاريعي إضافي لبناء المدارس في غزة إحدى أولويات التمويل الرئيسية للوكالة بالنظر إلى النمو السريع في عدد التلاميذ.

١٩١ - التدريب المهني والتقني - استوعب مركز التدريب في غزة ٨٤٤ متدربا، من بينهم ١٣٧ امرأة، في ١٤ دورة حرفية وسبع دورات تقنية/شبه مهنية. وقد تجاوز المركز طاقة استيعابه المعتادة البالغة ٧٢٧ متدربا بنسبة ٩,٣ في المائة وذلك استجابة لزيادة الطلب على دورات التدريب المهني والتقني وقلة الدورات البديلة لتوفير هذا التدريب، الأمر الذي يرجع في جزء منه إلى القيود المفروضة على التنقل التي منعت طلاب غزة من حضور الدورات في الضفة الغربية. وقد أنشئ مركزان حاسوبيان في مركز التدريب في غزة وتم تدريب موظفين اثنين في الولايات المتحدة لتولي إدارتهما.

١٩٢ - طلبة غزة الملتحقون بمراكز الضفة الغربية - امتنعت السلطات الإسرائيلية عن منح التصاريح للطلاب لحضور كليات العلوم التربوية ومراكز التدريب التابعة للوكالة في الضفة الغربية. وعلى ذلك لم تستقبل تلك الكليات ولا مراكز التدريب في رام الله دفعة جديدة من الطلاب من غزة، الأمر الذي أدى إلى فقدان أولئك الطلاب لفرص ثمينة.

١٩٣ - المنح الدراسية الجامعية - في ١٩٩٨/١٩٩٩ استمر صرف ٢٠٦ منح دراسية من السنوات السابقة كانت قد حصلت على ١٣٩ منها نساء.

١٩٤ - الرعاية الأولية - قدمت الأونروا خدمات الرعاية الصحية الأولية للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة عن طريق شبكة مؤلفة من ١٧ مرفقا من مرافق الرعاية الصحية الأولية، منها ١٣ مركزا صحيا تقدم مجموعة كاملة من الخدمات الطبية، بما فيها تنظيم الأسرة، والرعاية المتخصصة لمعالجة البول السكري وارتفاع ضغط الدم، والمختبرات؛ و ١١ مركزا يقدم العناية بالأسنان مدعومة بثلاث وحدات متنقلة لطب الأسنان توفر الرعاية الصحية الفموية للمجتمع المحلي. وتضم ستة منها عيادات للعلاج الطبيعي وأربعة مرافق للتصوير بالأشعة. وقد جرى ما يقرب من ثلث مجموع الولادات المسجلة في قطاع غزة في وحدات التوليد في ستة من تلك المراكز. وقدمت عملا بجدول تناوب اسبوعي خدمات متخصصة في أمراض القلب، والأمراض الصدرية، والأمراض النسائية، والتوليد، وأمراض العيون، وطب الأطفال. وقد استمر العمل بترتيب فريد يقوم على عيادة تأخذ بنظام الفترتين في المراكز الصحية في أكبر خمس مخيمات وفي مدينة غزة وذلك لأنه أثبت أنه أنجع وسيلة لسد الفجوة ما بين الحاجات المتنامية لسكان يتزايد عددهم بسرعة وما هو متاح للوكالة من موارد محدودة. واستمر مركزان صحيان بنيا وجهزا حديثا في العمل بدوام جزئي بسبب قلة الموارد.

١٩٥ - الرعاية الثانوية - قدمت خدمات المستشفيات عن طريق اتفاق تعاقدى مع مستشفى تابع لمنظمة غير حكومية هو المستشفى الأهلي الذي حجز فيه ٥٠ سريرا لمرضى اللاجئين وكذلك عن طريق الرد الجزئي للمصاريف الطبية التي يتكبدها اللاجئون لدى العلاج في مستشفيات السلطة الفلسطينية.

١٩٦ - مستشفى غزة الأوروبي - وفقا لما اتفق عليه المجلس الثلاثي للمشروع الذي يتألف من الجماعة الأوروبية، والسلطة الفلسطينية، والإونروا، تم تعيين فريق إدارة دولي في منتصف عام ١٩٩٩ للأغراض التالية: اقتناء ما تبقى من المعدات وأدوات الجراحة؛ وتعيين الموظفين المحليين من فنيين وإداريين وموظفي الدعم؛ والإشراف على الأشغال؛ والإضطلاع بعملية إنجاز المستشفى وبدء تشغيله. وسيشكل مستشفى غزة الأوروبي جزءا من نظام الرعاية الصحية للسلطة الفلسطينية. وقد بدأ بناء المستشفى في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وأنجز بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وتم شراء ما يزيد عن ٦٠ في المائة من معداته. وتم تلقي تعهدات وتبرعات بمبلغ ٤٢,٢ مليون دولار لحساب المستشفى، منها ٢,٦ مليون دولار لأغراض الشراء الذي لم يبدأ حتى الآن بسبب قرار اتخذه مجلس المشروع. وقد اضطرت عدم كفاية الموارد في مفاصل معينة من مرحلة الإنشاء الأونروا في السابق إلى التعجيل بتوفير الأموال تلافيا لتأخير التنفيذ مما أدى بها إلى تكبد خسائر أكثر كلفة. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، بلغ العجز المتراكم في حساب المستشفى ١١,٦ مليون دولار، وواصلت الأونروا جهودها للتوصل إلى اتفاق مع الجماعة الأوروبية بشأن الطرق الممكنة لاسترداد العجز.

١٩٧ - كلية التمريض في غزة - بعد تخرج آخر دفعة من المتدربات من كلية التمريض القديمة في غزة في حزيران/يونيه ١٩٩٨، اضطلعت وزارة الصحة للسلطة الفلسطينية بالمسؤولية عن توفير التعليم الأساسي في مجال التمريض. وفي آب/أغسطس ١٩٩٨، تسلمت الوزارة موقتا إدارة الكلية الجديدة المسماة كلية غزة للتمريض والمهن الصحية المتصلة به والكائنة داخل مجمع مستشفى غزة الأوروبي.

١٩٨ - مشروع صحة الأمومة وتنظيم الأسرة - أنجز مشروع السنوات الثلاث لصحة الأمومة وتنظيم الأسرة، الذي أعدته الوكالة بالتعاون مع جميع مقدمي الرعاية الصحية في قطاع غزة، بما في ذلك وزارة الصحة للسلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية، في الموعد المقرر لإنجازه بحلول آذار/مارس ١٩٩٩. والمشروع يرمي إلى إعداد مواد للتعليم المفتوح بشأن الرعاية في المرحلة السابقة للولادة وتنظيم الأسرة فضلا عن التدريب على نظم المعلومات الإدارية والإدارة التامة للنوعية، وذلك بالتعاون مع مستشارين فنيين من جامعة كينغستون في المملكة المتحدة. وقد أجرى في شباط/فبراير ١٩٩٩ تقييم لنهاية المشروع خلص إلى أن الأنشطة المتصلة بالمشروع قد نفذت بنجاح، وأنه يمكن نقل المشروع إلى لجنة تنسيق محلية. وخلص التقييم أيضا إلى أن مواد التعلم المفتوح ووحدات التدريب يمكن أن تكون لها فائدة محتملة لدى استعمالها في الميادين الأخرى من ميادين عمليات الوكالة.

١٩٩ - الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالتغذية - أجريت في قطاع غزة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ دراسة استقصائية عن التغذية وفقر الدم بالتنسيق مع مركز التعاون التابع لمنظمة الصحة العالمية في مراكز مكافحة الأمراض في أطلانطا. وكشفت الدراسة أن سوء التغذية الحاد أو الهزال (الوزن بالنسبة إلى الطول) لا يشكل سببا للقلق في مجال الصحة العامة، ولكن نسبة انتشار سوء التغذية المزمن أو التقزم (الطول بالنسبة إلى العمر) بلغت مستوى مرتفعا إلى حد ما بين الأطفال الذين هم دون سن الدراسة، الأمر الذي يوحي بأن الوضع التغذوي للأطفال لا يزال مختلا. وظلت نسبة إنتشار فقر الدم مرتفعة جدا بين الأطفال الذي لم يبلغوا سن الدراسة والحوامل، ومرتفعة نسبيا بين النساء غير الحوامل. وبالبناء على النتائج النهائية لتلك الدراسة الاستقصائية، ستراجع استراتيجية الوكالة بشأن الوقاية من فقر الدم الناجم عن نقص الحديد ومكافحته بما يتفق مع نهج منظمة الصحة العالمية واليونيسيف القائم على تعميم تكملة الغذاء بالحديد حين تتجاوز نسبة إنتشار نقص الحديد في جماعة سكانية من الحوامل والرضع والأطفال الذين لم يبلغوا سن الدراسة ٣٠ في المائة، كما هي الحال بين اللاجئين الفلسطينيين.

جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية

٢٠٠ - تسجيل اللاجئين - في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، كان عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في قطاع غزة ٤٤٤ ٧٩٨، أي بزيادة قدرها ٣,٣ في المائة على عددهم البالغ ٦٥٣ ٧٧٢ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٨. ويعكس معدل الزيادة نمو السكان، بمن فيهم أسر اللاجئين الذين وصلوا إلى غزة مع السلطة الفلسطينية. وكان أكثر من ٥٥ في المائة من اللاجئين مسجلين في مخيمات اللاجئين الكائنة في غزة، وهي أكبر نسبة منهم في أي ميدان من ميادين العمليات.

٢٠١ - برنامج العسر الشديد - زاد عدد اللاجئين المسجلين في برنامج العسر الشديد من ١٢٤ ٦٦ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى ٦٧٨ ٦٦ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. ويمكن أن تعزى نسبة الزيادة هذه البالغة ٨,٠ في المائة إلى نزرة فرص العمل، التي لو توفرت لمكنت العاملين من إعالة الأفراد الأفقر من الأسرة الموسعة. يضاف إلى ذلك أن النسبة المئوية للأسر المؤهلة لتلقي المساعدة هي أعلى في غزة منها في أي ميدان آخر من ميادين العمليات لأن الشبان الذكور من أفراد الأسرة مستمرون في التفرغ للتعليم كبديل عن البطالة أو لأنهم غير لائقين طبيا لكسب الرزق نتيجة للجراح التي أصيبوا بها أثناء الإنتفاضة. وأدى توزيع

الإعانات في شكل أغذية في جزء منها ونقود في جزئها الآخر إلى الإقلال إلى حد كبير من ممارسة بيع السلع الغذائية لسد الاحتياجات الأخرى. كما أن تجميد المساعدات النقدية الأخرى منذ آب/أغسطس ١٩٩٧ منع حوالي ٣٠ في المائة من بعض الأسر المحرومة المختارة من سد أمس احتياجاتها. ولكن خصص مبلغ ١٥٠ ١١ دولارا بصفة استثنائية في عام ١٩٩٩ لسد الحاجات الخاصة لـ ٢٢ أسرة تعاني العسر الشديد في غزة و ٥٧ أسرة مثلها في مخيم كندا.

٢٠٢ - استصلاح المأوى - استصلح ما مجموعه ١٠٣٣ مأوى في غزة بأموال مخصصة للمشاريع خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٠٣ - دور المرأة في التنمية - عينت سبعة من مراكز البرامج النسائية العشرة مديرات للإدارة. وانشئت مشاريع جديدة لتوليد الدخل في أربعة من تلك المراكز (في منطقة دراج وفي مخيمات جباليا والمغازي والنصيرات). وتم، بالتنسيق مع وزارة الثقافة للسلطة الفلسطينية، توسيع ثلاث مكاتب وتجهيزها في مراكز البرامج النسائية في دير البلح وجباليا ورفح. ونظم برنامج لإسداء المشورة القانونية في مركزي البرامج النسائية في دراج وخان يونس بالتعاون مع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. ونظمت في مختلف مراكز البرامج النسائية دورات تدريبية وحلقات عمل وحلقات دراسية ومحاضرات وما إلى ذلك لتعزيز أعمال المجالس الإدارية لتلك المراكز ولتوعية المجتمعات المحلية بمختلف القضايا، ومن بينها قضايا دور المرأة في التنمية، والعنف ضد المرأة والطفل، والعلاقات الصحية بين المراهقين والآباء والأمهات، والتثقيف المدني، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة والإلمام بالقانون. وجرى توسيع أنشطة اللياقة البدنية والأنشطة المتصلة بالمكاتب، وازداد عدد المستفيدين من تلك الأنشطة زيادة كبيرة. ويجري تنفيذ برنامج يسمى "من الطفل إلى الطفل" في مركزي البرامج النسائية في البريج والمغازي تحت إشراف إحصائية اجتماعية، وهناك متطوعتان على تنمية وعي الأطفال بقضايا المجتمع المحلي.

٢٠٤ - التأهيل المجتمعي - ساند برنامج الأونروا للمعوقين الشبكة المؤلفة من سبعة مراكز التأهيل المجتمعي عن طريق تقديم الدعم المالي والتقني. وتعزيز بناء المؤسسات، والتنسيق مع مكتب المؤسسات الوطنية التابع للسلطة الفلسطينية، وتيسير إنشاء اتحاد يجمع بين كل الجهات غير الحكومية التي تقدم الخدمات إلى المعوقين. وسوف يقيم الإتحاد شبكة تتيح للأونروا القدرة على تقديم المساعدة إلى المعوقين المعوزين. وقدمت مراكز التأهيل المجتمعي السبعة خدمات التأهيل والتواصل إلى المعوقين. وجرى إدماج الأطفال المعوقين بالاشتراك مع مدارس الأونروا في المخيمات. وشملت الأنشطة المضطلع بها لصالح المعوقين الألعاب الرياضية والترفيه، وحلقات التوعية بالتعوق، والأنشطة المشتركة مع السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية، بما فيها تدريب الآباء والأمهات والمتطوعين، وتنظيم المخيمات الصيفية والشتوية للمعوقين. وواصلت الأونروا والسلطة الفلسطينية مساعدة المعوقين على الحصول على الأعضاء الاصطناعية، وأجهزة تقوية السمع، وكراسي المتقدين، كما أبرمتا ترتيبات تعاقدية مع المنظمات غير الحكومية لتقديم الخدمات إلى اللاجئين المعوقين. وافتتح مركز التأهيل المجتمعي في جباليا وحدة لعلاج عيوب النطق. ووسع مركز التأهيل المجتمعي في المغازي مكتبته ونظم عددا من حلقات العمل للتدريب المجتمعي. وافتتح مركز التأهيل المجتمعي في دير البلح مركزا لتعزيز التعليم، كما أن مركز التأهيل المجتمعي في رفح افتتح ناديا للنهوض بالطفل.

٢٠٥ - أنشطة الشباب - خلال الفترة المشمولة بالتقرير قامت الأونروا بتمويل مشروع لتوليد الدخل في مركز أنشطة الشباب في النصيرات لتأثيث غرفة استقبال؛ وقام مانح بتمويل تجهيز قاعات الألعاب الرياضية في مركزي البريج ودير البلح، كما أنجز تشييد مبنى متعدد الأغراض في مركز خان يونس. وأكمل المجلس الإقتصادي الفلسطيني للتنمية والتعمير جزءاً من الأعمال الإنشائية لتشييد مبنى جديد في مركز أنشطة الشباب في رفح. وكان العمل جارياً في تنفيذ مشروعين صغيرين عن طريق التنسيق بين إدارة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية ووزارات أخرى من وزارات السلطة الفلسطينية والمشروعان هما إنشاء حديقة في مركز خان يونس ومركز للطفل في مركز دير البلح. وتناولت الاجتماعات والمحاضرات المنظمة في مراكز أنشطة الشباب مجموعة واسعة من الموضوعات، من بينها العملية الديمقراطية والمسائل البيئية وإساءة استعمال المخدرات والمسائل الصحية والسياسية. ونظمت مخيمات صيفية لمدة شهر واحد في مراكز أنشطة الشباب الثمانية في حزيران/يونيه - آب/أغسطس ١٩٩٨. واستمرت الجهود الرامية إلى إدماج النساء والشباب المعوقين في أنشطة المراكز. واستمر إشراك المراكز على نحو بناء في لجان اللاجئين وفي معالجة المشاكل الداخلية في المخيمات. واستمرت المراكز في تعزيز الأنشطة الرياضية؛ وتم تمثيل عدة مخيمات في المناسبات الرياضية المحلية والدولية.

٢٠٦ - مخيم كندا - استمرت إعادة التدريبية للاجئين من مخيم كندا في شبه جزيرة سيناء المصرية إلى قطاع غزة في إطار الإتفاقات المتبادلة بين السلطات المعنية. وصرفت تعويضات لـ ٤٠ أسرة معيشية لتمكينها من إنشاء بيوت في مشروع إسكان تل السلطان بالقرب من رفح. واستخدمت الوكالة تبرعاً خاصاً لتوجيه المبالغ التعويضية إلى الأسر كما زودت الأسر بالمساعدة أثناء فترة استقرار دامت ستة أشهر بعد نقلهم إلى رفح. وهناك ٣٠٠٢ من اللاجئين الفلسطينيين الآخرين من قطاع غزة لا يزالون مشردين في مخيم كندا وخارج المخيم. واستمرت الوكالة في تزويد المخيم بالخدمات، بما فيها المساعدة الغذائية.

٢٠٧ - مركز تأهيل المكفوفين - أدخلت أنشطة تأهيلية جارية في هذا المركز من بينها التدريب المهني؛ وفرص توليد الدخل؛ ودورات لتعليم برايل؛ وزيارات منزلية؛ وخدمات إرشادية؛ وأنشطة ترفيهية. ووفر المركز وسائل تعليمية لمساعدة إدماج الأطفال المكفوفين في النظام المدرس العام، كما ساعد المتخرجين منهم على إيجاد فرص للعمل. ونظمت دورات دراسية خاصة على مستوى المرحلة الابتدائية والمستوى قبل المدرسي شملت ١٢٠ تلميذاً. وقاد المركز حملة للتدخل المبكر فيما يتعلق بضعف البصر في جميع المدارس في قطاع غزة. وأقيم مخيم صيفي لـ ١٥٠ طفلاً مكفوفاً ومبصرافاً في آب/أغسطس ١٩٩٨. وواصلت جمعية أصدقاء المركز تقديم دعمها المالي إليه؛ وقد تبرعت بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار لمرتبات الموظفين وشراء المعدات والوسائل التعليمية.

الحواشي

(١) انظر التقرير المتعلق بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي أعده مكتب المنسق الخاص في الأراضي المحتلة، غزة، ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

المرفق الأول

جداول المعلومات الإحصائية والمالية

المحتويات

الصفحة

٧٣	١ - عدد الأشخاص المسجلين
٧٤	٢ - توزيع السكان المسجلين
٧٤	٣ - عدد حالات العُسر الشديد وتوزيعها
٧٥	٤ - خدمات التعليم الأساسي
٧٧	٥ - خدمات التدريب المهني والتقني وإعداد المعلمين
٧٨	٦ - خدمات الرعاية الطبية
٨٠	٧ - مؤشرات مختارة على الوضع الصحي للاجئين الفلسطينيين، ١٩٩٨ . . .
٨١	٨ - برنامج الخدمات الاجتماعية
٨٢	٩ - النفقات الفعلية في عام ١٩٩٨، والميزانية العادية لعام ١٩٩٩، والميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١
٨٣	١٠ - التبرعات النقدية والعينية المقدمة من الحكومات والجماعة الأوروبية .
٨٦	١١ - الموظفون المعتقلون أو المحتجزون
٨٦	١٢ - موظفو الوكالة
٨٧	١٣ - برنامج توليد الدخل

الجدول ١ - عدد الأشخاص المسجلين^(١)
(في ٣٠ حزيران/يونيه من كل سنة)

ميدان العمليات	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الأردن	٥٠٦ ٢٠٠	٦١٣ ٧٤٣	٥٠٦ ٠٣٨	٧١٦ ٣٧٢	٩٢٩ ٠٩٧	١ ٢٨٨ ١٩٧	١ ٣٥٨ ٧٠٦	١ ٤١٣ ٢٥٢	١ ٤٦٣ ٠٦٤	١ ٥١٢ ٧٤٢
لبنان	١٢٧ ٦٠٠	١٣٦ ٥٦١	١٧٥ ٩٥٨	٢٢٦ ٥٥٤	٣٠٢ ٠٤٩	٣٤٦ ١٦٤	٣٥٢ ٦٦٨	٣٥٩ ٠٠٥	٣٦٤ ٥٥١	٣٧٠ ١٤٤
الجمهورية العربية السورية	٨٢ ١٩٤	١١٥ ٠٤٣	١٥٨ ٧١٧	٢٠٩ ٣٦٢	٢٨٠ ٧٣١	٣٣٧ ٣٠٨	٣٤٧ ٣٩١	٣٥٦ ٧٣٩	٣٦٥ ٨٠٥	٣٧٤ ٥٢١
الضفة الغربية ^(ب)	-	-	٢٧٢ ٦٩٢	٣٢٤ ٠٣٥	٤١٤ ٢٩٨	٥١٧ ٤١٢	٥٣٢ ٤٣٨	٥٤٢ ٦٤٢	٥٥٥ ٠٥٧	٥٦٩ ٧٤١
قطاع غزة	١٩٨ ٢٢٧	٢٥٥ ٥٤٢	٣١١ ٨١٤	٣٦٧ ٩٩٥	٤٩٦ ٣٣٩	٦٨٣ ٥٦٠	٧١٦ ٩٣٠	٧٤٦ ٠٥٠	٧٧٢ ٦٥٣	٧٩٨ ٤٤٤
المجموع	٩١٤ ^(٣) ٢٢١ ٨٨٩	١ ١٢٠ ٨٨٩	١ ٤٢٥ ٢١٩	١ ٨٤٤ ٣١٨	٢ ٤٢٢ ٥١٤	٣ ١٧٢ ٦٤١	٣ ٣٠٨ ١٣٣	٣ ٤١٧ ٦٨٨	٣ ٥٢١ ١٣٠	٣ ٦٢٥ ٥٩٢

(أ) تستند الأرقام إلى وثائق التسجيل لدى الأونروا التي يجري استكمالها باستمرار؛ غير أنه يكاد يكون من المؤكد أن عدد اللاجئين المسجلين الموجودين في المناطق التي تضطلع فيها الوكالة بعملياتها هو أقل من عدد السكان المسجلين.

(ب) حتى سنة ١٩٦٧، كانت الضفة الغربية للأردن تدار كجزء لا يتجزأ من ميدان عمليات الأردن.

(ج) لا يشمل هذا ٨٠٠ ٤٥ شخص يتلقون الإغاثة في إسرائيل، وكانت الأونروا مسؤولة عنهم حتى شهر حزيران/يونيه ١٩٥٢.

الجدول ٢ - توزيع السكان المسجلين

(في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩)

النسبة المئوية للسكان خارج المخيمات	الأشخاص المسجلون خارج المخيمات	مجموع سكان المخيمات	عدد المخيمات	السكان المسجلون	ميدان العمليات
٨١,٨٣	١ ٢٣٧ ٩٢٦	٢٧٤ ٨١٦	١٠	١ ٥١٢ ٧٤٢	الأردن
٤٤,٦٢	١٦٥ ١٤٥	٢٠٤ ٩٩٩	١٢	٣٧٠ ١٤٤	لبنان
٧٠,٨١	٢٦٥ ٢٠٦	١٠٩ ٣١٥	١٠	٣٧٤ ٥٢١	الجمهورية العربية السورية
٧٣,٠٨	٤١٦ ٣٦١	١٥٣ ٣٨٠	١٩	٥٦٩ ٧٤١	الضفة الغربية
٤٥,١٩	٣٦٠ ٧٩٤	٤٣٧ ٦٥٠	٨	٧٩٨ ٤٤٤	قطاع غزة
٦٧,٤٥	٢ ٤٤٥ ٤٣٢	١ ١٨٠ ١٦٠	٥٩	٣ ٦٢٥ ٥٩٢	المجموع

الجدول ٣ - عدد حالات العسر الشديد وتوزيعها

(في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩)

نسبتهم المئوية من اللاجئين	عدد الأشخاص			عدد الأسر	ميدان العمليات
	المجموع	غير المتلقين لحصص إعاشة ^(أ)	المتلقين لحصص إعاشة		
٢,٥٧	٣٨ ٨٥٨	٢ ٢٧١	٣٦ ٥٨٧	١٠ ٠٩٩	الأردن
١٠,٦١	٣٩ ٢٥٨	٤ ٣٢٦	٣٤ ٩٣٢	٩ ٨٨٢	لبنان
٦,٦٥	٢٤ ٨٩١	١ ٨٣٩	٢٣ ٠٥٢	٧ ٨٢٤	الجمهورية العربية السورية
٥,٣٣	٣٠ ٣٩٣	٤ ٣٨٦	٢٦ ٠٠٧	٨ ٤٠٧	الضفة الغربية
٨,٣٥	٦٦ ٦٧٨	١ ٤٧٦	٦٥ ٢٠٢	١٥ ٣١٣	قطاع غزة
٥,٥٢	٢٠٠ ٠٧٨	١٤ ٢٩٨	١٨٥ ٧٨٠	٥١ ٥٢٥	المجموع

(أ) بما في ذلك الأطفال دون السنة الواحدة من العمر، والطلاب الذين يدرسون بعيداً عن ديارهم، وغيرهم.

الجدول ٤ - خدمات التعليم الأساسي^(١)

(في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)

الأردن		لبنان		الجمهورية العربية السورية		الضفة الغربية		قطاع غزة		المجموع/ المتوسط	
١ - تلاميذ المرحلة الابتدائية											
٨٦ ٩٣١		٣٠ ٥٤٠		٤٣ ٣٩٨		٣٧ ٦٣٤		١٢١ ٣٩٥		٣١٩ ٨٩٨	
ذكور											
٤٣ ٧٥٨		١٥ ٤٥٩		٢٢ ٣٢٣		١٦ ٥٨٤		٦٢ ٢١٦		١٦٠ ٣٤٠	
إناث											
٤٣ ١٧٣		١٥ ٠٨١		٢١ ٠٧٥		٢١ ٠٥٠		٥٩ ١٧٩		١٥٩ ٥٥٨	
٢ - تلاميذ المرحلة الإعدادية											
٥٤ ٢٨٣		٨ ٩٠٥		٢١ ٤٥٦		١٤ ٣١٠		٣٨ ٤٩٧		١٣٧ ٤٥١	
ذكور											
٢٧ ٨٢٧		٤ ٠٤٠		١١ ١٥١		٦ ٠٠٨		١٩ ٨٣٠		٦٨ ٨٥٦	
إناث											
٢٦ ٤٥٦		٤ ٨٦٥		١٠ ٣٠٥		٨ ٣٠٢		١٨ ٦٦٧		٦٨ ٥٩٥	
٣ - تلاميذ المرحلة الثانوية											
-		١ ٣٦٧		-		-		-		١ ٣٦٧	
ذكور											
-		٥٨٥		-		-		-		٥٨٥	
إناث											
-		٧٨٢		-		-		-		٧٨٢	
مجموع المسجلين (١ + ٢ + ٣)											
١٤١ ٢١٤		٤٠ ٨١٢		٦٤ ٨٥٤		٥١ ٩٤٤		١٥٩ ٨٩٢		٤ ٥٨٧ ٧١٦	
ذكور											
٧١ ٥٨٥		٢٠ ٠٨٤		٣٣ ٤٧٤		٢٢ ٥٩٢		٨٢ ٠٤٦		٢٢٩ ٧٨١	
إناث											
٦٩ ٦٢٩		٢٠ ٧٢٨		٣١ ٣٨٠		٢٩ ٣٥٢		٧٧ ٨٤٦		٢٢٨ ٩٣٥	
النسبة المئوية للإناث											
٤٩,٣		٥٠,٨		٤٨,٤		٥٦,٥		٤٨,٧		٤٩,٩	
النسبة المئوية لمجموع التلاميذ على نطاق الوكالة في كل من ميادين العمليات											
٣٠,٨		٨,٩		١٤,١		١١,٣		٣٤,٩		١٠٠,٠	
النسبة المئوية للزيادة في مجموع المسجلين عن السنة السابقة											
(١,٤)		٤,٣		١,٣		٣,٩		٦,٠		٢,٦	
المدارس الإدارية											
١٩٨		٧٦		١١٠		٩٨		١٦٨		٦٥٠	
الابتدائية											
٧٠		٣٦		٦٠		٢٩		١٢١		٣١٦	
الإعدادية											
١٢٨		٣٧		٥٠		٦٩		٤٧		٣٣١	
الثانوية											
-		٣		-		-		-		٣	

الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع / المتوسط
النسبة المئوية للمدارس الإدارية العاملة بنظام الفترتين	٩٢,٩	٥٠,٠	٩٣,٦	٣٥,٧	٧٤,٥
النسبة المئوية للمدارس الإدارية في أبنية مستأجرة	٢١,٧	٤٢,١	٨,٢	٢٠,٤	١٦,٠
الأبنية المدرسية	١٠٦	٥٧	٦١	٨٥	٤١٦
الأبنية المدرسية المستأجرة	٢٤	٢٤	٧	١٩	٧٤
معدل التلاميذ في غرفة الدراسة	٤١,١	٣٩,٨	٤٤,٧	٣٨,٤	٤٣,٧
النسبة المئوية للصفوف التي تضم ٤٨ تلميذاً أو أكثر	٢١,٨	٢٢,١	٣٥,١	٨,٠	٤٠,١
المنح الجامعية المقدمة	٢١٦	١٠٦	٢٠٩	١٢٩	٨٦٦
النسبة المئوية للطالبات المستفيدات منها	٣٧,٠	٣٤,٩	٣٢,٥	٥٧,٤	٤٦,٠
المعلمون	٤ ٢١١	١ ٣١٢	١ ٧٣٢	١ ٦٤٦	١٣ ٠١٠
المعلمون المتدربون في أثناء الخدمة ^(ب)	١٥٥	١١٨	٧٩	١١٣	٥٢٧

(أ) لا تشمل أعداد المسجلين ما يقدر بـ ٨٢٤ ١٢٢ تلميذاً لاجئاً ملتحقاً بالمدارس الابتدائية والإعدادية الحكومية والخاصة، و ٦٣١ ٥٩ طالباً لاجئاً ملتحقاً بالمدارس الثانوية الحكومية والخاصة، وتشمل ٥٠٥ ٤٣ تلاميذ من غير اللاجئين يدرسون في مدارس الأونروا.

(ب) المشاركون في البرنامج العادي للتدريب أثناء الخدمة (باستثناء كلية العلوم التربوية) خلال السنة الدراسية ١٩٩٨-١٩٩٩.

الجدول ٥ - خدمات التدريب المهني والتقني وإعداد المعلمين

(العدد الفعلي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ للمُسجلين خلال السنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٩)

المجموع الكلي	المجموع		قطاع غزة		الضفة الغربية						الجمهورية العربية السورية		لبنان		الأردن						
					مركز غزة للتدريب		مركز رام الله للتدريب الرجال		مركز رام الله لتدريب النساء		مركز قلنديا للتدريب				مركز دمشق للتدريب المهني		مركز سيلين للتدريب			مركز وادي السير	
			ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث		ذكور	إناث
		إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	١ - التدريب المهني والتقني
٢ ٦٩١	٢٠٠	٢ ٤٩١	-	٦٤٢	-	-	٨٥	-	-	٤٦١	-	٤٩٨	٤٥	٣٤٣	-	٥٤٧	٧٠	-		التدريب المهني ^(أ)	
١ ٩٦٤	١ ٢٢١	٧٤٣	١٣٧	٦٥	-	١٤٧	٤١٣	-	-	٤٨	١٦٦	١٣١	٧٣	١٤٦	٩٧	١٦٤	٣٣٥	٤٢		التدريب التقني ^(ب)	
٤ ٦٥٥	١ ٤٢١	٣ ٢٣٤	١٣٧	٧٠٧	-	١٤٧	٤٩٨	-	-	٥٠٩	١٦٦	٦٢٩	١١٨	٤٨٩	٩٧	٧١١	٤٠٥	٤٢		مجموع التدريب المهني والتقني	
٨٨٠	٦٣٥	٢٤٥	-	-	-	١٨٨	٣١٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٢٠	٥٧		٢ - إعداد المعلمين	
٦٥٩	٣٠٥	٣٥٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٠٥	٣٥٤		التدريب قبل الخدمة في كلية العلوم التربوية ^(ج)	
١٠٣	٧٢	٣١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٧٢	٣١	-	-	-	-		التدريب أثناء الخدمة في كلية العلوم التربوية ^(د)	
١ ٦٤٢	١ ٠١٢	٦٣٠	-	-	-	١٨٨	٣١٥	-	-	-	-	-	٧٢	٣١	-	-	٦٢٥	٤١١		تدريبات أخرى قبل الخدمة ^(هـ)	
٦ ٢٩٧	٢ ٤٣٣	٣ ٨٦٤	١٣٧	٧٠٧	-	٣٣٥	٨١٣	-	-	٥٠٩	١٦٦	٦٢٩	١٩٠	٥٢٠	٩٧	٧١١	١٠٣٠	٤٥٣		مجموع المعلمين	
																					المجموع الكلي (١ + ٢)

(أ) دورات مدتها سنتان بعد المرحلة الإعدادية للتدريب على مجموعة متنوعة من المهن المتصلة بالبناء والكهرباء والالكترونيات والميكانيكا وأشغال المعادن.

(ب) دورات مدتها سنتان بعد المرحلة الثانوية لاكتساب مجموعة من المهارات في الميدان التقني وميدان المساعدة الطبية والميدان التجاري.

(ج) دورة مدتها أربع سنوات بعد المرحلة الثانوية تؤدي إلى الحصول على شهادة جامعية أولى.

(د) دورة مدتها ثلاث سنوات لحاملي دبلوم السلك الأول (سنتان من التدريب) تؤدي إلى الحصول على شهادة جامعية أولى.

(هـ) دورة مدتها سنتان بعد التعليم الثانوي تفضي إلى دبلوم السلك الأول للتدريس (سنتان من التدريب).

الجدول ٦ - خدمات الرعاية الطبية

(١ تموز/يوليه ١٩٩٨ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩)

الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
<u>رعاية المرضى الخارجيين</u>					
٢٣	٢٥	٢٣	٣٤	١٧	١٢٢
وحدات الرعاية الصحية الأولية					
الخدمات المقدمة على مستوى الرعاية الأولية					
١٧	١٧	١٣	٢١	١٤	٨٢
الرعاية الطبية للأسنان					
٢٣	٢٥	٢٣	٣٤	١٧	١٢٢
تنظيم الأسرة					
١٧	٢٤	٢٣	٣٤	١٣	١١١
الرعاية الخاصة					
١٣	١٥	١٥	٢٠	١٣	٧٦
الخدمات المتخصصة					
٢١	١٥	١٩	٢٥	١٣	٩٣
المختبرات					
عدد زيارات المرضى					
١ ٦٨٨ ٩٢٥	٧ ٤٠٠ ٠٤٩	٨٦٦ ٧٥٦	١٨٩ ٩٩٦	٢ ٢٨٢ ٠٣٦	٥٧٣ ٩٥٥ ٦
للعلاج الطبي ^(١)					
١٥٢ ٨٨٨	٧٠ ٢٦٧	٦٣ ٥٨١	٦١ ٧٥٦	١٣٢ ١٠٣	٤٨١ ٥٩٥
لعلاج الأسنان					
<u>رعاية المرضى داخليا (في المستشفيات)^(٢)</u>					
عدد المرضى الذين أدخلوا إلى المستشفيات					
٥ ٤٣٠	١١ ٨٥٧	٣ ٤٩٩	١٣ ٣٨٦	٦ ٤٩٥	٤٠ ٦٦٧
عدد أيام الاستشفاء					
٢١ ٦٨٧	٣٩ ١٦٤	٨ ٠٤٤	٤٥ ٧٩٢	١٨ ٢٦٧	١٣٢ ٩٥٤
<u>الرعاية الصحية للأم والطفل</u>					
حوامل مسجلات حديثا					
١٩ ٩١٤	٤ ٥٩٧	٧ ٦٠١	١٠ ٦١٨	٢٥ ٥٠٤	٦٨ ٢٣٤
وضع دون السنة الواحدة من أعمارهم مسجلون حديثا					
٢٥ ٦٧٢	٥ ٥٨٦	٦ ٦٢٠	١٠ ٦٧٦	٢٣ ٣٤٨	٧١ ٩٠٢
أطفال دون الثالثة من أعمارهم تحت الإشراف الطبي					
٧٦ ١٩٤	١٦ ٣٩٤	١٩ ٦١٠	٣٢ ٢٦٤	٧٠ ١٠١	٢١٤ ٥٦٣
متقبلون جدد لتنظيم الأسرة					
٥ ٦٠٧	٢ ٠٩٠	٣ ٦٨٦	٣ ١٠١	٦ ٢٥٤	٢٠ ٧٣٨
مجموع المتقبلين لتنظيم الأسرة ^(٣)					
١٤ ٧١٤	٦ ٨٣٩	٩ ٤٩٧	٩ ٧٢١	٢٥ ٦٥٧	٦٦ ٤٢٨
<u>البرنامج الموسع للتحصين^(٤)</u>					
اللقاح الثلاثي					
٢٥ ٤٦٥	٤ ٤٠٢	٧ ٧٢٣	١١ ٠٥٥	٢٨ ٤٠٢	٧٧ ٠٤٧

الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
٢٥ ٥٣٣	٤ ٤٠٨	٧ ٧٣٢	١١ ٢٤٠	٢٨ ٤٥١	٧٧ ٣٦٤
٢٥ ٦٣٩	٤ ٤١١	٦ ٢٠٤	١٠ ٦١٧	٢٣ ٣٢٤	٧٠ ١٩٥
٢٥ ٤٤٥	٤ ٣٧٢	٧ ٦٧٦	١٠ ٦٥٩	٢٥ ٠٣١	٧٣ ١٨٣
٢٥ ٥٣٦	٥ ٠٣٢	٨ ٦٦١	١٠ ٦٧٧	٢٣ ٣٣٦	٧٣ ٢٤٢
<u>الصحة المدرسية</u>					
١٤ ٤٣١	٢ ٩٤٣	٨ ١١٧	١٠ ٢٧٣	٢٠ ٢٢٩	٥٥ ٩٩٣
٢٧ ٣٤٩	٤ ٢٩١	١٣ ٦٣٠	١١ ٩٦٥	٤٥ ٦٥١	١٠٢ ٨٨٦

(أ) تشمل زيارات الاستشارات الطبية، والحقن والتضميد.

(ب) باستثناء مستشفى يضم ٤٣ سريرا تديره الأونروا في مدينة قلقيلية في الضفة الغربية، يتم تقديم خدمات المستشفيات بواسطة ترتيبات تعاقدية مع مستشفيات تابعة لمنظمات غير حكومية وأخرى خاصة، أو عن طريق التعويض الجزئي عن تكاليف العلاج.

(ج) العدد الإجمالي للباقيين تحت الإشراف في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

(د) عدد الرضع الذين يتلقون السلسلة الأولية الكاملة من اللقاحات، بما في ذلك اللقاحات التي تجرى للرضع من غير اللاجئين المسجلين الذين يمكنهم الاستفادة من خدمات مستوصفات الأونروا، والتي تجرى للرضع الذين أنهوا السلسلة الأولية الكاملة من اللقاحات بعد الموعد المقرر لها.

الجدول ٧ - مؤشرات مختارة على الوضع الصحي للاجئين الفلسطينيين، ١٩٩٨

قطاع غزة	الضفة الغربية	الجمهورية العربية السورية	لبنان	الأردن	
٤٦	٣١	غير متاح	٣٣	٣٣	معدل المواليد الأولي
٢٠	غير متاح	٢٠	٢٦	٢٢	معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة بين كل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء ^(أ)
٣٣	٢٧	٢٩	٣٥	٣٢	معدل وفيات الرضع بين كل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء ^(أ)
٣٦	غير متاح	٣٢	٣٧	٣٥	معدل الوفيات في مرحلة الطفولة المبكرة من بين كل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء ^(أ)
١٨,٥	١٩,١	٢٠,٠	١٩,٦	١٩,٧	متوسط عمر الزواج ^(ب)
٢٢,٧	٢٣,٥	٤٦,٧	٥٠,١	٣٤,٧	مدى انتشار استعمال وسائل منع الحمل العصرية (نسبة مئوية) ^(ب)
الفترات الفاصلة بين الولادات ^(ب) :					
٥,٥	٣,٣	٢,٨	٢,٧	٣,٣	النسبة المئوية للفترات التي تعادل ١٢ شهرا أو تقل عنها
٥٣,٢	٤٧,٩	٣٧,٦	٣٤,٩	٤٣,٩	النسبة المئوية للفترات التي تعادل ٢٤ شهرا أو تقل عنها
٢٦,٦	٢٩,٤	٣٧,٣	٣٦,٧	٣١,٠	متوسط الفترات الفاصلة بين الولادات (أشهر)
٩٨,٢	٩٣,٢	٧٩,١	٨٧,٩	٩٥,٦	(النسبة المئوية) للوضع في المستشفيات
٩٧,٠	٩٨,٥	٩٥,٨	٩٩	٩٦,٩	(النسبة المئوية) للنساء الحوامل الملقحات ضد الكزاز
٣,٦	٥,٠	٦,٨	٣,٥	٦,٧	مدى انتشار انخفاض الوزن لدى الولادة بين المواليد الباقين على قيد الحياة (نسبة مئوية) ^(ب)
٦,٣	٣,٢	٤,٣	٣,٤	٣,٦	مدى انتشار مرض السكري بين اللاجئين المسجلين البالغين من العمر ٤٠ سنة فأكثر (نسبة مئوية)
٥,٧	٢,٨	٥,٧	٣,٥	٢,٨	مدى انتشار ارتفاع ضغط الدم بين اللاجئين المسجلين البالغين من العمر ٤٠ سنة فأكثر (نسبة مئوية)
١٠٠	١٠٠	٨٥	٩٦	٩٨	ملاجئ المخيمات التي تتوفر لها إمكانية الحصول على مياه صالحة للاستعمال (نسبة مئوية)
٤٧	٦٦	٨٧	٥٧	٧٦	ملاجئ المخيمات التي تتوفر لها إمكانيات مرافق الصرف الصحي (نسبة مئوية)

المصدر: بيانات الأونروا.

(أ) الأرقام المتعلقة بالضفة الغربية مستقاة من دراسة استقصائية أجراها في عام ١٩٩٥ المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات.

(ب) الدراسة الاستقصائية للأونروا، ١٩٩٥.

الجدول ٨ - برنامج الخدمات الاجتماعية

(١ تموز/يوليه ١٩٩٨ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩)

ميدان العمليات	برنامج النساء		أنشطة الشباب		دعم المعوقين				تخفيف وطأة الفقر							
	المراكز	المشاركات	المراكز	المشاركون	التأهيل المجتمعي		المرافق المتخصصة	مشاريع قائمة على المنح								
					المراكز/ البرامج	أنشطة المراكز						أنشطة الإرشاد	الإحالات			
														المشاركون ^(١)		
الأردن	٢١	٥ ١٠٠	-	-	١٠	٧٧٢	١ ٢٥٠	٢٠٠	٥١	١٧٧ ٤٠١	-	-	٦٠	١٠ ١٢٥	٥	١٢٥
لبنان	٩	٢ ٢٠٤	١	١٠١	٢	٥٦	٥٩٩	٥٠	٢٠	٨٠ ٩٤١	(٤)٧٤	١٣٤ ٧٥٠	٦٥	٢١ ٥٠٠	٩	٣٨
الجمهورية العربية السورية	١٥	٣ ٨٠٠	-	-	٥	٦٥٠	٥٨٠	١	٢	٣ ٧٢٨	٤٨	٦٢ ٢٠٧	١٦١	٤٦ ٦٢٠	١١	٣٠٠
الضفة الغربية	١٥	٥ ٧٣٠	١٨	٧ ٥٨٠	١٠	٩٣٠	٩٨٥	٧٨٠	-	-	١١	٩ ٥٢٠	-	-	٣	٥٧
قطاع غزة	١٠	٣ ٧٠٠	٨	٥ ٥١٠	٧	٧٣٧	٢ ٣٩١	(٢)٢١٢	١٤	١٠٧ ٦٦٧	-	-	-	-	١	٥٠٠
المجموع	٧٠	٢٠ ٥٣٤	(٤)٢٧	١٣ ١٩١	(٣)٣٤	٢ ١٤٥	٥ ٨٠٥	١ ٢٤٣	٨٧	٣٦٩ ٧٣٧	١٢٣	٢٠٦ ٤٧٧	٢٨٦	٧٨ ٢٤٥	٢٩	١ ٠٢٠

(أ) يشمل هذا العدد المعوقين الذين يحصلون على مساعدة من خلال الأنشطة المنزلية، ودمجهم في البرامج التعليمية النظامية وفي برامج خاصة للتدريب المهني، وإيجاد فرص العمل لهم، وإقامة مشاريع لإعالتهم ذاتيا، وتزويدهم بالأعضاء الاصطناعية وسواها من المعينات، ومنحهم مساعدة نقدية.

(ب) يشمل المشاريع التجارية التي تعمل مع مراكز البرامج النسائية ومراكز التأهيل المجتمعي؛ وفي الضفة الغربية، يشمل الأشخاص المتدربين على مهن ممن عينوا لدى أبواب عمل محليين.

(ج) يشمل ٤٤ من القروض الصغرى قيمتها ٨٥٠ ١١٤ دولارا.

(د) يشمل أشخاصا عددهم ٣٠٢ يستفيدون من خدمات مركز النور لتأهيل المصابين بضعف البصر في غزة.

(هـ) افتتح مركزان للتأهيل المجتمعي في الأردن ولبنان.

الجدول ٩ - النفقات الفعلية في عام ١٩٩٨، والميزانية العادية لعام ١٩٩٩، والميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠

(نقدا وعينا بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	النفقات الفعلية في عام ١٩٩٨ ^(ب)	الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المقر	المجموع	الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠				
									٢٠٠٠	٢٠٠١	نقدا	عينا	
التعليم	١٤٧,٥	٤٨,٩	١٩,٨	١١,١	٢٦,٣	٥٦,٧	٢,١	١٦٤,٩	١٩٢,٧	١٩٨,١	١٥٩ ٣٥١ ٣٥٤	٨١٣ ٠٦٧	١٦٠ ١٦٤ ٤٢١
الصحة	٤٨,٥	١٢,٢	١٢,٥	٤,٦	١٣,٤	٢٠,٣	٠,٩	٦٣,٩	٦٧,١	٦٩,٩	٥١ ٩٦٦ ٧٧٠	١٠ ٦٢٧ ٥٥١	٦٢ ٥٩٤ ٣٢١
الإغاثة والخدمات الاجتماعية	٣٠,٠	٧,٨	٧,٨	٤,٧	٧,٢	١٥,٦	٠,٥	٤٢,٦	٤١,٥	٤٥,٤	٢٥ ٣١٧ ٩٠٣	١٧ ٣٧٥ ٢٧٦	٤٢ ٦٩٣ ١٧٩
برنامج توليد الدخل									٣,٥	٤,٠			
الخدمات التشغيلية ^(ج)	٨,٧	٣,٢	٣,٢	١,٨	٤,٢	٦,٢	٤,٣	٢٢,٩	١٥,٣	١٥,٢	٢٢ ٦٤٢ ٣٦٢	٢٤ ٤٨٣	٢٢ ٦٦٦ ٨٤٥
الخدمات المشتركة ^(د)	١٩,٢	٢,٩	٣,٣	١,٦	٥,٠	٤,٧	٢٨,٠	٤٥,٥	٤٠,١	٤٢,٩	٤٢ ٢٧٠ ٢٢٣	٨١ ٠٠٨	٤٢ ٣٥١ ٢٣١
تعويضات نهاية الخدمة ^(هـ)	-	-	-	-	-	-	-	١٢,٠					
مجموع الميزانية العادية	٢٥٤,٠	٧٥,٠	٤٦,٦	٢٣,٨	٥٦,١	١٠٣,٥	٣٥,٨	٣٥٢,٨	٣٦٠,٢	٣٧٥,٥	٣٠١ ٥٤٨ ٦١٢	٢٨ ٩٢١ ٣٨٥	٣٣٠ ٤٦٩ ٩٩٧

(أ) بحسب الميزانية التي قدمت إلى الجمعية العامة في عام ١٩٩٧. وستكون النفقات الفعلية أقل بسبب تدابير خفض التكاليف التي اتخذت لمواجهة نقص التمويل.

(ب) أرقام لم تتم تسويتها مبنية على الإقفال المؤقت للحسابات للسنة الأولى من فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، ومحسوبة على أساس نقدي.

(ج) تشمل خدمات التوريد والنقل والخدمات المعمارية والهندسية التي تدعم جميع برامج الوكالة.

(د) تشمل الخدمات التنظيمية والإدارية التي تدعم جميع برامج الوكالة، فضلا عن الاحتياطات المتنوعة التي يراد تخصيصها للبرامج خلال العامين اللذين تغطيها الميزانية.

(هـ) أموال توضع جانبا لصرف تعويضات نهاية الخدمة للموظفين المحليين في حالة التصفية النهائية للوكالة.

الجدول ١٠ - التبرعات النقدية والعينية المقدمة من الحكومات والجماعة الأوروبية

(١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)
(المقبوضات الفعلية بدولارات الولايات المتحدة)

الجدول ١٠ (تابع)

تبرعات عام ١٩٩٨			مجموع التبرعات في عام ١٩٩٧	المصدر
المجموع	المشاريع ^(ب)	الميزانية العادية ^(١)		
١١		١١	٧٥ ٤٩٩	الأردن
٥ ٣٢٨ ٧١٩	٢ ٠٤٤ ٤٩٤	٣ ٢٨٤ ٢٢٥	٤ ١٢٢ ٢٢٢	إسبانيا
٢ ٣٥٩ ٩٣٠		٢ ٣٥٩ ٩٣٠	٢ ٤٦٩ ٤٦٠	استراليا
			٢٨ ٠٠٠	إسرائيل
٨ ٥٥٧ ٣٩٧	٣ ٤٣٢ ٨٢٢	٥ ١٢٤ ٥٧٥	٨ ٤٥٧ ٧١٤	ألمانيا
			١ ٠٠٠ ٠٠٠	الإمارات العربية المتحدة
٢٥ ٠٠٠		٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	إندونيسيا
٥٦٥ ٠٤٠		٥٦٥ ٠٤٠	٧٣٨ ٤٢٥	آيرلندا
٣١٩ ٠٤٣	٣١٩ ٠٤٣		٤١٨ ٩٠٠	أيسلندا
٤ ٤٨١ ٥٣٨	٢٤٩ ٠١١	٤ ٢٣٢ ٥٢٧	٥ ١٣٥ ٦٨٢	إيطاليا
			٣٠ ٠٠٠	البحرين
٥٠ ٠٠٠		٥٠ ٠٠٠		البرازيل
٢٥ ٠٠٠		٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	البرتغال
١٠ ٠٠٠		١٠ ٠٠٠		بروني دار السلام
٢ ١٦٩ ٠٠٠	٩٦٧ ٦١٥	١ ٢٠١ ٣٨٦	١ ١٩٥ ١٥٢	بلجيكا
			٣٠ ٠٠٠	تايلند
٢٠٠ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	١٧٥ ٠٠٠		تركيا
			٢ ٣٩٣	ترينيداد وتوباغو
				تونس
١٦ ٥٣٥		١٦ ٥٣٥	١٦ ٨٧٩	الجمهورية التشيكية
٤٨ ٤٩٥		٤٨ ٤٩٥	٨٤ ٣٩١	الجمهورية العربية السورية
٧٥ ٠٠٠		٧٥ ٠٠٠	٩٩ ٩٨٨	جمهورية كوريا
٢٠ ١٠٠		٢٠ ١٠٠	٥ ٠٠٠	جنوب أفريقيا

الجدول ١٠ (تابع)

تبرعات عام ١٩٩٨			مجموع التبرعات في عام ١٩٩٧	المصدر
المجموع	المشاريع ^(ب)	الميزانية العادية ^(١)		
٧ ٩٧١ ٠١٤		٧ ٩٧١ ٠١٤	١٣ ٦٠٧ ٣٦٦	الدانمرك
			٤ ٠٥٣	سري لانكا
٣ ٠٠٠		٣ ٠٠٠		سنغافورة
١٨ ٢٣٩ ٧١٥		١٨ ٢٣٩ ٧١٥	١٨ ٨٢٠ ٢٩١	السويد
٣ ٣١١ ٢٥٨		٣ ٣١١ ٢٥٨	٧ ٦١٣ ١٤٢	سويسرا
١٠ ٠٠٠		١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	شيلي
٥٩ ٩٧٠		٥٩ ٩٧٠	٦٠ ٠٠٠	الصين
٢٥ ٠٠٠		٢٥ ٠٠٠		عمان
٢ ٣٩٤ ١٢٨	٤١ ٥٩٧	٢ ٣٥٢ ٥٣١	٣ ٤٧٣ ٥٣٦	فرنسا
١ ٢٥٠		١ ٢٥٠	١٠ ٠٠٠	الفلبين
٦٨٥ ٢٧٨		٦٨٥ ٢٧٨	٤٠ ٩٠٠	فلسطين
٦١٤		٦١٤	٥ ٨٠٩	فنزويلا
٢ ٠١٢ ٨٠٩		٢ ٠١٢ ٨٠٩	٢ ٥٠٣ ٨٥٠	فنلندا
١٠ ٠٠٠		١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	قبرص
			٢٠ ٠٠٠	الكرسي الرسولي
٨ ٤٥٦ ٦٦٥	١ ٣٦٤ ٤٩٦	٧ ٠٩٢ ١٦٨	٧ ٦٠٨ ٦٩٦	كندا
٢ ٥٠٠		٢ ٥٠٠	٢ ٥٠٠	كولومبيا
١ ٥٠٠ ٠٠٠		١ ٥٠٠ ٠٠٠	٤ ٥٠٠ ٠٠٠	الكويت
٧ ٨٧٥		٧ ٨٧٥	٦ ٢٤٠	لبنان
٣٩٦ ٩٣٤	٢٢٢ ٠٠٠	١٧٤ ٩٣٤	٩٠٧ ٤٨٢	لكسمبرغ
٣ ٠٤٤		٣ ٠٤٤	٢ ٨٤٥	مالطة
٢٠ ٠٠٠		٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	ماليزيا
١٠ ٠٠٠		١٠ ٠٠٠	١٨٨ ٠٤٢	مصر
			٣ ٠٠٠	المكسيك
١ ٠٠٠		١ ٠٠٠	١ ٠٠٠	ملديف

الجدول ١٠ (تابع)

تبرعات عام ١٩٩٨			مجموع التبرعات في عام ١٩٩٧	المصدر
المجموع	المشاريع ^(ب)	الميزانية العادية ^(أ)		
٤ ٩٨٤ ٢٨٧	٤ ٩٨٤ ٢٨٧		٧ ٥٩٦ ٧٦٤	المملكة العربية السعودية
١٣ ٧٦٨ ١٧٤	٢ ١٠١ ٥٠٨	١١ ٦٦٦ ٦٦٧	١٠ ٧٠٨ ٩٣٣	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٢٠ ٢٩٥		٢٠ ٢٩٥	٤ ٤٠١	موناكو
١٣ ١٥٠ ٨٨٧		١٣ ١٥٠ ٨٨٧	١٤ ٠٢٩ ٧٨٥	النرويج
٤٦٠ ٠٠٠		٤٦٠ ٠٠٠	٥٤٧ ٥٠٠	النمسا
١١٥ ٠٠٠		١١٥ ٠٠٠	٢٨٤ ٩٠٥	نيوزيلندا
٥ ٢٤٨		٥ ٢٤٨	١٢ ٤٩٥	الهند
٧ ٤١٥ ٤٣٠	٦٢٩ ٠٧٦	٦ ٧٨٦ ٣٥٤	٩ ٣٥١ ٤٢٨	هولندا
٨٠ ٤١١ ٩٨٦	٣ ٤١١ ٩٨٦	٧٧ ٠٠٠ ٠٠٠	٨٤ ٦٨٩ ٦٤٩	الولايات المتحدة الأمريكية
١٨ ٥١٦ ٥٨٨	١ ٨٨٦ ٢٥٢	١٦ ٦٣٠ ٣٣٦	٢٨ ٦٠٠ ٠٠٠	اليابان
٣٠٠ ٠٠٠		٣٠٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠	اليونان
٢٠٨ ٥٢٠ ٧٥٨	٢١ ٦٧٩ ١٨٧	١٨٦ ٨٤١ ٥٧٢	٢٣٩ ٣٥٤ ٣١٧	المجموع الفرعي
٥٠ ٣٨٣ ٥٥٩	١ ٢٦٨ ٢٨٨	٤٩ ١١٥ ٢٧١	٥٧ ٥٧٠ ٢٤٥	الجماعة الأوروبية
٢٥٨ ٩٠٤ ٣١٧	٢٢ ٩٤٧ ٤٧٤	٢٣٥ ٩٥٦ ٨٤٣	٢٩٦ ٩٢٤ ٥٦٢	المجموع الكلي

(أ) تشمل الصندوق العام والأنشطة الجارية الممولة.

(ب) تشمل برنامج إقرار السلام، ونداء لبنان، ومشروع مستشفى غزة الأوروبي، ونقل مقر الوكالة إلى منطقة العمليات، وبرنامج توليد الدخل، والمشاريع الإنتاجية والخاصة، وبرنامج المساعدة الموسع.

الجدول ١١ - الموظفون المعتقلون والمحتجزون
(١ تموز/يوليه ١٩٩٨ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩)

الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
٥	١	٣	١٦ ^(أ)	٣٧ ^(ب)	٦٢
-	-	-	١ ^(ج)	-	١
١	١	٣	-	٥ ^(د)	١٠
٦	٢	٦	١٧	٤٢	٧٣

(أ) منهم ١٠ موظفين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية، بينهم ثلاثة كانوا محتجزين في بداية الفترة المشمولة بالتقرير وسبعة جرى احتجازهم في أثناء تلك الفترة.

(ب) منهم موظفان تحتجزهما السلطات الإسرائيلية وكانا محتجزين في بداية الفترة المشمولة بالتقرير.

(ج) اقتصر الأمر على اتهام الموظف المعني، وقد أفرج عنه بكفالة في انتظار المحاكمة.

(د) تحتجزهم السلطات الفلسطينية، ومنهم اثنان محتجزان دون اتهام منذ عام ١٩٩٦.

الجدول ١٢ - موظفو الوكالة^(أ)

(في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩)

موظفو المنطقة بحسب البرامج	الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المقر	المجموع
التعليم	٤ ٨٦٠	١ ٥٩٠	٢ ٠٥٨	٢ ١٥٨	٤ ٥٥٢	٦٨	١٥ ٢٨٦
الصحة	٨٣٠	٥٢٠	٤٣٣	٦٦٧	٩٤٤	١٦	٣ ٤١٠
الإغاثة والخدمات الاجتماعية	١١٨	٩٢	٧٥	١٢٠	٢١١	١٤	٦٣٠
أمور أخرى	٢٦٧	٣٣٨	٢٥٠	٤٢٩	٦٣٢	٢٧٩	٢ ١٩٥
مجموع موظفي المنطقة	٦ ٠٧٥	٢ ٥٤٠	٢ ٨١٦	٣ ٣٧٤	٦ ٣٣٩	٣٧٧	٢١ ٥٢١
مجموع الموظفين الدوليين	٦	٧	٦	٨	١٠	٧٠	١٠٧
مجموع الموظفين	٦ ٠٨١	٢ ٥٤٧	٢ ٨٢٢	٣ ٣٨٢	٦ ٣٤٩	٤٤٧	٢١ ٦٢٨

(أ) تمثل الأرقام الوظائف المدرجة في ملاك موظفي الوكالة، وبعضها قد يصبح شاغرا في أي وقت؛ وهي تشمل المعلمين التعاقديين.

الجدول ١٣ - برنامج توليد الدخل

(١ تموز/يوليه ١٩٩٨ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩)

المجموع	قطاع غزة			الضفة الغربية		الجمهورية العربية السورية	لبنان	الأردن ^(١)	
	برنامج المشاريع الصغيرة	برنامج تقديم الائتمانات إلى المشاريع الصغرى	برنامج الإقراض الجماعي التضامني	برنامج تقديم الائتمانات إلى المشاريع الصغرى ^(ب)	برنامج المشاريع الصغيرة				
٨ ٤٩٨	١٢٤	٤ ٠٣٧	٢ ٨٩٧	١ ٤٠١	٩	صفر	٣٠	صفر	عدد القروض الممنوحة
٨ ٧٥٤ ٨٣١	١ ٥٠١ ٣١٨	٣ ٦٤٨ ٢٦٢	١ ٨٩٨ ٧٠٦	١ ٤٠٩ ٠٤٥	٩٨ ٥٠٠	صفر	١٩٩ ٠٠٠	صفر	قيمة القروض الممنوحة (بالدولار)
١٤ ٧٣٨ ٧٨٧	٧ ٩٣٠ ١٢٩	صفر	٤ ٠٤٦ ٣٦٢ ^(د)	٦٨٧ ٥٠٠ ^(د)	١ ٧٢٤ ٢٩٦	صفر	٣٥٠ ٥٠٠	صفر	رأس المال الأساسي (بالدولار) ^(ج)
	٩٥,٣٤	٩٧,٣٩	٩٩,٦٤	٩٦,٠٠	٩٢,٠٠	صفر	٩٩	صفر	المعدل العام للاسترداد ^(هـ)

(أ) موقوف مؤقتا ابتداء من آب/أغسطس ١٩٩٧ في انتظار إبرام اتفاق أفضل مع المصرف المحلي.

(ب) بدئ في نيسان/أبريل ١٩٩٨.

(ج) في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

(د) رأس المال المقترض من برامج فرعية أخرى لبرنامج توليد الدخل في الضفة الغربية وقطاع غزة.

(هـ) رأس المال الأساسي التساهمي.

(و) النسبة المئوية خلال فترة عمر البرنامج حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

المرفق الثاني

الوثائق ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة
وغيرها من هيئات الأمم المتحدة

١ - قرارات الجمعية العامة

رقم القرار	تاريخ اتخاذ	رقم القرار	تاريخ اتخاذ
١٩٤ (د - ٣)	١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨	٢٤٥٢	(د - ٢٣) ألف الى جيم
٢١٢ (د - ٣)	١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨	٢٥٣٥	(د - ٢٤) ألف الى جيم
٣٠٢ (د - ٤)	٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩	٢٦٥٦	(د - ٢٥)
٣٩٣ (د - ٥)	٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠	٢٦٧٢	(د - ٢٥) ألف الى دال
٥١٣ (د - ٦)	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢	٢٧٢٨	(د - ٢٥)
٦١٤ (د - ٧)	٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢	٢٧٩١	(د - ٢٦)
٧٢٠ (د - ٨)	٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣	٢٧٩٢	ألف الى هاء (د - ٢٦)
٨١٨ (د - ٩)	٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٤	٢٩٦٣	ألف الى هاء (د - ٢٧)
٩١٦ (د - ١٠)	٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥	٢٩٦٤	(د - ٢٧)
١٠١٨ (د - ١١)	٢٨ شباط/فبراير ١٩٥٧	٣٠٨٩	ألف الى هاء (د - ٢٨)
١١٩١ (د - ١٢)	١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٧	٣٠٩٠	(د - ٢٨)
١٣١٥ (د - ١٣)	١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٨	٣٣٣٠	(د - ٢٩)
١٤٥٦ (د - ١٤)	٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩	٣٣٣١	ألف الى دال (د - ٢٩)
١٦٠٤ (د - ١٥)	٢١ نيسان/أبريل ١٩٦١	٣٤١٩	ألف الى دال (د - ٣٠)
١٧٢٥ (د - ١٦)	٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١	١٥/٣١	ألف الى هاء
١٨٥٦ (د - ١٧)	٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢	٩٠/٣٢	ألف الى واو
١٩١٢ (د - ١٨)	٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣	١١٢/٣٣	ألف الى واو
٢٠٠٢ (د - ١٩)	١٠ شباط/فبراير ١٩٦٥	٥٢/٣٤	ألف الى واو
٢٠٥٢ (د - ٢٠)	١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥	١٣/٣٥	ألف الى واو
٢١٥٤ (د - ٢١)	١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦	١٤٦/٣٦	ألف الى حاء
٢٢٥٢ (د - ٢٢) (د - ٥)	٤ تموز/يوليه ١٩٦٧	١٢٠/٣٧	ألف الى كاف
٢٣٤١ (د - ٢٢) ألف وباء	١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧	٨٣/٣٨	ألف الى كاف
٩٩/٣٩ ألف الى كاف	١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤	٦٩/٤٧	ألف الى كاف
١٦٥/٤٠ ألف الى كاف	١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥	٤٠/٤٨	ألف الى ياء
٦٩/٤١ ألف الى كاف	٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦	٢١/٤٩	باء
			٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤

١ - قرارات الجمعية العامة

رقم القرار	تاريخ اتخاذ	رقم القرار	تاريخ اتخاذ
٦٩/٤٢ ألف الى كاف	٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧	٣٥/٤٩ ألف الى زاي	٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤
٥٧/٤٣ ألف الى ياء	٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨	٢١/٤٩ سين	٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٥
٤٧/٤٤ ألف الى كاف	٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩	٢٨/٥٠ ألف الى زاي	٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥
٧٣/٤٥ ألف الى كاف	١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠	١٢٤/٥١ الى ١٣٠/٥١	١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦
٤٦/٤٦ ألف الى كاف	٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١	٥٧/٥٢ الى ٦٣/٥٢	١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧
		٤٦/٥٣ الى ٥٢/٥٣	٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨

٢ - مقررات الجمعية العامة

<u>رقم المقرر</u>	<u>تاريخ اتخاذه</u>
٤٦٢/٣٦	١٦ آذار/ مارس ١٩٨٢
٤١٧/٤٨	١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

٣ - تقارير المفوض العام للأونروا

١٩٩٥
الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الملحق رقم ١٣ والإضافة ١ (A/50/13 و Add.1)

١٩٩٦
المرجع نفسه، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ١٣ (A/51/13)

١٩٩٧
المرجع نفسه، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ١٣ والإضافة (A/52/13 و Add.1)

١٩٩٨
المرجع نفسه، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ١٣ (A/53/13)

٤ - التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة (مرة كل سنتين)
١٩٩٦
الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٥ جيم (A/51/5/Add.3)

١٩٩٨
المرجع نفسه، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٥ جيم (A/53/5/Add.3)

٥ - تقارير لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين

١٩٩٥
A/50/500

١٩٩٦
A/51/439

١٩٩٧
A/52/311

١٩٩٨
A/53/518

٦ - تقارير الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا

١٩٩٥
A/50/491

١٩٩٦
A/51/509

١٩٩٧
A/52/578

١٩٩٨
A/53/569

٧ - تقارير الأمين العام

١٩٩٥

تقرير الأمين العام المقدمان عملاً بقراري الجمعية العامة ٢١/٤٩ باء، المؤرخ ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، و ٢١/٤٩ سين، المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥ وهما على التوالي:

<u>الرمز</u>	<u>العنوان</u>
A/49/885	تمويل قوة الشرطة الفلسطينية

A/50/763	تمويل قوة الشرطة الفلسطينية
----------	-----------------------------

تقارير الأمين العام المقدمة عملاً بقرارات الجمعية العامة ٣٥/٤٩ جيم، ودال، وواو، وزاي، المؤرخة ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، وهي على التوالي:

<u>الرمز</u>	<u>العنوان</u>
A/50/451	السكان النازحون نتيجة للأعمال القتالية التي نشبت في حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وما بعدها

A/50/450	الهيئات والمنح الدراسية المعروضة من الدول الأعضاء لتوفير التعليم العالي، بما في ذلك التدريب المهني، للاجئين الفلسطينيين
----------	---

الإيرادات الآتية من ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين A/50/428

جامعة "القدس" للاجئين الفلسطينيين A/50/531

١٩٩٦

تقارير الأمين العام المقدمة عملاً بقرارات الجمعية العامة ٢٨/٥٠ جيم، ودال، وواو، وزاي، المؤرخة ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، وهي على التوالي:

الرمز	العنوان
A/51/369	السكان النازحون نتيجة الأعمال القتالية التي نشبت في حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وما بعدها
A/51/370	الهبات والمنح الدراسية المعروضة من الدول الأعضاء لتوفير التعليم العالي، بما في ذلك التدريب المهني، للاجئين الفلسطينيين
A/51/371	الإيرادات الآتية من ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين
A/51/476	جامعة "القدس" للاجئين الفلسطينيين

١٩٩٧

تقارير الأمين العام المقدمة عملاً بقرارات الجمعية العامة ١٢٦/٥١ و ١٢٧ و ١٢٩ و ١٣٠ المؤرخة ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، وهي على التوالي:

الرمز	العنوان
A/52/423	السكان النازحون نتيجة الأعمال القتالية التي نشبت في حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وما بعدها
A/52/415	الهبات والمنح الدراسية المعروضة من الدول الأعضاء لتوفير التعليم العالي، بما في ذلك التدريب المهني، للاجئين الفلسطينيين
A/52/372	ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات المتأتية منها
A/52/503	جامعة "القدس" للاجئين الفلسطينيين

تقارير الأمين العام المقدمة عملاً بقرارات الجمعية العامة ٥٩/٥٢ و ٦٠ و ٦٢ و ٦٣، المؤرخة ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، وهي على التوالي:

<u>الرمز</u>	<u>العنوان</u>
A/53/471	السكان النازحون نتيجة الأعمال القتالية التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٩٧ وما بعدها
A/53/472	الهبات والمنح الدراسية المعروضة من الدول الأعضاء لتوفير التعليم العالي، بما في ذلك التدريب المهني، للاجئين الفلسطينيين
A/53/644	ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها
A/53/551	جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين

٨ - مذكرات الأمين العام ١٩٩٦

<u>الرمز</u>	<u>العنوان</u>
A/51/495	مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير الخاص للمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بشأن الأزمة المالية للوكالة